جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب

(دراسة تأصيل وتقويم)

إعداد
بشائر عبدالله محمود علاونة
بكالوريوس لغة عربية -جامعة اليرموك
١٩٩٤

إشراف الدكتور
يحيى عبابنة

١٩٩٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب

(دراسة تأصيل وتقويم)

إعداد

بشائر عبدالله محمود علاونة

بكالوريوس لغة عربية -جامعة اليرموك /١٩٩٤

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك

كلية الآداب - قسم اللغة العربية

تخصص: اللغة والنحو

١٩٩٨

لجنة المناقشة:

الدكتور يحيى عبابنة .....رئيساً.

الأستاذ الدكتور محيي الدين رمضان .....عضواً.

الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد .....عضواً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

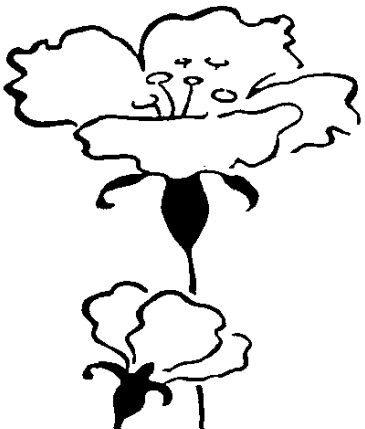

الإهـــــــداء

من الأيدي التي كلَّت.....

والعيون التي سهرت .....

والأنامل التي كتبت.....

أهدي جهدي ومجاهدتي إلى :

قمر ليلي.....أمي

شمس نهاري.....أبي

وزهور دربي ... أحبتي...إخوتي ... وأخواتي

بشائـــر

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكـــر وتقديـــــر

قال تعالى ﴿ ربِّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحًا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾، فالشكر لله سبحانه وتعالى وحده أولا وآخرًا أن منَّ عليَّ بإنجاز هذا العمل، والذي أسأله القبول والرضا بما عملت وأن لا يحرمنا أجر المجتهدين.

ومن نعم الله سبحانه وتعالى أن هيأ لهذا العمل أساتذة فاضلين كان لهم أثر كبير في إنجاحه وإنجازه.

وأول من أوجه إليه شكري أستاذي الفاضل الدكتور يحيى عبابنة على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، الذي كان يبصرني بما خفي عليَّ، ولم يألُ جهدًا في تقديم النصح ، وإرشادي إلى ما فيه صواب.

كما أقدم خالص شكري وتقديري لعضوي لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور محيي الدين رمضان، والأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتقويم ما اعوجَّ منها، فجزاهم الله خيرًا.

كما أخص بالشكر الدكتور عوض بن حمد القوزي الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية في جامعة الملك سعود بالرياض، على ما قدَّمه لي من مساعدة في الإفادة من مكتبته الخاصة وكتبه، وما كان يقدِّمه لي من نصح وإرشاد وتشجيع دائمًا، فله كل تقدير واحترام ووفقه الله لخدمة دارسي العربية وجزاه الله خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية بجامعة اليرموك، وأخص بالشكر الدكتور علي توفيق الحمد على توجيهه لي دائمًا وما غرسه في نفسي من روح المثابرة والتشجيع الدائم والمتواصل منذ أن كنت على مقاعد البكالوريوس فجزاه الله خيراً.

ولا يفوتني تقديم الشكر الجزيل إلى الدكتور عبد ذياب العجيلي في قسم علوم الحاسب الآلي في جامعة قطر بالدوحة، على وقوفه إلى جانبي دائمًا وتشجيعي لإتمام مسيرتي العلمية في هذا العمل، فله مني كل الشكر والعرفان.

كما أقدم شكري وعرفاني وتقديري إلى كل شخص قدّم لي عونًا اونصحًا أو إرشادًا، وكان له يد في خروج هذا العمل فجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقـــدمـــة:

الحمد لله حمد الشاكرين وأصلي وأسلم على محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه أجمعين، فقد أعنت على الاختيار ويسرت إلى الختام، أشهد أن لا إله إلاّ أنت وأن محمدًا عبدك ورسولك، وبعد:

فهذا البحث يعالج موضوع :"الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان الأندلسي في المنصوبات في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب"، فكتاب ارتشاف الضرب يعدُّ سجلا حافلا بالخلافات النحوية، حيث نقل فيه أبو حيان الكثير من المسائل الخلافية بين النحويين؛ ومن هنا وقع الاختيار على دراسة الخلافات النحوية في باب المنصوبات من هذا الكتاب، وقد نحت الدراسة منحيين:

المنحى الأول: الدراسة التأصيلية: وقد أخذت وقتا طويلا من العمل والجهد، حيث قمت فيها بتأصيل آراء النحويين بالعودة إلى ما توافر من كتب كل نحويّ لرد كل رأي إلى صاحبه، والتأكد من صحة ما نُسب إليه. ومن لم أجد له رأيا في أحد كتبه، أو من لم يكن له كتب، كنت أعود إلى الكتب التي جمعت الآراء النحوية، نحو: شرح المفصل، وشرح الرضي على الكافية، وشرح التصريح، وهمع الهوامع، لتأصيل الرأي، وقد كان لهذه الدراسة الأثر الأكبر في إتاحة الفرصة لي للاطلاع على ما زخرت به المكتبة النحوية من المصادر النحوية وكتب القراءات وكتب تفسير القرآن.

أمّا **المنحى الثاني**: فهو الدراسة التقويمية، والتي قمت فيها بعرض الآراء في المسألة الواحدة، وذلك بذكر المسألة كما ذكرها أبو حيان، ثم تحليل الآراء الواردة فيها، وقد قمت بتحليل أبرز المسائل الخلافية التي ذكرها في المنصوبات، ولم أتطرق إلى المسائل الجزئية.

وقد وقعت على طبعة جديدة لكتاب ارتشاف الضرب بتحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، بعد انتهيت من كتابة الرسالة، وهي طبعة أفضل من الطبعة الموجودة بين أيدينا بتحقيق الدكتور مصطفى النمّاس من حيث تمامُ النص وضبطه وإخراجه؛ لذا قمت بتعديل النصوص المقتبسة من الكتاب وفقا للطبعة الجديدة وتصحيح الأخطاء وإتمام النقص في النصوص المقتبسة من الطبعة القديمة للكتاب،فوجدت اختلافا كبيرا بين الطبعتين، فأخذ هذا مني وقتًا طويلا.

أمّا من حيث تقسيم هذا العمل فقد جعلته في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة: تحدثت في **التمهيد** عن الخلافات النحوية حديثًا موجزًا وطبيعتها وأسبابها، ثم تحدثت عن كتاب ارتشاف الضرب وسبب تأليفه وأهميته في جمع الآراء النحوية والمذاهب، ثم تحدثت عن المنصوبات وتسميتها بالفضلات، وعن حركة الفتحة التي هي علامة الفضلة، وأقسام المنصوبات، وهي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على قسمين: ما كان أصلا في النصب وهي المفاعيل، وما كان محمولا على المفعول كالحال والتمييز .

والفصل الأول: جعلته للحديث عن المسائل الخلافية في المفاعيل الخمسة:

فقد اختلف النحويون في المفعول المطلق في المسائل الآتية: الخلاف في ناصب المفعول المطلق، والخلاف في قياس بعض المصادر، والخلاف في تثنية بعض المصادر، والخلاف في (حمدًا وشكرًا لا كفرًا) ، والخلاف في إظهار الفعل في قولهم: إنما أنت سيرًا، والخلاف في تقديم المصادر المؤكدة.

وقد اختلفوا في المفعول له في المسائل الآتية: الخلاف في كون المفعول له مصدرًا، والخلاف في مجيء المفعول له معرفة، والخلاف في رتبة المفعول له.

وفي المفعول فيه اختلفوا في المسائل الآتية: الخلاف في نصب بعض الظروف على المفعول فيه، والخلاف في ملازمة (إذ) للظرفية إذا كانت للمفاجأة، والخلاف في وقوع (إذ) موقع (إذا)، والخلاف في إذا الفجائية، والخلاف في مذ ومنذ، والخلاف في نصب الظروف المختصة.

أمّا المفعول به فقد اختلفوا في مسألتين منه وهما: الخلاف في رتبة المفعول به والخلاف في نصب (خيرًا) في قوله تعالى: "انتهوا خيرًا لكم".

أمّا المفعول معه فقد اختلفوا في المسائل التالية فيه: الخلاف في شرط كون المفعول معه بعد تمام الاسم، والخلاف في ناصب المفعول معه، والخلاف في أصل الواو، والخلاف في رتبة المفعول معه، والخلاف في وجوب نصب المفعول معه، والخلاف في ترجيح العطف على النصب، والخلاف في ترجيح النصب.

والفصل الثاني: جعلته للحديث عن الخلافات النحوية في المحمول على المفعول وهي: التحذير والاشتغال والنداء والاختصاص فقد حُملت علىالمفعول به؛ لأنها تقدر على أنها مفعول به لفعل مضمر وجوبًا.

وقد اختلف النحويون في باب التحذير في مسألة واحدة هي: الخلاف في نصب المحذر منه المعطوف.

وفي الاشتغال وقع الخلاف في مسألتين: الخلاف في اختيار النصب والخلاف في ناصب الاسم المشغول عنه.

أمّا النداء فقد وقع الخلاف في مسائل عديدة وهي: الخلاف في أحرف النداء، والخلاف في ناصب المنادى، والخلاف في حركة المنادى المفرد، والخلاف في نداء النكرة غير المقصودة، والخلاف في نداء النكرة الموصوفة، والخلافات في تابع المنادى، والخلاف في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(اللهم) والخلاف في نداء ما فيه (أل) والخلاف في المنادى المكرر، والخلاف في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، والخلاف في الأسماء الملازمة للنداء، والخلاف في لام المستغاث، والخلاف في ندبة بعض الأسماء، والخلاف في ما يُرخم من الأسماء، والخلاف فيما يحذف من آخر المنادى المرخم.

أمّا الاختصاص فقد كان الخلاف فيه في مسألة واحدة هي: إعراب (أيها) في الاختصاص.

أمّا **الفصل الثالث**: فقد جاء الحديث فيه عن الخلافات النحوية في المشبه بالمفعول في اللفظ، وهي: خبر كان وأخواتها واسم (لا) النافية للجنس، والاستثناء والحال والتمييز.

وقد اختلف النحويون في خبر كان وأخواتها في المسائل التالية: الخلاف في نصب خبر (كان)، الخلاف في تقديم خبر (ليس) عليها، والخلاف في تقديم خبر (ما) الحجازية، وفي (لا) النافية للجنس اختلفوا في مسألة واحدة هي: الخلاف في حركة اسم (لا) النافية للجنس.

أمّا في الاستثناء فقد وقع الخلاف في المسائل الآتية: الخلاف في ناصب المستثنى، والخلاف في رتبة المستثنى، والخلاف في (حاشا) بين الفعلية والحرفية، والخلاف في (سوى) بين الاستثناء والظرفية، والخلاف في كون (لا سيما) من أدوات الاستثناء، والخلاف في كون (بله) من أدوات الاستثناء.

وقد اختلفوا في الحال في المسائل الآتية: الخلاف في نصب (فاه) في: كلمته فاه إلى فيّ، والخلاف في مجيء الحال معرفة، والخلاف في نصب الحال المعرفة بالألف واللام، والخلاف في نصب (وحده)، والخلاف في نصب المصادر الموضوعة موضع الحال، والخلاف في رتبة الحال، والخلاف في نصب (قائمًا) في قولهم: هذا زيد قائما، والخلاف في العامل في الحالين إذا توسطهما أفعل تفضيل، والخلاف في اقتران الجملة الحالية بقد.

أمّا التمييز فقد اختلفوا في المسائل التالية فيه وهي: الخلاف في ناصب التمييز، والخلاف في التمييز المنقول من المفعول والخلاف في مجيء التمييز معرفة، والخلاف في رتبة التمييز مع الفعل المتصرف.

أمّا **الخاتمة** فقد عرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

لقد حظي هذا الموضوع بإشراف أستاذي الفاضل الدكتور يحيى عبابنة، فقد كان لي نعم الموجه والمرشد، فقد وافق على الإشراف على هذا الموضوع وما تحمله من عناء وجهد كبيرين على الرغم من العوائق التي تعترض التواصل بيني وبينه وخصوصًا سفري، حتى خرج هذا العمل بهذه الصورة إلى حيز الوجود، فالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل لِمَا قدّمه لي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من نصح وما أحاط به هذا العمل من عناية واهتمام، وتزويدي بالملاحظات الهادية، فجزاه الله خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذيّ الفاضلين: الأستاذ الدكتور محيي الدين رمضان، والأستاذ الدكتور محمد حسن عواد على تفضلهما بقبول مناقشة هذا العمل وما تحملاه من مشقة قراءته، وما سيتفضلان به من آرائهما السديدة لإغناء هذا العمل؛ لأن المتصفح للكتاب أبصر بمواقع الخلل من منشئه، فكل من وجد ثغرًا أو خطأ فأناشده أن يسد ثغر هذا العمل، فجزاهما الله خيرًا على ما سيُقوِّمان به من اعوجاج هذا العمل.

وبعد، فهذا هو جهد المقل، وأرجو أن يكون وفق المنهج القويم، وإلا فالعذر انني اجتهدت، ولا يكلف الله نفسًا إلاّ وسعها، وأرجو العفو من الله عمّا فيه من أخطاء، وكلنا خطّاء وخير الخطّائين التوّابون.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التمهيد

- الخلافات النحوية
- كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب
- المنصوبات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد

- الخلافات النحوية:

لقد شغلت الخلافات النحوية الباحثين والدارسين كثيرًا إلى يومنا هذا، والحديث عنها يطول ويتسع، ولسنا بصدد الإفاضة في الحديث عنها، فقد تناول كثير من الباحثين هذه القضية بالدرس والتحليل والمناقشة،[1] وسنقدم هنا موجزًا عامًّا عن هذه الخلافات، نشأتها وطبيعتها، وأسبابها.

إنَّ الخلاف في الرأي بين الناس شيء طبيعي، ولغتنا العربية واسعة، وما تضمنه النحو العربي من قضايا ومسائل مختلفة، كان ميدانًا واسعًا للخلاف بين النحويين، وقيام المناظرات والمجالس النحوية بينهم، وقد أُلِّفَتْ كتبٌ جمعت مثل هذه المناظرات والمجالس النحوية، والخلاف النحوي، وأشهر ما وصل إلينا: "كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ).

أمّا عن نشاة هذه الخلافات فقد عدَّ بعض الباحثين أنَّ ما جاء في كتاب سيبويه من آراء وتباين وجهات النظر بين يونس والخليل وسيبويه، تعد البذرة الأُولى للخلاف النحوي، [2]إذ إن سيبويه أورد أقوالا للخليل ويونس يخالفهما بقوله: "زعم يونس" و" زعم الخليل"[3]، فهذا الخلاف وغيره وقع بين البصريين أنفسهم، وهذا شيء طبيعي أن يختلف اثنان أو أكثر في الرأي.

---

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر: نشأةالنحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، تعليق: عبد العظيم الشناوي، ومحمد عبد الرحمن الكردي، ط٢، ١٩٦٩، ص ١٠٦، ص ١٣٣، نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين: مصطفى السقا، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١٠/١٩٥٨، ٩١-١٠١.

(٢) الخلاف النحوي الكوفي: حمدي الجبالي، رسالة دكتوراة – الجامعة الأردنية، ١٩٩٥، ص ٢٦-٣٠.

(٣) انظر: الكتاب: تحقيق عبد السلام هارون، ٢/٣٩٩، ٣/١٣٦، ١٧٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهذه الخلافات "كانت في مجملها خلافات هادئة صافية متزنة لا تنطبع بطابع من عصبية مذهبية أو مكانية فكلهم شيوخ العلم منهلهم واحد ومنهجهم يكاد يكون واحدًا"(١).

وقد أرجع بعض الباحثين بداية الخلاف إلى عهد الخليل بن أحمد وأبي جعفر الرؤاسي، فقال(٢):"إنَّ الخلاف بدأ هادئا بين الرؤاسي في الكوفة، والخليل في البصرة ثم اشتدَّ بين الكسائي في الكوفة والخليل في البصرة".

وكتب التراث تزخر بالمناظرات والمجالس العلمية، بين العلماء النحويين حيث نجد فيها سجلا حافلا بالخلافات بين البصريين والكوفيين، أو بين البصريين أنفسهم، أو بين الكوفيين أنفسهم.

ومن أشهر تلك المناظرات بين البصريين والكوفيين، تلك المناظرة التي تناقلتها الكتب النحوية، والتي جمعت بين الكسائي وسيبويه في مجلس يحيى بن خالد البرمكي في حضرة الرشيد، وهي المناظرة التي عرفت بـ "المسألة الزنبورية".(٣)

وتوالت المناظرات واللقاءات العلمية بين النحويين، حيث أُلِّفتْ كتبٌ عديدة في الخلافات النحوية، وأشهرها، مما وصل إلينا: كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات الأنباري، وكتاب: "التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين" لأبي البقاء العكبري بالإضافة إلى كتب الأمالي والمجالس، نحو: أمالي الزجاجي، وأمالي القالي، وأمالي ابن الحاجب، ومجالس الزجاجي، وغيرها من كتب الأمالي والمجالس(٤)ولم تقتصر هذه الكتب على جمع المسائل الخلافية، بل نجد الكتب النحوية المختلفة تزخر بالمسائل الخلافية مثل: شرح الكافية لرضي الدين

---

(١) ملامح النظر الكوفي في ضوء القواعد التحويلية: فارس محمد عيسى، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، ١٩٨٩، ص ١٠٢.

(٢) ضحى الاسلام: أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، ط٧، ٢٩٤/٢.

(٣) انظر هذه المسألة في: الإنصاف، ٧٠٢/٢- ٧٠٦، ومجالس العلماء: الزجاجي، ص ٩.

(٤) من الباحثين المحدثين من جمع لنا كتب الخلاف، انظر على سبيل المثال: في أصول النحو: سعيد الأفغاني، ٢٢٦-٢٢٧، وملامح النظر الكوفي: ١٠٤-١٠٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

الاستراباذي، وارتشاف الضرب لأبي حيان الاندلسي، ومغني اللبيب لابن هشام، وهمع الهوامع والأشباه والنظائر للسيوطي، وغيرها من كتب النحو الأخرى.

وأكثر مسائل الخلاف شيوعًا بين الدارسين، تلك المسائل التي دارت بين علماء البصرة والكوفة، فالحديث عن الخلاف عندهم يتضمن الحديث عن مذهب البصرة والكوفة، والأسباب التي أدت إلى نشأة الخلاف بين المذهبين. (١)

بداية يمكن القول: إنَّ الخلافَ بين البصريين والكوفيين هو خلاف في الفروع لا الأصول، وخلاف في التعليل أيضا. (٢)

وسبب الخلاف بين المذهبين قائمٌ علىطبيعة كل مذهب وطريقته في الاستقراء والقياس، فنجد البصريين قد ألزموا أنفسهم بالأخذ عن قبائل معينة وهي القبائل التي لم تخالط الأعاجم فتفسد ألسنة أصحابها، (٣) فالتزموا بمكان وزمان محددين، جعلهم ينشدون سلامة اللغة وصحتها، بالمقابل نجد الكوفيين يأخذون عن أهل الحضر ولم يلزموا أنفسهم بالأخذ عن القبائل التي أخذ عنها البصريون، فهم يقبلون بكل مسموع دون تحري سلامة اللسان، وفساده بالاختلاط بالأعاجم. (٤)

ومن الأسباب أيضا: أن البصريين لم يأخذوا الرواية إلا عن الثقات الذين سمعوا اللغة من فصحاء العرب، وتحروا في ذلك صحة نقل المرويات منسوبة إلى قائليها، وقد نُسب إلى الكوفيين، أنهم قد تساهلوا في ذلك، ولم يتثبتوا من صحة المرويات، وأمانة الراوي، فقد أخذوا عن حماد الراوية، وخلف الأحمر، وكلاهما مطعون في روايته ومعروف بصناعته للشعر ونسبته إلى غيره. (٥)

---

(١) انظر على سبيل المثال: نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين: مصطفى السقا، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١٠، ١٩٥٨، ٩١-١٠١.

(٢) انظر: ألنا مدارس نحوية: إبراهيم السامرائي: مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (٢١-٢٢) ١٩٨٣، ص ٢١.

(٣) لمعرفة القبائل التي أخذ عنها البصريون انظر: الاقتراح: السيوطي، ص ٥٦.

(٤) انظر: الموجز في نشأة النحو: محمد الشاطر أحمد، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٦.

(٥) انظر: نشأة النحو: محمد الطنطاوي، ص ١٠٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كما نجد البصريين قد اشترطوا في النقل عن العرب: الكثرة، فَقَعَّدوا القواعد، "فيما يُنقَلُ عن العرب الكثرة الكاثرة، فيُقعِّدون على الأكثر، وإلاّ فعلى الكثير، وإلاّ فَعَلى القليل، وإلاّ فَعَلى الأقل، وإلاّ فَعَلى النادر".(١)

أمّا الكوفيون فكانوا على عكس ما كان عليه البصريون، فلا يشترطون الكثرة، فقد كانوا يُقعِّدون على الشاذ، أو القليل، "وما أوَّلَهُ البصريون أو اعتبروه شاذًا، أوضرورةً، قَبِلَهُ الكوفيون وجعلوه مقيسا عليه".(٢)

فالخلاف إذن، قائم على الخلاف في طبيعة كلا المذهبين، وطريقته في الأخذ عن العرب؛ مما أدى إلى الخلاف بين المذهبين وكما أشرنا من قبل: فقد وقع في الفروع والتعليل.

فالكوفيون "كانوا يُمارسون فنونًا كلها تقوم على الرواية الواسعة، كالقراءات والتفسير والشِّعْر، فأنكروا على البصريين إهدارَ ما سمّوه غير فصيح من كلام بعض القبائل، وجوَّزوا القياس على كل ما سمع عن العرب، حتى لو كان بيتًا واحدًا وإنْ خالف الشاعر الأفشى في كلام العرب، وبناءً على ذلك الأصل جوَّزوا أَنْ تُبنى قاعدةٌ نحوية بالقياس على المثال الواحد، وهو الذي سمَّاه البصريون شاذًا، ولم يهدر الكوفيون شيئًا من كلام العرب، مُطلقًا مشهورا أو غير مشهور".(٣)

وقيل: إنَّ من الأسباب التي أدت إلى الخلاف بين المذهبين: السبب السياسي، وذلك أَنَّ البصرة كانت عُثمانية، والكوفة علَوية، فأدى هذا السبب إلى نشوء الخلاف بين المذهبين في النحو، ويرى سعيد الأفغاني(٤) أنَّه" رأي سطحي لا يثبت عند التدقيق، فأهل النظر في كل فن تتباين أنظارهم كثيرًا، دون أَنْ يكونَ للسياسة أو غيرها في ذلك أثر، وإنما هو الاجتهاد المحض"، ولو كانت الخلافات السياسية سببًا في الخلاف بين المذهبين، لَمَا وجدنا الخلاف بين البصريين أنفسهم، أو بين الكوفيين.

---

(١) الموجز في نشأة النحو: محمد الشاطر أحمد، ص ٢٧.

(٢) الموجز في نشأة النحو: ص ٢٧.

(٣) نشأة الخلاف بين البصريين والكوفيين: مصطفى السقا، ص ١٠٠.

(٤) في أصول النحو: ص ٢١٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالخلاف بين الفريقين قائم على الخلاف بين طبيعة المذهبين والأسس التي اعتمدها كل فريق منهما في الاستقراء والقياس، وقَدْ قيل:" إنَّ نزعةَ المذهب البصريّ منذ أن أسسه ابن أبي اسحق الحضرمي، نزعة عقلية فلسفية، تميل إلى طرد القياس، والأخذ بأحكامه العامة، دون النظر إلى اختلاف القبائل في بعض الظواهر اللغوية الخاصة"، [1]أمّا الكوفي فقد " تَحَلَّلَ من القيود التي تقيِّد بها البصري واحتفى بكل مسموع له، على كثرة روايته للشعر عنه، وكلفه بالشاذ منه ورواج المنحول عنده، واكتفائه بالشاهد الواحد أيًّا كان شأنه مع التعويل على القياس النَّظري".[2]

- كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب:

يطالعنا في مكتبة أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، كتابه "ارتشافُ الضَّرب من لسان العرب"، ويعدُّ هذا الكتاب من الكتب المهمة في النحو العربي، حيث نجد أبا حيان قد جمع فيه كثيرًا من الآراء النحوية، فكان سجلا حافلا بالخلافات النحوية، قال فيه السيوطي[3]" وله من التصانيف: البحر المحيط في التفسير، والنهر الماد مختصره، وإتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، مُطَوّل الارتشاف ومختصره مجلدان، ولم يُؤَلِّف في العربية أعظمُ من هذين الكتابين ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال، وَعليها اعتمدت في كتابي جمع الجوامع نفع الله تعالى به".

فكلام السيوطي يدلُّ دلالة واضحةً على عِظَمِ أهمية هذا الكتاب، والناظرُ فيه يجده زاخرًا بالخلافات والمذاهب النحوية، ومن هنا تأتي قيمته في الدراسات النحوية وتطور الآراء والمذاهب، فقد اعتمد فيه أبو حيان على كتبٍ لغويةٍ ونحويةٍ وصرفيةٍ كثيرة، كما نقل آراءَ كثير من النحويين.[4]

---

(١) نشأة الخلاف في النحو: ص ٩٩.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ص ٣٣.

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابلي الحلبي وشركاه، ط١/١٩٦٩، ١/٢٨٢.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي: خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة – بغداد، ط١ /١٩٦٦، ١٣٧-١٣٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والارتشاف في العربية :"المَصُّ، والرَشْفُ: المصُّ، وتَرَشَّفَهُ وارتَشَفَهُ: مَصَّهُ"[1]، و" الضَرَبُ بالتحريك: العسلُ الأبيضُ الغليظ"[2]، وبالتأمل في اسم الكتاب نجدُ أبا حيان قد اختار هذا الاسم ليكون بمثابة: امتصاص اللغة العربية التي هي كالعسل الأبيض من لسان العرب بالسماع أو القياس.

وقد أَلَّفَ أبو حيان هذا الكتاب تلخيصا لكتابه :"التذييل والتكميل في شرح التسهيل"، الذي شرحَ فيه كتابَ ابن مالك:" تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو"، فأراد أن يلخصه في الارتشاف، قال[3]:"فإنَّ علم النحو صعب المرام مستعصٍ على الأفهام، ولا ينفذ في معرفته إلاّ الذهن السليم والفكر المرتاض المستقيم، وكان مَنْ تَقَدَّمنَا قد انتزع من الكتاب تآليف قليلة الأحكام، عادمة الإتقان والأحكام يَحلُّها النقد، ويَنْحلُّ منها العقد، وربَّما أهملوا كثيرًا من الأبواب، واغفلوا ما فيه من الصواب، فتآليفهم تحتاج إلى تثقيف، وتصانيفهم مضطرة إلى تصنيف، ولَمَّا كان كتابي المُسمى (بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل) قد جمع من هذا العلم ما لا يُوجَدُ في كتاب وفَرَعَ بما حازَه تآليف الأصحاب، رأيت أَنْ أُجرِّدَ أحكامه عارية إلاَّ في النادر من الاستدلال والتعليل، وحاويةً لسلامة اللفظ وبيان التمثيل إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال أغنى الناظر عن التطلُّبَ والتسآل ونَفَضْتُ عليه بقيةَ كتبي لأستدرك ما أغفلته من فوائد، وليكون هذا المجرد مختصا عن ذلك بزوائده، وقَرَّبتُ ما كان منه قاصيًا وذلَّلت ما كان عاصيًا، حتى صارت معانيه تُدْرَك بلمح البصر، ولا تحتاج إلى إعمال فكر، ولا إكداد نظر".

ونجده يرتب موضوعات الكتاب ترتيبا دقيقا وعميقًا، حيث يحصر موضوعات الباب الواحد، ويجمع بين المتشابه منها، فقد تَكَلَّم عن الصرف أوّلا، ثُمَّ النحو، مُقَدِّما الصرفَ على النحو خِلافا لِمَا دَرَج عليه النحويون من تقديم النحو

---

(١) لسان العرب: ابن منظور، دار صادر- بيروت: (رَشَفَ) ١٨/١١.

(٢) لسان العرب: (ضَرَبَ)، ٣٤/٢.

(٣) ارتشاف الضرب: تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١٩٩٨/١، ٣/١-٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

على الصرف، في مصنفاتهم النحوية، حيث قال[1]:"وحصرته في جملتين: الأُولى: في أحكام الكَلِمِ قبل التركيب، والثانية في أحكامها حالة التركيب".

يمكن القول: إنَّ هذا النهج الذي انتهجه أبو حيان يُعدُّ من المسلماتِ التي ينبغي الالتزام بها في الدرس اللغوي فَأَوَّلُ ما يدرس هو الأصواتُ التي تتآلف فيما بينها لتُشكل الكلمة (البنى الصرفية) التي يدرسها علم الصرف، ثم تتآلف هذه الكلمات بالجمل ليدرسها علم النحو (التركيب)، وبعد ذلك يتولَّى علم الدلالة دراسة هذه التراكيب التي تشكل النصوص.

- المنصوبات:

إن الناظر في المصنفات النحوية في مكتبتنا التراثية، يجد النحويين يُقسِّمون علم النحو إلى أبواب، وفقًا للحركة الإعرابية، فقد قسموها إلى مرفوعات ومنصوبات ومجروروات ومجزومات، وهذا التقسيم قائم على أساس جمع المجموعات التي تتماثل في حركتها الإعرابية، وبالتالي الوظيفة التي تؤديها مع وجود الحركة.

وهذه التقسيمات خاضعة لِتأثير فكرة العامل "فأصبح العاملُ وما صنع من مصطلحات نحوية عَلَمًا لأبواب معينة في هذا العلم، أقوى الأسس التي سيطرت على تفكير النحاة، وتحديد مناهجهم في تناول الظواهر اللغوية والشواهَد التي جمعوها فوضعوا هذه الأبواب في: مرفوعات، ومنصوبات، ومجروروات، ومجزومات، و(توابع) ولكل باب حركته الدالة على حالته الإعرابية".[2]

والباب الذي هو ميدان الدراسة في هذا البحث هو باب المنصوبات، "والمنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية"[3].

---

(١) ارتشاف الضرب: ١/٤.

(٢) العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: خليل عمايرة، دار ثروت للنشر- جدة، ص ٥١.

(٣) التعريفات: الجرجاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب- بيروت، ط١/١٩٨٧، ص ١٨٧.
وانظر: شرح الرضي على الكافية: تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس- بنغازي، ط٢/١٩٩٦، ١/٢٩٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد عدها النحاة فضلات، قال رضي الدين الاستراباذي[1]"والحق أنْ يُقال: النصب علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها: المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى، وأمَّا سائر الفضلات فعُمَد شُبِّهت بالفضلات، كاسم (إنَّ)، واسم (لا) التبرئة، وخبر (ما) الحجازية، وخبر (كان) وأخواتها".

ويبدو أن الرضي قد أحسَّ بأن حصر المنصوبات في المفاعيل أمرٌ فيه تضييق على اللغة، ولهذا فقد أراد توسعة القاعدة حتى يتخلص من ضيق الحكم، فقال: إن النصب من علامات الفضلات؛ لأن الفضلة أعم من أنْ تكون مفعولا فقط.

والمقصود بالفضلات هنا، ما زاد على ركني الجملة الأساسيين، فالجملة إذا كانت فعلية، يكون ركناها الأساسيان: الفعل والفاعل، وإذا كانت اسمية، فيكون ركناها: المبتدأ والخبر، فهذه عُمَدٌ، وما زاد عليها تسمى: فضلات، ويرى مهدي المخزومي أن تسميتها بالفضلات "يُشْعِرُ بتفاهتها في الكلام وقلة شأنها في تأدية المقاصد والأغراض، ويؤيد هذا الإشعار ما في أقوالهم المنثورة هنا وهناك في أبواب النحو، مما يؤكد قلة ما تحظى به المنصوبات من اهتمام"[2]؛ إذ إن أهميتها ثانوية؛ لأنّها ليست من الأركان الأساسية، ويتضح ذلك من جواز حذف هذه الفضلات والاستغناء عنها، ويضرب أمثلةً على ذلك، ولا يهم عندهم إسقاط المنصوب، [3]ثم يقول:"فهم إذن كانوا يقصدون إلى تسمية المفعول به وسائر المنصوبات بالفضلات قصدًا واعيًا، وكانوا قد رتَّبوا على هذه التسمية أحكامًا صرَّحوا بها، من نحو جواز حذف المفعول مطلقًا، لقد كانوا في هذا مدفوعين بما كان يمليه عليهم عرفانهم بالقضية المنطقية المؤلفة من موضوع ومحمول، وهما عمدة القضية وركناها، فإذا سقط أحدهما سقط البناء كله، أمّا ما عداهما فهو زائد، إن شئت حذفته وإن شئت استغنيت عنه"،[4] وأظن أن الحكم على الفضلات بهذا

---

(١) شرح الرضي على الكافية، ٢٩٥/١.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي- بيروت، ط١٩٨٦/٢- ص ٩٣.

(٣) انظر في النحو العربي نقد وتوجيه: ٩٣-٩٥.

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٩٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الحكم يكون اعتمادًا على المعنى اللغوي للفضلة :"وفضلات الماء: بقاياهن، والعرب تقول لبقية الماء في المزادة: الفضلة، ولبقية الشراب في الإناء: فضلة"[1].

ولا أظن أنَّ النحاة قد أهملوا الفضلات باعتبارها زائدة على ركني الإسناد، بل للفضلات أهمية كبرى في إتمام المعنى كما نجد في سائر المنصوبات، كما هو الحال في المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء، فكل واحد منها يؤدي معنى إضافيًا جديدًا لم تكن الجملة تتصف به بدونه، نحو المفعوليَّة، والظرفيَّة" إنَّ المنصوبات في واقعها اللغوي جيء بها لتؤدي وظائف لغوية خاصة، كبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وكشف إبهام وغموض يكتنف جزءًا من أجزاء الجملة، أو اتصاف المسند إليه بالمسند، وتأكيد قيام الفاعل بالفعل، أو إحداثه إيّاه، وتعليل قيامه به، إلى غير ذلك من الوظائف التي تؤديها المنصوبات من حال وتمييز ومفعول مطلق، ومفعول لأجله وغيرها".[2]

والذي يجمع بين هذه المنصوبات هي الحركة الإعرابية، قال رضي الدين الاستراباذي[3]:"وعَلَمُ الفضلة....أربعة: الفتحة والكسرة والألف والياء، نحو: رأيتُ زيدًا، ومسلماتٍ، وأباك، ومسلمَيْنِ، ومُسلمِينَ".

واختلف الباحثون في دلالة هذه العلامات على معانٍ معينة فقد ذهب إبراهيم مصطفى إلى أن "الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، فهي كالسكون في لغة العامة".[4]

وقد أشار سيبويه من قبل إلى أن الفتحة هي الحركة الخفيفة: حيث قال[5]: "ولا يقولون في جَمَل جَمْل ولا يُخَففون، لأنَّ الفتح أخف عليهم"، ومن المحدثين من لم يرتض تسويغَ حركة الفتحة في المنصوبات على أنها الحركة المستحبة عند

---

(١) لسان العرب: (فَضَلَ) ٥٢٦/١١.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٩٨.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢٩٤/١.

(٤) إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والنشر، ١٩٣٧، ٧٨

(٥) الكتاب: ١٨٨/٤، وانظر أيضا: الكتاب ٣٨٢/٤و٣٨٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العرب، فقد دلت المقارنات عنده على أنَّ الفتحة وجدت في حالة النصب في كثير من اللغات السامية ولم يكن ثمة سبب للفتحة المستحبة. (١)

ولا أعتقد أنَّ كثيرًا من اللغات السامية تستعمل الفتحة للنصب، بل إن أغلب اللغات السامية فقدت الاعراب ولم يبق إلاّ في العربية وبعض الأنماط الأكادية والاثوبية (الجعزية)، في حين فُقِدَت من العبرية، والآرامية، والسريانية والمؤابية، والكنعانية والاوغاريتية، والبونية، والعربية الجنوبية، والمنداعية وغيرها(*).

فالتفحة هي علامة النصب الأصلية؛ لِذَا نجد جميع المنصوبات تنتهي أواخرها بحركة الفتحة، أو ما يساويها من الحركات الفرعية.

والفتحة عند المخزومي:"علَم كون المنصوب ليس بمسند إليه، ولا مُضاف إليه؛ لأن كون المنصوب خارجًا عن نطاق أحدهما لا يعني أن يكون فضلة يستقل الكلام دونه".(٢)

والمنصوبات عند النحويين على قسمين:

الاول: ما كان أصلا في النصب، وهي: المفعولات الخمسة.

الثاني: ما كان محمولا عليها وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغيرها. (٣)

وقد اختار المخزومي مصطلحًا آخر للدلالة علىالمنصوبات وهو "متعلقات الفعل" إذ إن كل المنصوبات تتعلق بالفعل غالبا. (٤)

وقد قَسَّمْنا المنصوبات في هذا البحث إلى ثلاثة أقسام؛ تسهيلا للدراسة وهذه الأقسام هي:

الأول: المفاعيل الخمسة: المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول به، والمفعول معه.

---

(١) انظر: فقه اللغة المقارن: إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين –بيروت، ط٢/١٩٧٨، بيروت، ص١٢٣.

(*) هذا الرأي ليحيى عبابنة أملاه مشافهة.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٩٨.

(٣) انظر: شرح الرضي: ٢٩٤/١.

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه:٩٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

الثاني: المحمول على المفعول: الإغراء والتحذير والاشتغال، والنداء والاختصاص.

الثالث: المشبه بالمفعول في اللفظ: خبر "كان" وخبر "ما" واسم (لا) والاستثناء والحال، والتمييز.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصـــل الأول

الخلافات النحوية في المفاعيل

- المفعول المطلق.
- المفعول له.
- المفعول فيه.
- المفعول به.
- المفعول معه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الخلافات النحويةّ في المفاعيل:

يتعرض هذا الفصل للخلافات النحوية في المفاعيل، كما أوردها أبو حيان الأندلسي في كتابه "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، والمفاعيل عند البصريين خمسة: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول فيه،[١]والكوفيون لا يُسمُّون من المفعولات الخمسة سوى المفعول به، وباقي المفاعيل مشبهة بالمفعول به. [٢]

وتسوق لنا المراجع النحوية هذه المفاعيل الخمسة على ترتيبات مختلفة، فنجد الزمخشري[٣] يسوقها على الترتيب التالي:

المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له.

وَيسُوقها ابن مالك[٤]في ألفيته على الترتيب التالي:

المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه.

ويسوقها أبو حيان على الترتيب التالي:

المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول به، والمفعول معه.

وهذا الترتيب هو الذي سيسير عليه البحث؛ لأن ميدان البحث هو:"كتاب ارتشاف الضرب".

لقد قدَّم أبو حيان المفعول المطلق على سائر المفاعيل؛ ويبدو أن ابن يعيش قد اتبع هذا الترتيب؛ لأنه قد شاع بين النحويين أَنَّ المفعول المطلق هوالمَفعول الحقيقي. [٥] وسيأتي الحديث عنه في باب المفعول المطلق، وقد قدم أيضًا المفعول له والمفعول فيه على المفعول به، والشائع في الكتب النحوية أن المفعول به هو

---

(١) انظر: الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٣/١٩٨٨، ١/١٥٩.

(٢) انظر: معاني القرآن: الفراء، عالم الكتب- بيروت، ط٢/١٩٨٠، ٢/٨٩-٩٠، ٣/٤٣. وانظر: شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، دار الفكر، ١/٣٢٣.

(٣) انظر: شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب- بيروت، ١/١٠٩-١٢٤، ٢/٤٠-٥٤.

(٤) انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ط ١٩٩٤، ٢/١٥٦-٢١٣.

(٥) انظر: شرح المفصل: ١/١١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المُقدم عليها، وذلك من منظور شكلي يختص بتعدي الفعل ولزومه، وذلك أن الفعل المتعدي يتطلب ما يقع به أو عليه فيقدم على سائر المفاعيل، وقد عَلَّل الأشموني تقديمهما على المفعول به بقوله[1]:"لأنه أدخلُ منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدرا"، كما عَلَّل تقديم المفعول فيه على المفعول معه بقوله[2]:"لقربه من المفعول المطلق بكونه مُستلزمًا له في الواقع؛ إذ لا يخلو الحديث عن زمان ومكان؛ ولأنَّ العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه".

والصحيح أنَّه لا ضير في تغيير ترتيب المفاعيل، حسب ما تناوله أبو حيان، فليس هناك ترتيبٌ مُلزمٌ لهذه المفاعيل.

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ٣٧٣/١.

(٢) شرح الأشموني: ٣٧٦/١-٣٧٧، وانظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٩٦/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولا: المفعول المطلق

الإطلاق في اللغة" الإرسال والتَخلِية، يُقال: أطلقت الأسير" إذا خَلَّيْت سبيله ورفعت قيود الأسر"[١] وقد عَرَّفَهُ الجرجاني بقوله[٢]:"الإطلاق ما يدل على واحد غيرَ مُعيَّن"، والمفعول المطلق هو المُرْسَل من كل قيد أَوْصلة، والمقصود بالقيد "أنه لم يُقَيد بحرف جر كالمفعول به، وله، وفيه، ومعه".[٣]

والمفعول المطلق في الاصطلاح هو" المصدر المنصوب للتأكيد أو لعدد المرات، أو لبيان النوع، وسُمِيَّ مفعولا مطلقًا لصحة إطلاق صيغة المفعول على كل فرد فيه من غير تقييد بالجار بخلاف المفاعيل الباقية".[٤]

وقد استخدم النحويون مصطلحًا آخر هو"المصدر"، وقصدوا به: المفعول المطلق، قال ابن السراج[٥]:"والمصدرُ هو المفعول في الحقيقة"، وقال ابن يعيش[٦]:"المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود"، والسؤال الذي يمكن أن نجده بين أيدينا: هل تختلف دلالة "المصدر" عن دلالة "المفعول المطلق"؟ لقد وقف بعض الباحثين على الفرق بين المصطلحين في المعنى والاستعمال، [٧] ولا يتسع مجال البحث للوقوف على دلالة هذين المصطلحين ومدى جواز استعمال أحدهما مكان الآخر.

وفي مرتبة المفعول المطلق بين المفاعيل يكون أحقَ بالتقديم على باقي المفاعيل فقد "قُدِّم المفعول المطلق لأنَه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعلَ الفعل

---

(١) لسان العرب: "طلق"، ٢٢٩/١٠.

(٢) التعريفات: ٩٤.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية- الكويت، ١٩٧٧، ٩٤/٣.

(٤) الكليات: الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة،- بيروت، ط١/١٩٩٢، ٨٠٨.

(٥) الأصول في النحو: ١٥٩/١.

(٦) شرح المفصل: ١١٠/١.

(٧) انظر: رأي في المفعول المطلق: محمد حسن عواد، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (١٣-١٤) ١٩٨١، وانظر: في المصطلح النحوي البصري: يحيى عبابنة، رسالة ماجستير - جامعة اليرموك، ١٩٨٤، ٧٧-٧٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المذكور، وفعله لأجل قيام هـذا المفعول، بـه صـار فـاعلا، لأن ضـاربيـةُ زيـد فـي قولك: ضرب زيد ضربًا، لأجل حصول هذا المصدر فيه"[1]

وقد اختلف النحويون في هذا الباب في عدة مسائل وهي:

١- الخلاف في ناصب المفعول المطلق.

٢- الخلاف في قياس بعض المصادر.

٣- الخلاف في تثنية بعض المصادر.

٤- الخلاف في (حمدًا وشكرًا لا كفرًا).

٥- الخلاف في إظهار الفعل في قولهم:"إنما أنت سيرًا".

٦- الخلاف في تقديم المصادر المؤكدة.

وفيما يلي عرض وتحليل لهذه الخلافات، كما وردت عند أبي حيان في كتابـه الارتشاف.

الخلاف في ناصب المفعول المطلق:

لقد أثرت فكرة العامل في التفكير النحوي تأثيرًا كبيرًا، فـأخذت حـيزًا كبـيرًا في مؤلفاتهم، وشغلتهم فـي منـاظراتهم وخلافـاتهم، ومـن ذلـك خلافهـم فـي نـاصب "المفعول المطلق"، فما الذي عمـل النصـب فيـه، إذا كـان مُؤَكِدًا بالنسـبة للاشـتقاق ومدى موافقته لاشتقاق الفعل، فقد يوافق الفعل لفظـا نحـو: أَكَـل أَكْـلا، وقـد يُخَالفـه لفظًا نحو: قَعَدَ جلوسًا، فإذا وافقه في لفظه كـان فـي نصبـه أقـوال نقلهـا أبـو حيـان فقال: [2]"إنْ كان من لفظه جاريًا عليه انتصب بالفعل مبهمًا كان أو مختصًـا، نحـو: قَعَدَ قُعودًا، وزعـم ابـن الطـراوة أنَّـه مفعـولٌ بـه، والتقديـر: قَعَـدَ فَعَـلَ قعـودًا، فهـو منصـوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، وقال تلميذه أبو زيد السُّهيلي هو منصـوب بـ (فَعَلَ) أُخرى لا يجـوز إظهارهـا، وهـذان مذهبـان ركيكـان مُخالفـان لمـا عليـه الجمهور من غير حاجةٍ إلى ذلك".

---

(١) شرح الرضي: ٢٩٥/١.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٣٥٤/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يعرض لنا أبو حيان ثلاثة آراء في ناصب المفعول المطلق هي:

الرأي الأول: وهو رأي جمهور النحويين، [١] والذين ذهبوا إلى أن المصدر ينصب بالفعل الظاهر قبله، ففي: قعد قعودًا يكون الفعل (قَعَدَ) عندهم هو الناصب للمفعول المطلق "قعودًا"؛ وذلك لأنَّ المصدر جاء ليُؤَكد فعلا قبله فينصبه، والعلاقة بين الفعل والمصدر علاقة تحديد وتوكيد كما يرى تمَّام حسَّان حيث قال[٢]"فهي القرينة المعنوية الدالة على المفعول المطلق، والمقصود بالتحديد والتوكيد: تعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل، وذلك بإيراد المصدر المُشترك مع الفعل في مادته؛ لأن المصدر هو اسم الحدث، ففي إيراده بعد الفعل تعزيزٌ لعنصر الحدث ومعنى الفعل".

الرأي الثاني: وهو رأي ابن الطراوة، ومُؤَدَّاه أن المصدر" قعودًا" ليس مفعولا مطلقًا بل هو مفعول به، نُصِبَ بفعل مضمر لا يجوز إظهاره. [٣]

الرأي الثالث: وهو رأي السهيلي، ومؤداه أنه نُصِبَ بـ (فَعَلَ) أخرى لا يجوز إظهارها، يقول:"والعامل فيه إذا كان مفعولا مطلقًا، ليس هو لفظ الفعل بنفسه، إنَّما هو ما يتضمنه من معنى " فَعَلَ" الذي هو:"فاء وعين ولام"؛ لأنك إذا قلت: ضربت زيدًا، فالضرب ليس بمضروب، ولكنك حين قلت: ضَرَبْتُ، تضمَّنت ضربتُ معنى" فَعَلْتُ"؛ لأنَّ كل ضَرْبٍ فعل وليس كل فعل ضربًا.....، فضربًا منصوب بِفَعَلْتُ المدلول عليها بضربت، حتى كأنك قلت:فَعَلْتُ ضربًا". [٤]

وقول السهيلي هذا وافق فيه قول ابن الطراوة: بأنَّ فعلا مضمرًا قد نصبه، قال السهيلي[٥]:"وقد سألته يقصد ابن الطراوة عن العامل في المصدر إذا كان توكيدًا للفعل، والتوكيد لا يعمل فيه المُؤَكِد إذ هو هو في المعنى، فما العامل فيه؟ فسكت قليلا ثم قال: ما سألني عنه أحد قبلك! فأرى أنَّ العامل فيه ما كان يعمل في الفعل قبله لو كان اسمًا، كان منصوبًا بِفَعَلْتُ المتضمنة فيه، ثم عرضت كلامه على

---

(١) انظر: شرح المفصل: ١١١/١.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: دار الثقافة – الدار البيضاء، ١٩٩٤، ص ١٩٨.

(٣) انظر: همع الهوامع: ٩٨/٣.

(٤) نتائج الفكر في النحو: السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١٩٨٤/٢، ٣٥٧.

(٥) نتائج الفكر في النحو: ٣٥٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نفسي وتأملت "الكتاب" فإذا هو قد ذُهِل عمَّا لَوَّحَ إليه "سيبويه" في باب المصادر، بل صَرَّح، وذلك أنه جعل المصدر المُؤَكِد منصوبًا بـ(فَعَلَ) هو التوكيد على الحقيقة، واختُزِلَ ذلك الفعل، وسَدَّ المصدر الذي هو معموله مسدَّه، كما سدت "إياك" و"رُوَيدًا " مَسدَّ العامل فيها، فصار التقدير: "ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ ضَرْبًا"، فضربت الثانية هي التوكيد على الحقيقة، وقد سد "ضَرْبًا" مسدَّها وهو معمولها، وإنَّما يُقَدَّر عمله فيه على أنَّه مفعول مطلق لا توكيد".

إنَّ قول السهيلي السابق وما عرضه لابن الطراوة من قول، يدل على أنَّ المصدر " قعودا" مفعولٌ مطلق لا مفعولٌ به. (١)

فإذا كان ناصب المفعول المطلق هو الفعل الظاهر، فإنَّه يبقى في باب المفعول المطلق، وأمَّا إذا أخذنا بالرأي الذي يقول إنَّهُ نُصب بفعل مضمر، فإن هذا الإضمار يُخرج النمط اللغوي من دائرة المفعول المطلق إلى دائرةٍ أخرى، كما أنَّ الإضمار يدعو إلى مزيد من التأويل، وتحميل اللغة أكثر مما تحتمل، وبالتالي فإننا مع أبي حيان في تضعيفه لرأي ابن الطراوة والسهيلي إذ قال(٢):"وهذان مذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور من غير حاجة لذلك"، لأنه يتناسب مع الناحية الوصفية التي يرتكز عليها علم اللغة الحديث، إذ لا ينبغي المبالغة في التقعيد والمعيارية إذا كان الأمر يمكن أن يُحَلَّ بالوصف والتفسير المباشر.

أمّا الحالة الثانية للمفعول المطلق فهي، التي لا يتفق فيها المصدر مع الفعل في اللفظ، أي لا يلتقي معه في الاشتقاق، وهو قسمان :

القسم الأول: ما كان من لفظ الفعل على غير قياس، كأن يكون مزيدًا، والمصدر للثلاثي، نحو قوله تعالى﴿والله أنبتكم من الارض نباتا﴾(٣)، ففي ناصب

---

(١) انظر: أبو الحسن بن الطراوة وأثره في النحو : محمد البنا، دار الاعتصام – القاهرة، ط١/١٩٨٠، ٧٧-٧٩.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣/١٣٥٤.

(٣) سورة نوح: ١٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"نباتًا أقوال نقلها أبو حيان بقوله[1] :"فمذهب المازني أنَّه منصوب بهذا الفعل الظاهر، ومذهب المبرد وتبعه ابن حزوف، وزعم أنه مذهب سيبويه، أنه منصوب بِفِعْلِ ذلك المصدر الجاري عليه، والفعل الظاهر دليل على ذلك المضمر، والتقدير: نَبَتم من الأرض نباتًا، وأجاز أبو الحسن هذين المذهبين، وقيل: إنْ غاير معناه معنى الفعل فَنَصبه بفعله المُضمر، نحو: نباتًا، وإنْ لم يغاير فَنَصبه بالفعل الظاهر".

فالخلاف قائم على نصب " نباتا" حيث خالف هذا المصدر الفعل الظاهر قبله بِأنَّ المصدر مشتق من الفعل الثلاثي، والفعل الظاهر قبله ثلاثي مزيد، فلا يلاقيه في الاشتقاق، ويمكن إجمال الأقوال التي تفسر نصب (نباتا) بما يأتي:

القول الأول: وهو رأي المازني ومؤداه أنَّ المصدر "نباتًا" نُصِبَ بالفعل الظاهر قبله، وهو "أنبت"،[2] فالمازني في قوله هذا يكون قد احتكم إلى المعنى في "نباتاً"و "أنبت" يلتقيان في معنى واحد، مع اختلافهما في الاشتقاق، أي أن المزيد هنا بمعنى المُجرَّد.

والقول الثاني: وهو رأي سيبويه، [3] والمبرد، [4]وابن خروف، [5] والقاضي بأنَّ الناصب للمصدر فعل مضمر دل عليه الظاهر.

وقد نسب كل من رضي الدين الاستراباذي، [6] وابن يعيش[7] إلى المبرد أنَّ الناصب له هو الفعل الظاهر قبله، وبالعودة إلى المقتضب، وجدنا ما يخالفَ ذلك ويوافق ما نسبه إليه أبو حيان من أن الناصب له فعل مضمر يقول المبرد[8]:".....فالمعنى والله أعلم أنه: إذا أنبتكم نبتم نباتا"ويقول أيضا[9]:"واعلم أنَّ

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٣٥٤/٣.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٣/١.

(٣) انظر: الكتاب: ٨١/٤.

(٤) المقتضب: تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت، ٢٠٤/٣.

(٥) همع الهوامع: ٩٨/٣.

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٣/١.

(٧) انظر: شرح المفصل: ١١٢/١.

(٨) المقتضب: ٢٠٤/٣.

(٩) المقتضب: ٧٣/١-٧٤، وقد أشار المحقق إلى هذا الخلط في الحاشية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفعلين إذا اتفقا في المعنى، جاز أنّ يحمل مصدر أحدهما على الآخر؛ لأنّ الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه". فكلام المبرد يدل على أن الفعل المضمر هو الناصب للمصدر.

والقول الثالث: هو رأي الأخفش، [1] ومُؤَدّاه أن الناصبَ للمصدر، هو الفعل الظاهر إذا وافق لفظ الفعل، وإذا لم يوافقه في اللفظ واشتركا في المعنى العام، نُصِب بفعلٍ مضمر دل عليه الظاهر، [2]ويمكن القول: إن مذهب الأخفش توفيقي، حاول أنْ يجمع فيه بين القول الأول والثاني.

أمّا **القسم الثاني** فهو ما كان من المصادر مخالفا للفعل في لفظه مُتفقا معه في معناه، نحو: قَعَدت جلوسًا، وفي نصبه خلاف أيضًا قال أبو حيان[3]:"وإن كان من غير لفظه، نحو: قَعَدَ جلوسًا، فمذهب الجمهور أنَّه منصوب بمضمر أي" اجلس جلوسًا، وقيل: بالفعل الظاهر، ومذهب أبي الفتح التفصيل: وهو ظاهر كلام الفارسي، فإنْ كان للتوكيد عمل فيه الفعل المضمر الذي هو لفظه، وإن كان مُختصًا، فإمَّا أنْ يكون له فعل أو (لا)، فإن كان له فعل عَمِلَ فيه الفعل المُضمر، وإن لم يكن له فعل عمل فيه الفعل الظاهر نحو: قعد القرفصاء".

فالمصدر "جلوسًا" إما أن يكون مصنوبا بالفعل المضمر من لفظه، فيكون التقدير: جَلَسَ جلوسًا، وإمَّا أنْ يكون منصوبا بالفعل الظاهر قبله.

وعرض لنا أبو حيان قولا ثالثا، وهو قول ابن جني، ومُؤَداه:أنَّه إذا جيء بالمصدر لتأكيد معنى الفعل، نحو: قعدتُ جلوسا، فإنَّ الذي نَصَبَه هو فعلٌ مضمر من لفظه تقديره: جَلَسَ جلوسا، على اعتبار أنَّه من قبيل التوكيد اللفظي، فلا بد من

---

(١) معاني القرآن: دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب – بيروت، ط١/١٩٨٥، ٦١/١، ٥٥/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٩٨/٣، وتفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٣، ٣٣٤/٨.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٣٥٥/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

اشتراكه معه في اللفظ، وإذا جيء به -أي المصدر- لبيان نوع الفعل، نحو: قَعَدَ القرفصاء، فإنَّ الناصب له الفعل الظاهر قبله؛ لأنه بمعناه. (١)

ويمكن القول: إنَّ ابن جني حاول التوفيق بين القولين السابقين في ناصب المصدر، وإن كنا نستطيع القول: إنَّ معنى (نَبَتَ) غير معنى (أَنْبَتَ) فهما وإنْ كانا يختلفان في المعنى الخاص، فالخلاف يسير، وهما يشتركان معًا في المعنى العام، قال ابن يعيش(٢):"ومثله قوله تعالى:"وتَبَتَّل إليه تبتيلا"(٣)، ألا ترى أنَّ (التبتل) ليس بمصدر (تَبَتَّل)، وإنما هو مصدر (بَتَّلَ) فهو مثل(كَسَّرَ)، ومصدره الجاري عليه (التكسير) و(تَبَتَّل) تَفَعَّل مثل(تَكَسَّر) و(تَجَرَّعَ)، ومصدره إنَّمَا هو (التَّبَتُّل) مثل التَّجَرُّع، فجرى (التَبْتِيل) على (تَبَتَّل) ولَيْس له في الحقيقة؛ لأنَّ معناهما يؤول إلى شيء واحد، ومنه قوله تعالى ﴿والله أنبتكم من الارض نباتًا﴾، فنباتٌ في الحقيقة مصدر (نَبَتَ)، وقد جرى على (أَنْبَتَ)، وفي قراءة ابن مسعود:"وأَنْزَل تنزيلا" إذ معنى (أَنْزَلَ) و(نَزَّلَ) واحد".

فدليل اتفاقهما في المعنى قراءة ابن مسعود(٤)"أَنْزَلَ" في قوله تعالى ﴿ونَزَّلَ الملائكة تنزيلا﴾ (٥)فلَمَّا كان معنى "أَنْزَلَ" ونَزَّلَ" واحد، جاز مجيء مصدر أحدهما للآخر، (٦) وقد يجد هذا القول رفضا وردًّا، انطلاقا من القول بأنَّه لا ترادف في العربية، "وهو مردود لأنَّ لكل لفظٍ معنى خاصا به، فالجلوس غير القعود، وإن

---

(١) انظر: اللمع في العربية: ابن جني تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب – بيروت، مكتبة النهضة العربية، ط٢/١٩٨٥، ١٠٢-١٠٣، وانظر: همع الهوامع: ٣/١٠٠.

(٢) شرح المفصل: ١/١١١.

(٣) سورة المزمل: ٨.

(٤) النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، قدم له: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١/١٩٩٨، ٢/٢٥٠.

(٥) سورة الفرقان: ٢٥.

(٦) انظر تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، ٦/٤٩٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كان يجمعهما معنى عام، وكذا القول في كل مترادف[1]"وما يُقَال في المرادِف، يقال مثله في المصادر النوعية مثل: القهقرى، والصَّمَّاء، والقُرفُصَاء، [2].

ولكن الاختلاف بين هذه المصادر والأفعال التي لا تتفق معها في الاشتقاق، أنّه يجمعها معنى عام، فلا ضير من عملها فيها، وكما قلنا من قبل: التقدير يُخْرج هذا النمط اللغوي من دائرة المفعول المطلق إلى دائرة أُخرى، فالمصدر جيء به لتوكيد الفعل قبله، إمَّا في لفظه أو في معناه.

ومن النحويين من أدرج هذا النوع من المصادر التي تخالف الفعل في لفظه وتوافقه في معناه، فيما ينوب عن المصدر في نصبها على المفعول المطلق[3]؛ وذلك لأنَّ المصدر إذا كان مفعولا مطلقًا فلا بُدَّ من اتفاقه مع الفعل في اللفظ، فكان ما خالف لفظ الفعل نائبًا عن المصدر.

الخلاف في قياس بعض المصادر:

يوجد في العربية مصادر سُمِعَتْ عن العرب، وليس لها فعلٌ ذكرته العرب في الاستعمال اللغوي لهذه المصادر، وقد اُستخدِمَت هذه المصادر للدلالة على الدعاء، نحو: تَبًّا، وبَهْرًا، بمعنى (عَجَبًا) وقد قيل فيه إنّه:" لا فعل له والأفصح أنَّ له فعلا، حكى ابن الأَعرابي في الدعاء على القوم: بَهَرَهم الله، أَيْ: غلَبَهم"[4]، إنَّ بَهْرًا بمعنى (عَجَبا) من هذا الأصل، ولكنه استقل بدلالته عن الأصل حتى نُسِيَ أصله في الاستعمال اللغوي، وأصبح مستقلا بدلالته الجديدة عن أصله الذي ذَكَر ابن الأَعرابي أنَّه مُستعْمَل فعلا بهذا المعنى، فهذه المصادر جاءت منصوبةً عن العرب، ويَرَى مهدي المخزومي أنَّها منصوبة لوقوعها في سياق فعلي، غير محمولة على إسناد، ولا على إضافة، [5]، ودليل ذلك أنَّها من المصادر التي تُركَت أَفعالُها ولم تظهر في الاستعمال اللغوي الفصيح.

---

(١) رأي في المفعول المطلق: محمد حسن عواد، ١٦٢.

(٢) رأي في المفعول المطلق: ١٦٤.

(٣) انظر: أوضح المسالك: ١٨٧/٢، وشرح الأشموني: ٣٦٧/١.

(٤) ارتشاف الضرب: ١٣٦٠/٣، وانظر: لسان العرب: (بَهَرَ)، ٨٢/٤.

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢١٠-٢١١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والخلاف في هذه المسألة قائم على قياس هذه المصادر، فهل يجوز القياس على هذه المصادر في الأفعال الثلاثية الأخرى نحو: ضَرْبًا وقَتْلا، أم يُقْتصر في ذلك على ما سُمِع عن العرب؟ قال أبو حيان[1]:" ذهب الأخفش، والفراء، والمبرد، إلى أنَّه قياس في الدعاء تقول: ضَرْبًا له، أي ضَرَبَه اللـه، وقَتْلا ونحوه، ومذهب سيبويه أنَّه لا يَنْقاس، وقيل: ما كان له فعلٌ من لفظه لا يَبْعد فيه القياس، وما لا فلا ينقاس".

لقد أجاز الأخفش والفراء[2] والمبرد[3] القياس على هذه المصادر المسموعة عن العرب، فيجوز أن نقول: ضَرْبًا له وقتلا له، قياسا على بَهْرًا.

أمّا سيبوية فيرى أنَّ هذه المصادر لا يُقاس عليها، بل يُقْتصر في ذلك على ما سُمِع عن العرب، وقد جعلها من المصادر التي تُنْصَبُ على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره:"وذلك قولك: سُقْيًا، ورعيًا، ونحو قولك: خَيْبَة ودَفْرًا، وجدْعًا، وعقْرًا، وبُؤسا، وأفَةً وتُفَةً، وبُعدًا، وسُحقا، ومن ذلك قولك: تَعْسا، وتَبا، وجزًا، وبَهْرًا"[4].

فهذه المصادر تُستخدم في سياق الدعاء، فلم تستعمل العرب معها فعلا ظاهرًا، وما يظهر فعله معه من المصادر لا تُقاس عليه نحو: ضربا ، وقتلاً، قال سيبويه[5]:"وما جاء منه لا يظهر له فعل فهو على هذا المثال نُصب، كأنَّك جعلت بَهْرًا بدلا من: بَهَرَك الله، فهذا تمثيل ولا يُتَكلَّم به" فهذه المصادر لا تظهر معها أفعالها لدلالتها على الدعاء، ولو ظهر الفعل لتحولت من الإنشاء إلى الخبر، وبهذا فإن سيبويه يصف النمط اللغوي وصفًا صحيحا كما جاء عن العرب، ولم يتأول ولم يتعسف فيه.

والقول الثالث: يقضي بأنَّ المصدر إذا كان له فعلٌ من لفظه، يُقاس عليه مثل: سَقْيًا ورعيًا، وإذا لم يكن له فعل فلا قياس فيه، وهذا الرأي أكثرُ اتفاقا مع

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٣٦١/٣.

(٢) همع الهوامع: ١٠٦/٣.

(٣) المقتضب: ٢٦٧/٣-٢٦٨.

(٤) الكتاب: ٣١١/١.

(٥) الكتاب: ٣١٢/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنهج الوصفي التفسيري، فقد اعتمد فيه أصحابه على الاستعمال اللغوي عند العرب، فالسماع وحده هو الذي يحدد المصادر التي استخدمت في الدعاء من لفظها، والأمثلة المسموعة فيه نحو: سُحْقًا، وتَعْسًا، ونَكْسًا، وبُؤْسًا، وخَيْبةً وتَبًّا. (١)

وكما أشرنا من قبل، فقد أدرج سيبويه هذه المصادر في :"باب ما يُنصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره"، ففعلُ هذه المصادر يقع في باب الإضمار الواجب؛ إذ لا تُستعمل أفعال هذه المصادر معها،، فلا نقول:" تَعَسَك الله" ، ولا " نَكَسَك الله"، ولا "خَيَّبك الله" في الدعاء، وإذا قلنا:" خيبك الله، فإنّ هذا الفعل ليس هو صاحب المصدر (خيبة) بل مصدره القياسي (تخييبا)وهذا ما قصده سيبويه بقوله :"إنه تمثيل ولا يُتَكَلَّمُ به"، وللوقوف على دلالة الجملة بين إضمار الفعل، وإظهاره مع هذه المصادر، فإذا قلنا: خيبةً، فهي جملة إنشائية دالة على الدعاء. وإذا أظهرنا الفعل قلنا: خيَّبك الله خيبةً، فإن الجملة جملة خبرية تحمل معنى الدعاء، فدلالة الجملة تختلف مع إضمار الفعل عنها مع إظهاره فإذا ظهر معها الفعل انتفى معنى الدعاء، ويوضح ذلك قول سيبويه(٢):"ومما يدلك أيضا على أنّه على الفعل نُصب، أنَّك لم تذكر شيئًا من هذه المصادر لتبني عليه كلامًا، كما يُبنى على (عبدالله) إذا ابتدأته، وأنك لم تجعله مبنيًا على اسم مضمر في نيتك، ولكنه على دعائك له أو عليه".

فهذه المصادر لا يراد بها الإخبار عن شيء، وإنما قُصِدَ بها الدعاء فتَكون إنشائية لا خبرية.

الخلاف في تثنية بعض المصادر:

استخدم العرب بعض المصادر على شكل المثنى، مثل: حنانيك، ولبيك، وسعديك، ودواليك، وغيرها، من المصادر الأخرى، ولا تكون مثناة إلاّ في حالة الإضافة.

---

(١) انظر: همع الهوامع: ١٠٦/٣.

(٢) الكتاب: ٣١٢/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

ومن المصادر التي اختلف النحويون في تثنيتها: (لَبيك)، قال أبو حيان[1]:"فأمّا (لبيك) فذهب الخليل وسيبويه والجمهور إلى: أنه تثنية (لبٍّ) كما أن حنانيك، تثنية (حنان)، وذهب يونس إلى أنه اسم مفرد قلبت ألفه ياء للإضافة إلى المضمر، كما في (عليك)، ولم يسمع (لبّا) وسمع (لبّ)، وحكى سيبويه عن بعض العرب: (لبٍّ) على أنه مفرد لبيك، غير أنه مبني على الكسر، كأمسِ، وغاقِ، ولقلة تمكنه نصبه نصب المصدر كأنه قال: إجابةً لك، وزَعْمُ ابن مالك أنه اسم فعل فاسد لإضافته".

فسيبويه وجمهور النحويين، يرون أنّ (لبيك) اسم مثنى، معتمدين على السماع عن العرب، فهي: (لبٍّ) مبنية على الكسر، كأمس وغاق، وموضعه النصب،[2] فكما أنّ (حنانيك) مفردها (حنان) فكذلك (لبيك) مفردها (لبٍّ)، وقال سيبويه[3]:"ولست تحتاج إلى أنْ تفرد؛ لأنك إذا أظهرت الاسم تبيَّن أنه ليس بمنزلة (عليك)، و(إليك)، لأنك لا تقول: لبَّي وسعدَّي زيد".

وما ذهب إليه يونس وخالف فيه سيبويه، أنَّ (لبيك) اسم مفرد، قلبت ألفه ياءً للإضافة إلى الضمير كما في (عليك)، وبيّن ابن يعيش أصل هذا الاستعمال اللغوي بقوله:"وأصله (لَبَّبٌ) وزنه (فَعْلَل)، ولا يكون (فَعَّلا)؛ لقلة (فَعَّل) في الكلام، وكثرة (فَعْلَل)، فقلبت الباء التي هي لام الكلمة من (لَبَّبٌ) ياءً هربًا من التضعيف، فصارت (لَبَّيٌ) ثم أُبدلت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت (لبَّا)، ثَم لما أُضيفت إلى الكاف في (لبيك) قلبت الألف ياءً كما قُلبت الألف في (إلى) و (لدى)، إذا وصلتهما فقلت: (إليّك) و(عليك) و(لديك)، ووجه الشبه أن (لبيك) اسم ليس له تصرف غيره من الأسماء؛ لأنه لا يكون إلاّ مضافا كما أن (إليك) و(عليك) و (لديك) لا تكون إلاّ منصوبة المواضع ملازمة الإضافة فقلبوا ألفه ياءً، فقالوا: لبيك كما قالوا: لديك وعليك".[4]

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٣٦٤/٣.

(٢) انظر: الكتاب: ٣٥٢/١.

(٣) الكتاب: ٣٥١/١.

(٤) شرح المفصل: ١١٩/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد رَدَّ سيبويه على يونس: بأنَّ (لبيك)، لو كانت بمنزلة (لدى) و(على) و(إلى) لوجب ثبوت ألفها في حال إضافتها إلى الاسم الظاهر فتقول: لَبَّي زيد، واحتج بقول الشاعر:

دَعَوْتُ لَمَّا نَابَني مِسْوَرًا فَلَبَّيْ، فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[1]

يرد سيبويه على يونس في هذا الشاهد، في قوله " فَلَبَّيْ يَدَيْ " حيث إن الياء هي ياء التثنية في (لبيك) بقيت على حالها عند إضافتها إلى الاسم الظاهر، ولوكانت كما يقول يونس، لبقيت ألفا عند إضافتها للاسم الظاهر كألف (لدى) و(على)، فلما بقيت ياء (لبيك) على حالها عند إضافتها للضمير والظاهر فهي ياء التثنية وليست كألف (لدى) و(على).[2]

وإذا أخذنا بقول الخليل وسيبويه بأنها مصادر مثناة، فلا يقصد بها التثنية اللفظية -أيْ أنها تدل على اثنين-، فالغرض من تثنية لفظها الدلالة على التكثير، كما يرى ذلك رضي الدين الاستراباذي،[3] فلبيك تعني: تلبيةً بعد تلبيةٍ، كناية عن التكثير والسرعة في الاستجابة للأوامر، فاستخدامها على شكل المثنى جاء لمغزى دلالي، فتثنيتها فيها مبالغة، وتأكيد للمعنى، وكما قلنا التكثير والسرعة، وما يقابلها مفردا يخلو من هذه المعاني التي أفادتها في استعمالها على شكل المثنى، فهي ليست مثنى بالمعنى الخاص للمثنى الدال على اثنين، بل إطلاق عام يدلَ على الكثرة، فالأنسب تسميتها مصادر على شكل المثنى.

وأورد لنا أبو حيان قولا ثالثا في (لبيك)، وهو قول ابن مالك، ومؤداه أن (لبيك) اسم فعل[4] فقد تكون اسم فعل بمعنى "أستجيب".

---

(١) هذا الشاهد مجهول القائل، انظر: سيبويه: ٣٥٢/١، وأوضح المسالك: ١٢٣/٣، وشرح التصريح، ٣٨/٢ وقد نسب إلى أعرابي من بني أسد، انظر: همع الهوامع، ١١٣/٣، وشرح الأشموني: ٥٠٤/١.

(٢) انظر: شرح شواهد العيني بحاشية شرح الأشموني: ٥٠٤/١.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٢٩/١.

(٤) همع الهوامع ١١٤/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخلاف في "حمدًا وشكرًا لا كفرًا":

من المصادر التي يُضمر عاملها وجوبًا قولهم: حمدًا وشكرًا" والخلاف وقع في كونها خبرًا أو إنشاءً، قال أبو حيان[1]:"ومن ذلك حمدًا وشكرًا لا كفرًا، فقيل: هو إنشاء ، وهو مذهب الأستاذ أبي علي، وقيل: خبر وقد سَرَدَها سيبويه مع ما هو خبر، قال: هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، من ذلك قولك: حمدًا وشكرًا لا كفرًا وعجبًا".

فهذه المصادر كما نقل أبو حيان تكون بين الخبر والإنشاء، فأبو علي الشلوبين[2]يرى أنَّ الجملة إنشائية؛ لإضمار الفعل معها، في حين يرى سيبويه أنَّها إخبارية، كما نسب ذلك أبو حيان، فقد عدَّها من المصادر المنصوبة على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الدعاء، [3]فربما قوله "في غير الدعاء" حمل أباحيان على القول بأنّ سيبويه جعلها إخبارية، والذي يُفهم من كلام سيبويه أنَّها إنشائية، وليست إخبارية، ودليل ذلك، نصبه لها على إضمار فعل متروك إظهاره -أي واجب الإضمار- فوجوب الإضمار دليل على بقائها في دائرة الإنشاء.

وتختلف الجملة في دلالتها مع إضمار الفعل وإظهاره فقولنا: حَمْدًا مخالف لمعنى قولنا: أحمدُ الله، فالأُولى: أي مع إضمار الفعل- جملة دعائية- إنشائية، والثانية: مع إظهار الفعل -جملة إخبارية تفيد استمرارية الحمد، فالأصل التوليدي للجملة الإخبارية هو:

أحمد الله حمدًا

فعل + فاعل+ مصدر

وقد يطرأ على هذا الأصل التوليدي تحويل بالحذف، فيحُذف الفعل ويبقى المصدر للدلالة على الدعاء، فيؤدي هذا التحويل الىنقل دلالة الجملة من الخبر إلى الإنشاء، فتصبح:

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٣٦٧.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: تحقيق: تركي بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد - الرياض، ط١/١٩٩٣، ٣/١٠٨٩-١٠٩٠.

(٣) الكتاب: ١/٣١٨-٣١٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حَمْدًا

(الفعل مضمر وجوبا) + مصدر

والحقيقة أنَّ مثل هذه الألفاظ لا يُقصد منها الإخبار، بل هي صيغ انفعالية، تعبر عن رغبة عميقة في الحمد والشكر، ولهذا فإنَّ القول بأنها إخبار تكون قابلة للصدق والكذب فيقلل من المعنى المراد تأديته من وراء استعمالها، وهي محاولة للتدخل في تفسير الانفعال النفسي من منطلق بعيد عن اللغة، فنحن لا يمكن أن نتدخل في نية مستخدم اللغة، ولهذا نرى أنها إنشاء ولا تحتمل الحكم عليها بالصدق أو الكذب، ويُفسر تمام حسان الفتحة في هذه المصادر بأنها"قيمة خلافية تفرق بين معنى هذه المنصوبات في حالة النصب، وبين معناها في حالة الرفع".(١)

الخلاف في إظهار الفعل في قولهم :"إنما أنت سيرًا ":

تُستخدم بعض المصادر في العربية منصوبةً نحو: زيد سيرًا سيرًا، ويجوز نصبها دون تكرار، إذا كانت محصورة أو مُستفهَمًا عنها، نحو: ما أنت إلاّ سيرًا، وإنَّما أنت سيرًا، وأأنت سيرًا(٢). وقد وقع خلافٌ في إظهار الفعل معها، قال أبو حيان(٣)" فأمّا قولك: زيد سيرًا، وما زيد سيرًا فَنَصَّ سيبويه على أنَّه لا يجوز في أنت سيرًا، إظهار الفعل وأجاز ذلك غيره، وأطلق بعضهم جواز ذلك، ولم يفرق بين الاستفهام وغيره".

فهذه المصادر تضمر أفعالها وجوبا "وإنما لزم الحذف إذا قررته أو حصرته كما قدمنا، لأنَّ الثاني في التكرار كأنه بدل من الفعل، وعومل المحصور معاملة المكرر لِمَا في الحصر من التوكيد القائم مقام التكرار"(٤).

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ص ٢١٩-٢٢٠.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق محمد محيي الين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت/١٩٩٥، ٥١٦/١.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٣٧٣/٣.

(٤) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: سيدني جلاسر، الولايات المتحدة الأمريكية /١٩٤٧، ص ١٤١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أدرجها سيبويه في "باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره"؛ وذلك لأنَّ هذه المصادر أصبحت بمنزلة الأمر والنهي فلا يظهر معها الفعل. (١)

فالمصادر في هذا المقام الذي ذكره سيبويه، لا تكون دلالتها الإخبار، خلاف من جوَّز ظهور الفعل معها، فتنتقل دلالتها إلى الإخبار، عندما نقول: إنما تسير سيرًا، فهو توكيد للسير أو وصف له كأن يكون بطيئًا أو سريعًا وما إلى ذلك، وقد ألمح سيبويه إلى الفرق بينهما بقوله(٢) :"واعلم أنَّ السير إذا كنت تجد في هذا الباب فإنما تخبر بسير متصل بعضه ببعض، في أي الأحوال كان" فلمّا كان المقصود منه ليس إخبارًا، كان إضمار فعله أدل على معناه من إظهاره.

الخلاف في تقديم المصادر المؤكدة:

يوجد في الاستعمال اللغوي للمصادر، ما يُعرف بالمصادر المؤكدة، وهي على قسمين: الأول: مُؤَكِد لنفسه، والثاني: مُؤَكِد لغيره، فالأول هو: "الواقع بعد جملة هي نصّ في معناه"(٣)، نحو: له عليَّ ألفٌ عُرْفًا، فله علي ألف هو نفسه الاعتراف، أمّا الثاني وهو المؤكد لغيره، فهو ما زال به احتمال شك فيما قبله نحو: أنت بمنزلة ابني حقًا، فكونه بمنزلة الابن يحتمل الشك فلما جاء بالمصدر حقًا زال هذا الشك، وقيل إنهما مما يجب معهما إضمار الفعل. (٤)

والخلاف قائم على جواز تقديم هذه المصادر على الجملة،قال أبو حيان(٥):"والصحيح أنّه لا يجوز تقديم هذين المصدرين على الجملة، لا يجوز أن تقول: اعترافًا له عليَّ ألف درهم، ولا حقًا هو ابني، وهو مذهب الزجاج، وأجاز الزجاج توسيطه تقول: هذا حقًا عبدالله، وهو مسموع من كلامهم، وأجاز بعضهم تقديمهما على الجملة، قال أبو علي يجوز غير شك منطلق، فيقدم ويؤخر".

---

(١) انظر: الكتاب: ٣٣٥/١-٣٣٩.

(٢) الكتاب: ٣٣٦/١.

(٣) شرح الأشموني: ٣٧١/١.

(٤) انظر: أوضح المسالك: ١٩٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٥١٧/١.

(٥) ارتشاف الضرب: ١٣٧٥/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهذه المصادر تؤدي وظيفة للجملة وهي التأكيد، قال أبو حيان[1]:" فقد اشترك عُرفًا وحقًا في أن كلا منهما للتأكيد إلاّ أنّ (عُرفا) جاء بعد جملة لا تحتمل المجاز؛ لأنّ قوله له عليّ ألف، صريح في الاعتراف فكأنك كررت الجملة نفسها، و(حقًّا) جاء بعد جملة تحتمل المجاز، فدفعه قولك: حقا، وصيَّر الجملة نصًّا بعد احتمالها، فهو مُوثِر والموثِر غير الموثَر فسمي توكيدًا لغيره".

فقد ذهب الزجاج[2] ووافقه أبو حيان، إلى منع تقديم هذه المصادر، فلا نقول: عرفًا له عليّ ألف، أو حقا أنت أخي، وتعليله عند أبي حيان[3]:" لأنه بمنزلة التوكيد في الأسماء فكما لا يجوز أنْ يتقدم التوكيد هناك، لا يجوز أن يتقدم هذا هنا".

وبالمقابل فقد أجاز الفارسي[4] تقديم هذه المصادر على الجملة قياسا على: غير شك منطلق، فيجوز: عرفا له عليّ ألف، وحقا أنت أخي.

تعد هذه المصادر من أساليب التوكيد في العربية، فـ (حقًا) تؤكد الجملة التي قبلها وهي جملة تحويلية، حيث إنّ الجملة بغير كلمة (حقا) تامة المعنى، وهي جملة توليدية، هدفها الإخبار، وإذا أراد المتكلم توكيد معنى الجملة أضاف إلى التركيب (حقًّا):

أنت أخي ← أنت أخي حقا

مبتدأ + خبر ← مبتدأ + خبر + عنصر تحويل (توكيد)

جملة توليدية اسمية ← جملة تحويلية اسمية مؤكدة

فالجملة (أنت أخي حقا) جملة تحويلية، وقد يطرأ على هذه الجملة تحويل آخر بالترتيب فتصبح:

---

(١) منهج السالك: ١٤٢.

(٢) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٤٧٥.

(٣) منهج السالك: ١٤٢.

(٤) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه: تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطابع الحسيني – الرياض، ط١/١٩٩٤، ١/٢٠٧-٢٠٩، والمسائل المنثورة: تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

حقا أنت أخي

عنصر تحويل (توكيد) + مبتدأ + خبر

فتقديم عنصر التحويل (حقا) زيادة في التأكيد

ويرى تمام حسان أنَّ (حقًا) من العبارات المحفوظة على إضمار الفعل وجوبًا، ويفسر نصبها علىمعنى المخالفة، والفتحة عنده " قيمة خلافية تفرق بين معنى هذه المنصوبات في حالة النصب، وبين معناها في حالة الرفع". (١)

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٩-٢٢٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيًا: المفعول له

المفعول له في الاصطلاح هو:" علة الإقدام على الفعل نحو: ضربته تأديبا له"[1]، وقد استخدم النحويون مصطلحات أخرى لتدل على المفعول له، وهي: المفعول لأجله، والمفعول من أجله[2]، فهذه المصطلحات تشترك في الدلالة على المعنى الوظيفي الذي يؤديه المفعول له في السياق، حيث يقوم على وجود علة الإقدام على الفعل.

وقد اختلف النحويون في هذا الباب في ثلاث مسائل وهي:

١- الخلاف في كون المفعول له مصدرًا.

٢- الخلاف في مجيء المفعول له معرفة.

٣- الخلاف في رتبة المفعول له.

وفيما يلي عرض لهذه المسائل والاختلافات فيها:

الخلاف في كون المفعول له مصدرًا:

اشترط النحويون لنصب المفعول له شروطا خمسة: أنْ يكون مصدرًا، قلبيا، وأنْ يكون علة، وأنْ يتحدَّ مع عامله في الوقت والفاعل.[3]

وقد وقع الخلاف في شرط كونه مصدرا، حيث قال أبو حيان[4]:" تضافرت النصوص على شرط أن يكون مصدرًا، وزعم يونس أنّ قومًا من العرب يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيد، بالنصب، وتأوّل نصب (العبيدَ) على المفعول له، وإنْ كان (العبيدَ) غير مصدر، وقَبَّحَ ذلك سيبويه، وإنَّما أجازه على ضعفه إذا لم يُرِدْ عبيدًا بأعيانهم".

إن المفعول له يجب أن يكون مصدرًا؛ "لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له، والداعي إنّما يكون حدثا لا عينا، وذلك من قِبَلِ أنَّ الفعل إمَّا أنْ يُجْتَذَب به فعلٌ

---

(١) التعريفات: ٢٨٠، وانظر: شرح المفصل: ٥٢/٢، وشرح الرضي: ٥٠٧/١.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ١٩٨/٢.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل: ٥٢٠/١-٥٢١.

(٤) ارتشاف الضرب: ١٣٨٣/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

آخر كقولك: احتملتك لإستدامة مودتك، وزرتك لإبتغاء معروفك، فاستدامة المودة معنى يُجذب بالاحتمال، وابتغاء الرزق يُجذب بالزيارة، وإما أن يدفع بالفعل الأول معنى حاصل، كقولك: فعلت هذا حذر شرِّك، فالحذر معنى حاصل يتوصل بما قبله من الفعل إلى دفعه والمصادر معان تحدث وتنقضي فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة". (١)

وقد خالف يونس إجماع النحويين على كون المفعول له مصدرًا، بما سمع عن العرب:"أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ"، بنصب (العبيد) فتأوَّل نصبها على المفعول له(٢)، على الرغم من أنها ليست مصدرًا، وقد أجاز سيبويه ذلك على ضعف، ويرى أنَّه قليل خبيث، وقد شبَّه الناطقون باللغة (العبيدَ) بالمصدر كما فعلوا بـ (الجماءَ الغفير) (٣)، على تأويل: الرجل العبيدَ، والدراهم أي للعبيد والدراهم، وهذا غير مستعمل في اللغة المنطوقة، وهذا يعني أنَّ النصب وجه ضعيف من وجوه العربية؛ لأنَّ العبيد شيء غير معروف، قال سيبويه(٤) في ذلك:"وإنّما جاز النصب في العبيد حين لم يجعلهم شيئا معروفا بعينه؛ لأنَّه يُشَبِّهُهُ بالمصدر، والمصدر قد تدخله الألف واللام وينتصب على ما ذكرت لك، فإذا أردت شيئا بعينه وكان هو الذي تلزمه الإشارة جرى مجرى زيد وعمرو وأبيك".

ويبدو أن النحويين قد عرفوا مقصد ناطق اللغة من هذا، فنجد من النحويين وهو الزجاج، قد قدر نصب (العبيد) بتقدير المُلك :" ليصير إلى معنى المصدر، كأنه قال: أما تملك العبيد، أي مهما تذكره من أجل تملك العبيد، وهذا كله مراعاة للمصدر"(٥) وهذا التقدير يتفق مع معنى التعليل في المفعول له.

---

(١) شرح المفصل: ٥٢/٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ١٩٨/٢، وشرح الأشموني: ٣٧٣/١.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٨٩/١.

(٤) الكتاب: ٣٩٠/١.

(٥) منهج السالك: ١٤٣، وانظر أيضًا : شرح التصريح على التوضيح: ٣٣٤/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخلاف في مجيء المفعول له معرفةً:

إن المفعول له لمَّا كان علة لما قبله؛ يأتي نكرة ومعرفة، والاستعمال اللغوي خير شاهد على ذلك، فقد جاء المفعول له معرفة ونكرة في القرآن الكريم وفيما نطقت به العرب. (١)

والخلاف وقع بين النحويين في أنَّ شرطه أن يكون نكرة قال أبو حيان(٢):"ويجوز أن يكون هذا المصدر مُعَرَّفا (بأل) وبالإضافة، والإضافة محضة، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الجرمي والرياشي والمبرد إلى أنّ شرطه أنْ يكون نكرةً، وأنَّ (أل) فيه زائدة، وإضافته غير محضة وتجريده من (أل) أكثر".

فالشائع حسب الاستخدام اللغوي- وهو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين – من أنّه يجوز تعريف وتنكير المفعول له، قال سيبويه(٣):" وفعلت ذلك لأجل كذا وكذا، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لمَّا طرح اللام عمل فيه ما قبله، كما عمل في "دَأَبَ بِكَارٍ" ما قبله حيث طرح (مِثْلَ) وكان حالا، وحسن فيه الألف واللام لأنه ليس بحال".

وقد حفظت العربية بعض الشواهد علىمجيء المفعول له مُعرَّفًا بالألف واللام، أو بالإضافة، نحو قوله تعالى:"الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله"(٤) فالمفعول له "ابتغاء" جاء معرفا بالإضافة إلى "مرضات"، ومنه أيضا:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء

ولو توالت زمر الأعداء(٥)

فكلمة "الجبن" مفعول له، وهي معرفة بالألف واللام.

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٥٤/٢.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٣٨٧/٣-١٣٨٨.

(٣) الكتاب: ٣٦٩/١-٣٧٠ (دأب بكار: إشارة إلى شاهد استشهد به سيبويه)، ص ٣٥٧.

(٤) سورة البقرة: ٢٥٦.

(٥) هذا الرجز مجهول القائل، انظر: أوضح المسالك: ٢٠٠/٢، وشرح التصريح: ٣٣٦/١، وشرح الأشموني: ٣٧٦/١، وهمع الهوامع: ١٣٣/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

وذهب الجرمي والرياشي والمبرد إلى أنّ شرطه أنْ يكون نكرة، و(أل) فيه زائدة، فهو نكرة لأنه مشبه بالحال والتمييز في كونهما نكرتين، [1] فالقول بأنه يشبه الحال، قد يُظن أنّه حال، ولكنه لا يمكن أن يكون حالا لاختلاف المعنى الوظيفي لكل من الحال والتمييز، والمفعول له، قال ابن السراج[2]:"واعلم أنّ هذا المصدر الذي ينتصب لأنه مفعول له، يكون معرفة، ويكون نكرة، .....،ولا يصلح أنْ يكون حالا كما تقول : جئتك مشيا، لا يجوز أنْ تقول: جئتك خوفا، تريد: خائفًا وأنت تريد معنى الخوف، ومن أجل الخوف، وإنما يجوز: جئتك خوفًا، إذا أردت الحال فقط، أي: جئتك في حال خوفي"، فالحال تبين هيئة صاحبها، والمفعول له علة لقيام الفعل.

إنَّ الاستعمال اللغوي للمفعول له يقضي بأن يجيء معرفة ونكرة، والقول بأن :(ال) زائدة ولا تفيد التعريف، يجعلنا نقف على وظيفة (أل) في جملة المفعول له.

فقد قرر النحويون أن النكرة تكتسب عند تعريفها تخصيصًا، فبعد أن كانت مبهمة تتخصص بـ (أل) أو بالإضافة، والتخصيص يحمل دلالة التوكيد، فيكون المعرف مُؤكدًا أكثر من كونه نكرة.

ولنأخذ قول الراجز السابق ميدانًا للوقوف على الفرق بين دلالة المفعول له معرفةً مرةً، ونكرةً أخرى، فالأصل عنده أنّه جاء معرفةً: لا أقعد الجبنِ عن الهيجاء، ولو أتينا به نكرة لأصبح: لا أقعد جبنا عن الهجاء.

فالمصدران :(الجبنَ) و(جبنًا) قاما بالوظيفة نفسها وهي: بيان علة وقوع الفعل: (قَعَدَ)، والفرق بين :الجبن" ، و"جبنًا" جليٌّ في أنَّ المعنى مع "الجبن" أكثر تخصيصًا، وقد يكون على تقدير وصف محذوف بعده، أي لا أقعد الجبن الذي تعرف، فتكون (أل) هنا مُؤكِدة ومُخصِصة لا زائدة، أمَّا "جبنا" فهي مبهمة غير مُخصصَّة فالمقصود: أيَّ جبن كان، فـ (أل) أدت وظيفة في دلالتها على تخصيص المفعول له.

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٥١٣/١، وشرح الأشموني: ٣٧٦/١.

(٢) الأصول في النحو: ٢٠٨/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخلاف في رتبة المفعول له:

الشكل التوليدي لجملة المفعول له: أن يكون المفعول له بعد عامله الفعل هو:

الفعل + الفاعل + المفعول له

مسند + مسند إليه + فضلة

عمدة + عمدة + فضلة

هذا هوالشكل الأصلي المفترض، ولكن قد يطرأ على الجملة ما يدعو إلى تحويل هذا الشكل، حيث تسمح إمكانات اللغة بإجراء بعض التحويلات على شكل هذه الجملة بإجماع جمهور النحويين، (١) وقد خالف بعض النحويين هذا الإجماع فمنع إجراء بعض التحويلات على الشكل الأصلي، وقد نقل أبو حيان هذا الخلاف بقوله(٢):"ويجوز تقديم المفعول له على عامله إن لم يكن في الفاعل مانع، ومنع ذلك قوم منهم ثعلب والسماع يرد عليهم".

إن نظرة أبي حيان إلى هذا التحويل نظرة وصفية يستند فيها إلى الاستعمال اللغوي له، رادًا بذلك على من منع هذا التحويل وهوثعلب(٣)، فاللغة العربية تتيح للناطقين بها مثل هذا التغيير في ترتيب جملة المفعول له، نحو قول الكميت:

طَرِبْتُ وما شَوْقا إلى البيض أطربُ ولا لعبا منِّي وذو الشّيب يلعبُ(٤)

فـ (شوقًا) هو المفعول له وقد تقدَّم على عامله (أَطرَبُ) (٥)

والأصل: طربت وما أطرب شوقا إلى البيض فيصبح ترتيب الجملة بعد التحويل على النحو التالي:

المفعول له + الفعل + الفاعل

فضلة + عمدة + عمدة

---

(١) انظر: الخصائص: ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ٣٨٢/٢، وانظر: منهج السالك: ١٤٤.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٣٨٨/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع: ١٣٥/٣.

(٤) خزانة الأدب: ٢٠٧/٢.

(٥) انظر: منهج السالك: ١٤٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثا: المفعول فيه

من المفاعيل الخمسة عند البصريين المفعول فيه، وكما أشرنا من قبل: فإن الكوفيين لا يعدون إلاّ المفعول به من المفاعيل، والأخرى مشبهه به.

واستخدم النحويون مصطلحات أخرى للدلالة على المفعول فيه، فقد استخدم البصريون "الظرف" بالإضافة إلى المفعول فيه.

والظرف في اللغة الوعاء:"وظرف الشيء وعاؤه، والجمع ظروف، ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة، الليث: الظرف وعاء كل شيء حتى إن الإبريق ظرف لِمَا فيه، الليث: والصفات في الكلام التي تكون في مواضع لغيرها تسمى ظروفًا نحو: أمام وقدام، وأشباه ذلك، تقول: خلفك زيد، إنما انتصب لأنه ظرف لما فيه، وهو موضع لغيره". (١)

أمّا الكوفيون فقد سموه تسميات أخرى: فالكسائي يسميها: "صفات" والفراء يسميها "مَحَالّ".(٢)

والملاحظ أن جميع المصطلحات سواء: المفعول فيه أو الظرف أو الصفات أو المحال، تشترك جميعا في الدلالة على المعنى اللغوي وهو: "وعاء الشيء من الزمان والمكان، ولا فرق بينهما، إذ المعنى واحد:"وقال غيره: الخليل يسميها ظرفًا، والكسائي يُسميها المحال والفرَّاء يسميها الصفات، والمعنى واحد". (٣)

أمّا في الاصطلاح فهو:"كل ما يستقر فيه غيره فهو ظرف، وكل ظرف فهو في التقدير: جار ومجرور؛ لأنَّ قولنا:(صَلَّيت يوم الجمعة) معناه: صليت في يوم الجمعة، وعلى هذا القياس سائر الأزمنة والأمكنة(٤) ،والمفعول فيه ما كان على تقدير حرف الجر (في) (٥)

---

(١) لسان العرب: (ظَرَفَ) ٩/٩٢٩.

(٢) انظر: الأصول في النحو: ١/٢٠٤، وانظر: شرح التصريح علىالتوضيح: ١/٣٣٧.

(٣) لسان العرب: (ظَرَفَ) ٩/٩٢٩.

(٤) الكليات: الكفوي: ٥٨٩.

(٥) التعريفات : الجرجاني: ١٨٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد اختلف النحويون في مسائل مختلفة تخص باب المفعول فيه(ظرف الزمان والمكان) ، والمسائل هي:

١- الخلاف في نصب بعض الظروف على المفعول فيه.

٢- الخلاف في ملازمة "إذ" للظرفية إذا كانت للمفاجأة.

٣- الخلاف في وقوع "إذ" موقع "إذا".

٤- الخلاف في إذا الفجائية.

٥- الخلاف في مذ ومنذ.

٦- الخلاف في نصب الظروف المختصة.

وفيما يأتي عرض لهذه المسائل:

الخلاف في نصب بعض الظرف على المفعول فيه:

قسَّم النحاة الظروف إلى قسمين: متصرف وغير متصرف، والظرف المتصرف ما يمكن أن يكون ظرفًا ومفعولا به وفاعلا وغير ذلك من المواقع الإعرابية نحو: اليوم والليلة، أمّا غير المتصرف فهو ما لا يكون إلاّ مفعولا فيه، ولا يصلح أن يكون مفعولا به أو فاعلا، نحو: سَحَر، وغَدْوة، وبُكْرَة، وغير ذلك من الظروف، وقد ذكر النحويون أن الظرف يكون على تقدير حرف الجر "في".(١)

وقد اختلفوا في نصب الظرف المختص نحو "يوم" عندما نقول: انطلقتَ اليوم أو يوم الجمعة، فيحتمل أن يكون الانطلاق في جميع اليوم، أو بعضه"وما كان العمل في جميعه انتصب ظرفًا على مذهب البصريين، ومُشبهًا بالمفعول على مذهب الكوفيين، فلا يجوز عندهم دخول "في" عليه، لا تقول: صمت في يوم الخميس، ولا يوم الخميس صمت فيه، ولا سرت في ثلاثة أيام إذا استغرقها السير.(٢)

إن قول الكوفيين بأن "اليوم" يُنْصب على المفعول به، تقريرًا منهم بأنه لا يوجد إلاّ مفعول واحد، وباقي المفاعيل مشبهة به، ولم يكن "اليومَ" ظرفًا لأنه لا

---

(١) انظر: الأصول في النحو: ١٩٠/١، وشرح ابن عقيل: ٥٢٦/١.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٣٩٩/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يمكن تقدير "في" لعموم العمل في جميع هذا اليوم، و(في) تفيد التبعيض في الدلالة على جزء العمل في اليوم، لا العمل في جميعه،"فزعم الكوفيون أنّ ما كان العمل يعمُّه لا يكون انتصابه على الظرف؛ لأن الظرف يتقدر بـ(في) و(في) عندهم يقتضي التبعيض، فتدافع التعميم والتبعيض، فإنما ينتصب عندهم على أنه مفعول به لا على أنه ظرف". (١)

وبالمقابل نجد البصريين لا يخرجونها -أي الظروف المتصرفة- من نطاق الظرفية، فتبقى منصوبة على الظرفية، حتى لو عمَّ العمل جميعها، على اعتبار دلالتها على الزمان، فما كان دالا على الزمان والمكان يُنْصب ظرفًا.

يمكن القول: إن هذه الظروف تحتمل الوجهين معًا: النصب على الظرفية والنصب على المفعولية، وإنّها وإنْ كانت مفعولا به، تبقى تحمل الدلالة على الظرفية، ولهذا الاتساع في الظروف فائدة عند ابن يعيش حيث قال(٢):"تظهر في موضعين أحدهما أنك إذا كنَّيت عنه وهو ظرف، لم يكن بد من ظهور (في) مع مضمره تقول: اليوم قمت فيه؛ لأن الإضمار يردُّ الأشياء إلى أُصولها، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعة، لم تظهر معه (في)، لأنها لم تكن منوية مع الظاهر، فتقول: اليوم قمته، والذي سرته يوم الجمعة.....، والثاني: أنك إذا جعلته مفعولا به على السعة جازت الإضافة إليه، من ذلك قولهم: يا سارقَ الليلةَ أهل الدار" أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة كما قالوا: يا ضارب زيدًا، فإذا أضفَت لا يكون إلاّ مفعولا على السعة".

فهم يتوسعون في الظرف: زمانًا ومكانًا، فينصب بعد إسقاط حرف الجر (في) فيصبح في الموقع الإعرابي للمفعول به، ويعيدون عليه الضمير دون اقتران ضميره بـ (في) كما في المثال السابق: اليومَ سرته، فإن أريد باليوم مجرد ظرف الزمان عادت (في) قبل ضميره فنقول: اليوم سرت فيه.

---

(١) منهج السالك: ١٤٧.

(٢) شرح المفصل: ٤٦/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بناءً على هذا الكلام تستخدم مثل هذه الظروف: ظرفًا على نية تقدير (في) أو عدم تقديره فتكون مفعولا به، والكلام هذا متأتّ من اشتراط النحاة اطراد (في) قبل الظرف وهذا ما صرّح به ابن مالك في ألفيته حيث قال: (١)

الظَّـرفُ وقـتٌ أو مكـانٌ ضُمِّنَـا "فـي" بـاطرادٍ كَهُنَـا أمكـثْ زمَنـا

وقال الأشموني(٢):"والاحتراز يفيد ضُمِّنا (في) من نحو:" يخافون يومًا(٣) ونحو ﴿واللهُ أعلم حيث يجعل رسالته﴾(٤)فإنهما ليسا على معنى (في) فانتصابهما على المفعول به، .....وبمعنى (في) دون لفظها نحو: سرت في يوم الجمعة، وجلست في مكانك فإنه لا يسمى ظرفًا في الاصطلاح على الأرجح وباطراد من نحو: دخلتُ البيتَ، وسكنتُ الدارَ، مما انتصب بالواقع فيه".

فالقول بأنه ظرف إذا صلح تقدير (في) وإذا لم يصلح معه ذلك يكون مفعولا به، "وإذا كانت دلالة الاسم على الزمان أو المكان معجمية، فإنّ تضمنه لمعنى (في) دلالة تركيبة مفهومة من وقوع الحدث في الزمن أو المكان الذي يدل عليه الظرف، وهي دلالة للتفريق بين الاسم المنصوب في حالة كونه ظرفًا وغيره من المنصوبات"، (٥)والمقصود بـ "غيره من المنصوبات" المفعول به كما اتضح من الخلاف بين البصريين والكوفيين، في نصب "يوم" على الظرفية أو المفعولية.

إن المعنى السياقي لكلمة "يوم" في الاستعمال اللغوي هو الذي يحدد لنا فيما إذا كانت ظرفًا اوغير ظرف، ففي: "صمتُ يومَ الخميس"، يتنازع كلمة" اليومَ" قولان: النصب على الظرفية أو المفعولية، ولا بُدَّ من تضافر الدلالة المعجمية والدلالة التركيبية، فالدلالة المعجمية قائمة فيه، فكلمة "اليوم" دالة على الزمان، تبقى الدلالة التركيبية وهي تقدير (في)، كما أشرنا على خلاف إذا كان العمل يعم

---

(١) انظر: منهج السالك: ١٤٦، وأوضح المسالك: ٢٠٣/٢، شرح ابن عقيل: ٥٢٦/١.

(٢) شرح الأشموني: ٣٧٧/١.

(٣) سورة النور: ٣٧.

(٤) سورة الأنعام: ١٢٤.

(٥) بناء الجملة العربية: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط١/١٩٩٦، ص ١٢٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جميع اليوم أو بعضه، والعلاقة بين الفعل (صمتُ) وكلمة (اليوم) مورفيم صرفي دال على الزمان، يرتبط فعل الصيام بمدة زمنية محددة هي اليوم، فارتبط الفعل باليوم باحتواء اليوم فعل الصيام فيكون ظرفًا، والقرينة المعنوية على إرادة المفعول فيه هي: الظرفية. (١)

فبما أنّ "يوم" دلّت على زمان، وارتبطت مع الفعل بالظرفية، فهي ظرف سواء كان العمل في بعضه أو جميعه.

الخلاف في ملازمة "إذ" للظرفية إذا كانت للمفاجأة:

(إذ) ظرف زمان تستخدم للدلالة على الزمن الماضي، وتستخدم على وجوه مختلفة، بحسب تعدد الاستعمال اللغوي لها، وقد تستعمل للدلالة على المفاجأة، فإذا كانت في سياق المفاجأة فلا تقع إلاّ بعد "بينا" و"بينما"، والخلاف فيها وقع في ورودها في هذا السياق، هل تبقى ملازمة للظرفية؟ قال أبو حيان(٢):"وتأتي (إذ) للمفاجأة، قال سيبويه (بينما أنا كذا إذ جاء زيد) ولا تكون للمفاجأة إلاّ بعد (بينا وبينما)، فإذا كانت للمفجأة فالذي نختاره أنها باقية على ظرفيتها الزمانية، وذهب بعضهم إلى أنها ظرف مكان، وهي للمفاجأة، وذهب بعضهم إلى أنها حرف للمفاجأة، وذهب بعضهم إلى أنها زائدة".

فالواضح من كلام أبي حيان أن من النحويين من يُخْرج "إذ" إذا كانت للمفاجأة عن الظرفية الزمانية، فمن ذهب إلى أنها ظرف مكان مع دلالتها على المفاجأة كانت على تقدير: في مكان قيامه، وهذا القول لابن الباذش. (٣)

ومن النحويين من ذهب إلى أنها حرف، تفيد معنى المفاجأة مجردة عن الظرفية، (٤) فهي لا تدل على زمان أو مكان، بل تكتسب دلالتها من الموقع

---

(١) انظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: ١٩٦.

(٢) انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت – دمشق، ١٩٧٥، ٥٩-٦٠، والجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١/١٩٩٢، ١٨٧-١٨٩.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣/١٤٠٤-١٤٠٥.

(٤) همع الهوامع: ٣/١٧١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

السياقي لها وذلك نحو: بينا أنا كذا إذ جاء زيدٌ، فـ(إذ) في هذه الجملة رابط معنوي تفيد معنى المفاجأة ، وقد خرجت من حيز الاسمية إلى الحرفية.

والقول الثالث: وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة ومؤدَّاه أن (إذ) في هذا السياق زائدة، ولا تفيد سوى التوكيد. (١)

والقول الأخير في هذه المسألة وهو ما اختاره أبو حيان، ومؤدَّاه أن (إذ) باقية على ظرفيتها الزمانية، (٢)وقد اكتسبت معنى آخر بحكم موقعها في الاستعمال، فكانت زيادة علىظرفيتها الزمانية، دالة على المفاجأة.

فاستعمالها ظرف زمان نحو قوله تعالى: ﴿فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا﴾(٣) فـ "إذ" هنا ظرف زمان وتقدير الكلام: فقد نصره الله وقت إخراجه، فإذا جاءت "إذ" في سياق لغوي آخرنحو:" بينما أنا كذا إذ جاء زيد" فإنَّ "إذ" حافظت على دلالتها الأصلية، وهي الظرفية الزمانية، ولكنها اكتسبت معنى آخر فأفادت المفاجأة بحكم الموقع الجديد لها في سياق الكلام، فكشفت لنا عن اقتران حال المتكلم وقت مجيء زيد فجأة، فـ "إذ" ظرفية تفيد الاقتران الزماني، (٤)فهي تقرن بين حدثين، قال رضي الدين الاستراباذي في ذلك(٥):"ولهذا أدخل "إذ" و"إذا" للمفاجأة في جواب بينا وبينما، ليدلان على اقتران مضمون الأول بالثاني مفاجأة بلا تراخ فيكون آكد في معنى اللزوم".

---

(١) انظر: مغنى اللبيب: ابن هشام، تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي عبدالله، دار الفكر –بيروت، ط١، ١٩٩٢، ١١٥.

(٢) انظر: مغنى اللبيب:١١٦، وهمع الهوامع: ١٧٦/٣-١٧٧.

(٣) سورة التوبة: ٤٠.

(٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٧.

(٥) شرح الرضي: ١٩٨/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخلاف في وقوع "إذ" موقع "إذا":

"إذ" و"إذا" من ظروف الزمان، وهي من الظروف الملازمة للإضافة ويختلفان في الدلالة على الزمن، فـ "إذ" تدل على الزمن الماضي، و"إذا" على الزمن المستقبل. (١)

وقد وقع الخلاف في جواز وقوع "إذ" موقع "إذا" أو العكس قال أبو حيان (٢): "والصحيح أنه لا تقع "إذ" موضع "إذا" ولا "إذا" موضعها، وذهب بعض النحويين إلى مجيء ذلك واختاره ابن مالك".

فـ "إذ" قائمة في أصالتها للدلالة على الزمن الماضي، و"إذا" للزمن المستقبل، فقول ابن مالك(٣) بجواز تبادل الموقع بين (إذ) و(إذا) متأت مما استدل به على ذلك كقوله تعالى:﴿يومئذ تُحَدِّث أخبارها﴾(٤)، فدلالة "إذ" في هذه الآية تدل على ما سيقع في المستقبل، فشاركت (إذا) في دلالتها على الاستقبال، والجمهور جعلوا هذه الآية من باب "تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع"(٥)ويفسر ابن هشام ذلك بأن (إذ) قد تقع في دلالتها على الزمن المستقبل محتجا بقوله تعالى﴿ فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم﴾ (٦)، فإن "يعلمون" مستقبلٌ لفظًا ومعنى، لدخول حرف التنفيس عليه فأعمل في (إذ)، فيلزم أن يكون بمنزلة (إذا)". (٧)

والكلام أيضا يقال في (إذا)، إذ إنّها قد تخرج عن معنى الاستقبال للدلالة على الماضي كـ "إذ"(٨)، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٤/٩٥.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣/١٤٠٩-١٤١٠.

(٣) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧، ٩٣.

(٤) سورة الزلزلة: ٤.

(٥) مغني اللبيب: ١١٣، وهمع الهوامع: ٣/١٧٢.

(٦) سورة غافر: ٧٠

(٧) مغني اللبيب:١١٣.

(٨) انظر: مغني اللبيب: ١٢٩-١٣٠، وهمع الهوامع: ٣/١٧٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لا أجد ما أحملكم عليه﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها﴾[2]، فـ "إذا" ، في هذه الآيات وقع بعدها فعل ماض" أتوك" و"رأوا"، كما تقع بعد (إذ) فاستدل على وقوعها موقعها.

ونجد أبا حيان يرفض التبادل بين (إذ) و(إذا)، في وقوع بعضها مكان بعضها الآخر.

ويمكن القول في مثل هذه المسألة: إن النحويين في استقرائهم للغة، والسياقات التي وردت فيها (إذ) و(إذا)، وجدوا أن (إذ) قد تأتي لمعان سياقية مختلفة نحو: الظرفية والزمانية والتعليل والمفاجأة، والتوكيد، والتحقيق، [3]ومن المعاني التي تفيدها (إذ) في بعض السياقات الدلالة على الاستقبال، فتشارك (إذا) في الدلالة، كماتضح في الآيات السابقة، وما قيل في (إذ) يقال في (إذا)، فقد استخدمت لمعان مختلفة بحسب السياقات التي وردت فيها، ومن معانيها المفاجأة وظرف للاستقبال والحال، [4]ومن المعاني التي تفيدها (إذا) في بعض الاستعمالات أنها تدل على الزمن الماضي، كما اتضح في الآيات التي استدلوا بها.

فالقول بجواز وقوع (إذ) موقع (إذا) أو العكس، لا يعني أنها تأخذ أحكامها، وإنما هو اشتراك في المعنى العام للظرفين في الدلالة على الزمن الماضي أو المستقبل، بحسب الاستعمال اللغوي والسياقات التي وردت فيها؛ ولهذا فإنّ تعاقبهما قد يكون واردًا على اعتبار الدلالة، فإذا ما جاءت إحداهما مكان الأخرى فلا بد أن يكون لغرض دلالي.

الخلاف في "إذا" الفجائية:

لـ "إذا" استعمالات مختلفة تقتضيها السياقات التي استخدمت فيها، وهي مبنية، لأنها تحتاج إلى ما يوضح إبهامها فتضاف إلى ما فيه معنى الشرط، لتضمنها

---

(١) سورة التوبة: ٩٢.

(٢) سورة الجمعة: ١١.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ١١١-١١٦.

(٤) انظر: الجنى الداني: ٣٧٠-٣٧٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معنى الشرط، وتكون ظرفية بمعنى "حين" ومن استعمالاتها أنها تكون للمفاجأة[1]، فإذا كانت للمفاجأة:"فتختص بالجمل الاسمية ولا تحتاج إلى جواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال"[2] نحوقوله تعالى: ﴿فإذا هي حية تسعى﴾.[3]

وكما اختلف النحويون في "إذ" الفجائية فقد اختلفوا في "إذا" الفجائية قال أبو حيان[4]: "وتأتي "إذا" للمفاجأة وهي ظرف زمان في مذهب الرياشي والزجاج واختاره ابن طاهر وابن خروف والأستاذ أبو علي، فإذا قلت: خرجت فإذا زيد، فالتقدير: خرجت فالزمان حضور زيد، وهي ظرف مكان في مذهب الفارسي، وأبي الفتح وأبي بكر الخياط وعزي إلى سيبويه، وعزي إلى المبرد القولان، فإذا قلت خرجت فإذا زيد، فالتقدير: خرجت فبحضرتي زيد، وذهب بعض النحاة إلى أنها حرف ونقل ذلك عن الأخفش واختاره الأستاذ أبو علي في أحد قوليه وابن مالك، وقال سيبويه: يكون للشيء في حال أنت فيها، هذا هو الأكثر وهو التوافق في الزمان والمكان على الخلاف".

فـ"إذا" على **القول الأول** لا تتعدى الظرفية الزمانية، ففي قولهم: خرجت فإذا زيد، تقديره: خرجت فالزمان حضور زيد، لتعلقها بين حدثي الخروج والحضور في زمن معين، فعلى هذا التقدير تكون (إذا) خبرًا عمّا بعدها ولا تقع خبرًا عن الزمان، لأنها لا تكون خبرا عن الجثة.[5]

والقول الثاني: إنها ظرف مكان والتقدير: خرجت فبالحضرة زيد، وهذا القول ذهب إليه: سيبويه[6] والمبرد[7]، والفارسي[8] وابن جني، حيث قال[9]:"وإنمّا

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٤/٩٦-٩٧، ومغني اللبيب: ١٢٠-١٢٧.

(٢) مغنى اللبيب: ١٢٠.

(٣) سورة طه: ٢٠.

(٤) ارتشاف الضرب: ٣/١٤١٢.

(٥) انظر: همع الهوامع: ٣/١٨٢.

(٦) الكتاب: ٤/٢٣٢.

(٧) المقتضب: ٢/٥٧.

(٨) التعليقة على كتاب سيبويه: ٢/١٣٨، والمسائل العسكريات: تحقيق: اسماعيل عمايرة، منشورات الجامعة الاردنية، ١٩٨١، ٨٦.

(٩) سر صناعة الإعراب: تحقيق، حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط٢/١٩٩٣، ١/٢٥٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جاز لـ "إذا" هذه أن يُجاب بها الشرط لما فيها من المعنى المطـابق للجـواب، وذلـك أن معناها المفاجأة، ولا بد هناك من عملين لا بد للشرط وجوابه من فعلين حتى إذا صادفه ووافقه كانت المفاجأة مسببة بينهما حادثة عنهما، وذلك قولك: خرجـت فـإذا زيد، فتقدير إعرابه: خرجت فبالحضرة زيد، فإذا التي هي ظرف في معنـى قولنـا بالحضرة، وزيد مرفوع والابتداء قبله خبر عنه، فهذا تقدير الإعراب، وأمـا تفسير المعنى فهو: خرجت ففاجأت زيدًا، وإن شئت خرجت ففاجأني زيـد؛ لأن (فـاعلت) في أكثر أحوالها تكون من اثنين".

والقول الثالث: وهو رأي الأخفش،[1] وتابعـه فيـه ابـن مـالك،[2] ومـؤدَّاه أنّ (إذا) حـرف للمفاجـأة فهـي لا تتعلـق بشـيء، وحجتهـم أنّ تقديـر الجملـة عندهـم: خرجت فإذا زيد:" خرجت فإذا إن زيداً في الباب"[3]، ودليل ذلك كسـر همـزة (إن) فلا تقع (إن) بعد (إذا) مكسورة بل يجب فيها الفتح بعد (إذا).[4]

ولابن يعيش وقفة للتفريق بين (إن) مكسورة الهمزة، و(أن) المفتوحـة: حيـث قال:[5]"وذلك إذا فتحت (أنَّ) على تأويل المصدر المبتدأ والإخبار عنه بـإذا....فأمـا إذا كسـرت (إنّ) فإنـه علـى نيـة وقـوع المبتـدأ والخـبر بعـد (إذا) لأن (أن) تقدرالجمل....و(إذا) يجوز أن تكون ظرف مكان، متعلقة بالخبر، ويجوز أن تكـون حرفًا دالا على المفاجأة فلا تتعلق بشيء".

والذي يفهم من كلام ابن يعيش فـي التفريـق فـي المعنـى بيـن "إذا" إذا وَليتهـا (إنّ) المفتوحة أو المكسورة، أنّه عند تقدير (أن) مفتوحـة بعـد: خرجـت فـإذا زيـد، خرجت فإذا أنّ زيدًا في الباب، فـ (إذا) هنا خبرٌ عـن المصـدر المـؤول مـن (أن) وصلتها، وهذا لا يجوز عندهم على أن ما بعد (أن) لا يعمل فيما قبلها، وإذا كـانت مكسورة بعدها، فموقعها الإعرابي إمّا ظـرف مكـان أو حـرف دال علـى المفاجـأة،

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٤/٩٩.

(٢) تسهيل الفوائد: ٩٤.

(٣) مغني اللبيب: ١٢٠.

(٤) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكـر – دمشـق/١٩٨٢، ١/٥١٠.

(٥) شرح المفصل: ٤/٩٨-٩٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لأنّ ما بعد (إذا) يكون مبتدأ وخبرًا، والتقدير: خرجت فإذا زيدٌ حاضرٌ، من هنا ذهب الأخفش وابن مالك إلى أنها حرف دال على المفاجأة فلا تتعلق بشيء، ومع هذا التقدير تبقى احتمالية كونها ظرف مكان، قائمة مع تقدير (إن) بعدها كما بيّن ذلك ابن يعيش.

وقد ذهب سيبويه قبل هذا الخلاف إلى أنّ (إذا) إذا كانت للمفاجأة فإنها تجمع بين دلالتها على الزمان والمكان[1] فهو رأي يجيز أن تجمع (إذا) في دلالتها على الزمان والمكان بالإضافة إلى دلالتها على المفاجأة، فيتأول المثال السابق، على: خرجت فبالحضرة زيد، على المكان، وعلى الزمان: خرجت فالزمان حضور زيد، في اقتران حال المتكلم بمفاجأة زيد في زمان ومكان، فدلالة (إذا) هنا: الاقتران الزماني والمكاني، بالإضافة إلى معنى المفاجأة بين حدثين أو حالتين.

الخلاف في "مذ" و" منذ":

"مذ" و"منذ" ظرفان للزمان مضافان إلى الجملة الاسمية والفعلية، ويليهما اسم مفرد، فإذا كان مجرورًا، فهما اسمان مضافان، ومن النحويين من يعدهما حرفي جر، وإذا كان الاسم مرفوعًا فيكونان اسمين على تأويلهما مبتدأ أوظرفا في تقدير خبر.[2]

وقد كان أصل هذين النمطين اللغويين مثار خلاف بين النحويين، قال أبو حيان[3]:"(منذ) بسيطة و(مذ) محذوفة منها خلافًا لابن ملكون، إذ قال ليست محذوفة منها، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة، قال الفراء: أصلها (مِن ذو) من الجارة و(ذو) بمعنى (الذي) في لغة طيء، وقال غيره (منذ) أصلها (مِن إذ) حذفت الهمزة فالتقى ساكنان، وحرّكت الذال بالضم، وهذان مذهبان سخيفان وأسخف منهما ما ذهب إليه محمد بن محمود الغزني" إنها مركبة من (مِنْ) و(ذا)

---

(١) الكتاب: ٢٣٢/٤.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٩٣/٤-٩٤، وشرح الرضي علىالكافية: ٢٠٩/٣-٢١١٤، ومغني اللبيب: ٤٤١-٤٤٢.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٧٤١٥/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اسم الإشارة، ولذلك كسرت ميمها، وكثيرًا ما يحذف التركيب بعض حروف المركب فحذفت الألف منهما والنون من (مذ) وعوض من حذف الألف ضمة الذال والميم تابع للذال في الضمة والتقدير في :"ما رأيته مذ يومان: ما رأيته من ذا الوقت يومان، وفي ما رأيته منذ اليوم: ما رأيته من ذا اليوم، والدليل على هذا دخول (مذ) على الفعل نحو: ما رأيته مذ قام زيد، المعنى ما رأيته من ذا الوقت قام زيد".

فالخلاف في أصل (مذ) و(منذ) قائم على الاستعمال اللغوي لها، حيث إنها تستخدم حرف جر واسم، وذلك على آراء:

الرأي الأول: وهو رأي البصريين، والذي يقضي بأن (مذ) و(منذ) بسيطتان إذ إنها عبارة عن كتلة واحدة غير مركبة، وذلك أن (منذ) هي الأصل و(مذ) متفرعة عنها، وذلك بحذف نون (منذ)، واستدلوا على ذلك من وجوه: الأول: أنّ (مذ) إذا صُغرت يقال فيها "مُنَيْذ" برد النون، والثاني: أن ذال "مذ" يجوز فيها الضم والكسر، عند ملاقاة ساكن، نحو: مذ اليوم والضم أعرف، وليس ذلك إلاّ لأن أصلها :منذ" ، والثالث" أن بني غني يضمون ذال "مذ" قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة، لفظًا لانيةً".(١)

ويرى ابن ملكون أنهما أصلان، حيث يعدهما حروفًا، إذ الحذف لا يعتري الحروف، وردَّه الشلوبين بأنَّ الحذف قد يعتري الحروف وذلك: كتخفيفَ (إنَّ) و(أنَّ)، وحذف لام لعلَّ، فقالوا: علَّ، (٢) ويرى المالقي(٣):" أنه إذا كان اسمًا فهو مقتطع من "منذ" بدليل التصغير المذكور وهو يرد الأشياء إلى أصولها، وأمَّا إذا كان حرفًا فهو لفظ قائم بنفسه، لا يطلب له اشتقاق ولا أصل، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف"، وقيل: إنّ "منذ" لغة أهل الحجاز، و"مذ" لغة أهل تميم وغيرهم. (٤)

---

(١) الجنى الداني في حروف لمعاني: ٣٠٤-٣٠٥.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٢٢٢/٣.

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٣٢٢.

(٤) انظر: تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١/١٩٨٦، ص ٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والرأي الثاني: وهو رأي الكوفيين، والذي يقضي بأن "منذ" مركبة وليست بسيطة، وقد تأوّلوا تركيبها على أقوال مختلفة:

الأول: أن منذ مركبة من حرف الجر والاسم الموصول، وهو قول الفراء[1]، منذ = مِنْ + ذو (اسم موصول بمعنى الذي)، وقد طرأ على هذا الأصل تغيير حتى تحول إلى (منذ)، حيث حذفت الواو تخفيفا، وضمت الميم مماثلةً للذال في النطق فأصبحت (منذ)، والتقدير في منذ يوم الجمعة: من الوقت الذي هو يوم الجمعة، [2]وقول الفراء بهذا الأصل: (من + ذو)، مُتأتٍ من تأويله الاسم المرفوع بعد (منذ)، فهو يرفع بفعل مضمر ففي قوله: منذ يومان، التقدير: منذ مضى يومان، فيكون ما بعد منذ صلة لـ "ذو" الطائية. [3]

والثاني: يقضي بأنّ (منذ) مركبة من (مِنْ + إذ)، وقد طرأ عليها تغيير حتى تحولت إلى (منذ)، يقول في ذلك رضي الدين الاستراباذي[4]:"إنهم أرادوا ابتداء غاية للزمان خاصة، فأخذوا لفظ (مِنْ) الذي هو مشهور في ابتداء الغاية، وركبوه مع (إذ) الذي هو للزمن الماضي، .....وحذفت لأجل التركيب همزة إذ فبقي "مِنْذْ"بنون وذال ساكنتين، وحق "إذ" أن تضاف إلى الجمل ، والإضافة إليها كلا إضافة كما مرّ، كما أحوجوا إلى تحريكها للساكنين، تشبيهًا له بالغايات المتمكنة هي الأصل، كـ (قبل) و(بعد)، لمّا صار على ثلاثة أحرف، بخلاف "إذ" قبل التركيب، فإنه وإن كان واجب الإضافة إلى الجمل إلاّ أنّ وضعه وضع الحروف، فلم يشبه الغايات المعربة الأصل، كما شابهها "حيث" فكأنه حرف، لا اسم مضاف، وذلك أن أكثر ما يضاف:اسم على ثلاثة أحرف أو أكثر، فبقي (مِنْذُ) كما هواللغة السليمة، ثم استثقلوا الخروج من الكسر إلى ضم لازم مع أن بينهما حاجزا غير حصين، فضموا الميم (تباعا للذال) ثم إنّهم جوّزوا تخفيفه بحذف النون أيضا، فاذا كان كذا رجع الذال إلى السكون الأصلي، إذ التحريك إنّما كان للساكنين".

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٠٩/٣، وهمع الهوامع: ٢٢٢/٣.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٢٠٩/٣.

(٣) انظر: تذكرة النحاة: ١٠.

(٤) شرح الرضي: ٢١١/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والرأي الثالث الذي نقله أبو حيان أنّ :(مُنْذُ) مركبة من (مِـنْ +ذا) والأصـل: (مِنْ ذا)، حذفت الألف فأصبحت (مِنْذَ) حُركت الذال بالضم فأصبحت – (مِنْذُ) ثم حركت الميم بالضم تبعا للذال فأصبحت (مُنْذُ)، والتقدير في: ما رأيته منذ يومان: ما رأيته من ذا الوقت يومان. (١)

ونرى أبا حيان يوافق البصريين فيما ذهبوا إليه من أن (منذ) بسيطة، ويصرح بسخافة ما ذهب إليه الكوفيون من تأويل تركيبها، إذ لا حاجة الىتأويل تركيبها فدلالتها على الزمن واضحة مع كونها كتلة واحدة غير مركبة.

يمكن القول: إنّ وسم أبي حيان لهذه الأقوال بالركاكة ليس صحيحا، لأن الدراسات الحديثة أثبتت أن (منذ) مركبة وليست بسيطة، ويؤيد هذا:

١- أنها في الحبشية (الجعزية): (*emza*)، وهذا اللفظ مركب من كلمتين وهما:(*em*) بمعنى (من) و (*za*)، وهي تقابل (ذو) الموصولة. (٢)

٢- يوجد لهجة من لهجات العرب تكسر ميم(مِنْذُ)، وهو الأصل، وهي لهجة بني سليم في حين نجد لهجة (عَكَل) تكسر ميم (مِذ). (٣)

٣- وفي تركيبها يكشف المعنى الوظيفي لـ (مذ) و(منذ) في الدلالة على ابتداء الغاية والزمن الماضي، والقول بالتراكيب التي عرضت نجد أنّ الأقوال الثلاثة تقضي بأنها مركبة من "مِن"، وذلك للدلالة على ابتداء الغاية، يقول رضي الدين الاستراباذي في ذلك(٤):" إنهم أرادوا ابتداء غاية للزمان خاصة، فأخذوا لفظ "من" الذي هو مشهور في ابتداء الغاية، وركبوه مع "إذ" الذي هو للزمن الماضي، وإنما حصلنا على تركيبه من كلمتين: وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع "منذ"، كما يجيء، وهما معنى "(من) و(إذ) فغلب على الظن تركبه منهما، مع مناسبة لفظهما للفعل"، فعلى هذا يكون القول بتركيب "مُنْذُ" أولى من القول ببساطتها.

---

(١) انظر: الجنى الداني: ٥٠١.

(٢) انظر: في قواعد الساميات: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١/١٩٨٧، ص ٣٤٩.

(٣) لسان العرب: (منذ)، ٥١٠/٣، وانظر: تذكرة النحاة: ١٠.

(٤) شرح الرضي: ٢١١/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخلاف في نصب الظروف المختصة:

قسم النحاة الظروف من حيث الاختصاص إلى قسمين: الظروف المختصة، والظروف غير المختصة، فالظروف المختصة، هي التي تحد بحدود نحو: البيت، والمسجد، والدار، أمّا الظروف غير المختصة في التي لا تحد، وهي الظروف المبهمة نحو: أمام وخلف.

فعند القول: قعدت في الدار، تعدّى الفعل بوساطة حرف الجر "في" وقد لا يصلح تعدي الفعل بوساطة الحرف، نحو: دخلت البيت، وذهبت الشام. (١)

فما هو سبب نصب "البيت" و"الشام"؟ في ذلك خلاف نقله أبو حيان حيث قال(٢):"وذهب الجرمي والأخفش إلى أنه ينتصب انتصاب المفعول به مع دخلت، نحو: هدمت البيت، وذهب الأخفش أيضًا إلى أنه مما يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر، تقول: دخلت البيت، ودخلت في البيت، وبه قال جماعة، وذهب الفارسي إلى أنه يتعدى في الأصل بحرف الجر وهو (في)، إلاّ أنّه حذف اتساعًا فانتصب على المفعول به، وفصل السهيلي: إن اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم وجب النصب كقولك: دخلت العراق، ويقبح: دخلت في العراق، وإن ضاق كالبئر والحلقة كان النصب بعيدا جدا فتقول: دخلت في البئر، وأدخلت إصبعي في الحلقة،.. وقالت العرب: ذهبت الشام، وهذا عند سيبويه: ظرف مختص انتصب على إسقاط (في) تشبيها بغير المختص ولا يجوز نصب (الشام) إلاّ مع (ذهبَ)".

يتنازع نصب الظروف المختصة قولان: النصب على المفعولية، والنصب على الظرفية:

القول الأول وهو ما إليه ذهب الأخفش(٣)، والجرمي(٤)، والفارسي(٥)، ومؤداه أن هذه الظروف تنصب على أنها مفعول به، وقد تعدى الفعل إليها بوساطة حرف

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٩٢/٢، وهمع الهوامع: ١٥٢/٣-١٥٣.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٤٣٥/٣-١٤٣٦.

(٣) معاني القرآن: ٣٣٨/١.

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٩٢/٢، وهمع الهوامع: ١٥٣/٣.

(٥) الايضاح العضدي: تحقيق شاذلي فرهود، دار التأليف – مصر، ط١/١٩٦٩، ص ١٨١-١٨٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجر المحذوف، قال الفارسي[1]:" والفعل الذي لا يتعدى نحو: (قام) يمتنع من التعدي إلى جميع هذه المختصات من الظروف المكانية، كما امتنع من التعدي إلى سائر الأسماء المختصة غير الظروف، وهذه الحروف شواذ، أعني: ذهبت الشام، ودخلت البيت، ونحوها فإن حكمها أن يتعدى الفعل إليهما بحرف جر، كما يتعدى إلى سائر الأسماء كذلك، لكن حرف الجر حذف للاتساع، والأصل ذلك ، فـ(دخلت) غير متعد، كما أنّ (ذهبت) غير متعد، والبيت مختص وقد تعدى إليه".

فالقول بأنه مفعول به متأت من القول بالاتساع في نصب المفعول به، فالبيت والشام، منصوب على نزع الخافض، فلما لم يصلح معها تقدير حرف الجر "في" خرجت من حيز الظروف إلى حيز الأسماء المختصة، فنصبت على أنها مفعول به، [2] وقول الجرمي متأت من أن "ذهبت" و"دخلت" من الأفعال المتعدية بنفسها "فإذا قلت: دخلت البيت فـ(البيت) ليس منصوبا على أنه ظرف، إنّما هو منصوب نصب المفعول به".[3]

أمّا **القول الثاني** وهو ما ذهب إليه سيبويه، [4] فمؤداه أنّ هذه الأسماء المختصة تنصب على الظرفية؛ وذلك لدلالة الشام والبيت على المكان.

وقد أورد أبو حيان **قولا ثالثا:** وهو قول السهيلي، [5] والذي يرى فيه أن الحكم بنصب هذه الأسماء على الظرفية أو المفعولية تكون حسب اتساع المدخول فيه وضيقه، فالأماكن المتسعة جدًا نحو: البلد والبيت فهذه تنصب على المفَعولية لتعذر تقدير حرف الجر "في" قبلها، فيوافق بذلك الأخفش والجرمي والفارسي.

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه: ٦١/١.

(٢) انظر: نزع الخافض عامل نحوي مطرد للنصب: عبد الحميد السيد طلب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع ١٣، م٤ -١٩٨٤، ١٤-١٥.

(٣) منهج السالك: ١٤٨، وانظر: همع الهوامع: ١٥٣/٣.

(٤) انظر الكتاب: ٣٦/١.

(٥) انظر: همع الهوامع: ١٥٣/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإذا ضاق المدخول فيه نحو: البئر والإبرة والحلقة فنصبه على الظرفية لإمكانية تقدير "في" قبلها، قد قال أبو حيان[1] فيه:"ونحن لا نعرف هذه التفرقة بل كل ظرف مكان مختص ينتصب عندنا بدخلت".

وكما أشرنا من قبل إنَّه لا بُدَّ من توافر دلالتين للحكم على الاسم بالظرفية:وهما: الدلالة المعجمية، والدلالة التركيبية، [2] فالدلالة المعجمية متحققة في هذه الأسماء: البيت، الشام، في دلالتها على المكان، ولكن الدلالة التركيبية غير متحققة وهي: تقدير: "في"، فلما تعذر تقدير "في" خرج النحويون من هذا المأزق بالقول: النصب علىالمفعولية.

وإذا نظرنا إلى علاقة هذه الأسماء بالحدث ودلالتها علىالمكان يمكن التجوز بنصبها على الظرفية، وذلك لو أخذنا على سبيل المثال: دخلت البيت: (فالبيت) دال على المكان، وقد ارتبط مع الحدث" دخلت" بعلاقة الظرفية، ولم تكن العلاقة بينهما المفعولية، على أن الفاعل أوقع الحدث على الظرف "البيت".

---

(١) منهج السالك: ١٤٨.

(٢) انظر: بناء الجملة العربية: محمد حماسةعبد اللطيف، ص ١٢٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

رابعًا: المفعول به

لقد عدَّ النحويون المفعول به أساس المنصوبات، وباقي المنصوبات مشبهةٌ به أومحمولة عليه، فالكوفيون لم يعدّوا من المفاعيل سوى المفعول به، وباقي المفاعيل مشبهة به.(١)

والمفعول به هو: "ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر"(٢)فالقول 'بغير واسطة حرف الجر "إشارة إلى قضية التعدي واللزوم بالنسبة للفعل، فالمتعدي هو الذي يتعدى إلى المفعول به بنفسه، نحو: كلمت زيدًا، وأمّا اللازم فيصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، نحو: مررت بزيد.

وقد جعل أبو حيان مرتبة المفعول به بعد المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه.

وقد أورد أبو حيان في ارتشاف الضرب اختلاف النحويين في المفعول به في مسألتين هما:

١- الخلاف في رتبة المفعول به.

٢- الخلاف في نصب "خيرًا" في قوله تعالى:"انتهوا خيرًا لكم".

الخلاف في رتبة المفعول به:

قسَّم النحويون الأفعال من جهة التعدي واللزوم إلى قسمين: متعد ولازم، فالمتعدي: ما يصل إلى المفعول من غير وساطة حرف الجر، أمّا اللازم فهو ما يصل إلى المفعول بوساطة حرف الجر.(٣)

وينقسم المتعدي إلى ثلاثة أقسام: متعد إلى مفعول واحد، ومتعد إلى مفعولين ومتعد إلى ثلاثة، والمتعدي إلى اثنين على قسمين: متعد إلى مفعولين أصلهما مبتدأ

---

(١) معاني القرآن: الفرّاء، ٤٣/٣، وانظر: شرح التصريح: ٣٢٣/١.

(٢) التعريفات: ٢٧٩.

(٣) شرح ابن عقيل: ٤٨٣/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وخبر، وهو في باب ظن وأخواتها، ومتعد إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، وهو في باب أعطى وكسا. (١)

فإذا كان المفعولان في باب"أعطى "فيكون أحدهما فاعلا في المعنى، فيقدّم ما هو فاعل في المعنى، نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، فالأصل أنْ يتقدم "زيدًا" لأنّه هو الآخذ للدرهم، فهو فاعل في المعنى. (٢)

وقد اختلف النحويون في جواز تقديم الثاني على الأول، أو في تقديمه على الفعل، وفي تقديم الثاني على الأول قال أبو حيان(٣):" وإذا وجد مفعولان وأحدهما مفعول في المعنى، أو مقيّد بحرف الجر، فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى، وتقديم ما ليس مقيدا بالحرف، فإذا قلت: أعطيت درهمه زيدًا جاز عند البصريين، .....، ومنع ذلك هشام، قال ابن عصفور، وبعض البصريين، وقال ابن كيسان: هي قبيحة".

فجملة الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين تتكون من: فعل وفاعل ومفعول به أول ومفعول به ثان مثل: أعطيت زيدًا درهمه، فهذه الجملة تتكون من الفعل: (أعطى)، والفاعل: (التاء)، والمفعول الأول (زيدًا)، والمفعول الثاني (درهمَه) ويتصل بالمفعول الثاني ضمير يعود على المفعول الأول، وقد يطرأ تحويل على هذا الأصل في ترتيب المفعولين فيقدم المفعول الثاني على الأول فتصبح الجملة على الترتيب التالي:

فعل وفاعل +مفعول ثان +مفعول أول

أعطيت درهمه زيدًا

فهذا التحويل جائز عند البصريين والكوفيين، (٤) في حين منع هشام، (٥) وابن عصفور، (٦) تقديم المفعول الثاني على الأول.

---

(١) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٣٢/١.

(٢) الأصول في النحو: ابن السراج: ١٧٧/١.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٤٦٦/٣.

(٤) انظر: شرح التصريح: ٣١٤/١، وشرح ابن عقيل: ٤٩١/١.

(٥) همع الهوامع: ١٦/٣.

(٦) شرح جمل الزجاجي: ١٦/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وللتحويل الذي طرأ على ترتيب الجملة في تقديم المفعول الثاني على الأول والذي هو فاعل في المعنى دلالة في إفادة معنى التوكيد ولفت انتباه السامع لأهمية المفعول الثاني، فهو توكيد لإعطاء الدرهم لزيد.

وقد يطرأ تحويل آخر على الجملة، فيتقدم المفعول الثاني على الفعل، فيصبح ترتيب الجملة على النحو التالي:

مفعول به ثان + فعل وفاعل + مفعول به أول

درهمه أعطيت زيدًا

وفي هذا الترتيب خلاف أيضًا قال أبو حيان[1]:"ولو قدمت على الفعل المفعول الثاني متصلا به ضمير الأول، نحو: ثوبَه أعطيت زيدًا، جاز ذلك عند البصريين والفرّاء وثعلب، وقال هشام لا يجوز".

فالأصل التوليدي للجملة يمكن وصفه، بأنّ الجملة إخبارية تتكون من :

فعل وفاعل + مفعول به أول+ مفعول به ثان

فهذه جملة إخبارية تدل على أن زيدًا قد أعطي درهمًا، وإذا أراد المتكلم توكيد إعطاء الدرهم، قدّم المفعول الثاني للأهمية، ويمكن وصف ترتيب الجملة كالتالي:

مفعول به ثان +فعل وفاعل +مفعول به أول

درهمه أعطيت زيدًا

فالتقديم الذي يطرأ على جملة المفعول به بالترتيب، سواء في تقديمه علىالمفعول الأول أو على الفعل، هو عنصر تحويل يطرأ على الأصل التوليدي وذلك لمعنى بلاغي هو: الاهتمام والتوكيد. [2]

وقد احتفظت لنا اللغة العربية بالنمط الأول من التحويلات في تقديم المفعول الثاني على الأول، في الاستعمال اللغوي، وذلك نحو قول الشاعر:

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٤٦٦/٣.

(٢) انظر: في نحو اللغة وتراكيبها:خليل عمايرة، مؤسسة علوم القرآن- عجمان، ط١٩٩٠/٢، ٩٠-٩٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فَـدَعْ ذَا ولكـن مـا ينـالُك نفعُـه ومَنْ كـان يُعطـى حقَّهُنَّ القصـائِدا [1]

قدم الشاعر المفعول الثاني "حقَّهن" على المفعول به الأول "القصائدا"، والأصل في ترتيب الجملة:"يعطي القصائدَ حقَّهن"، وتقديمه هنا للأهمية، في ما أراد الشاعر بيانه من أنه لم يعد هناك من ينصف القصائد في إعطائهن الحق من العناية.

الخلاف في نصب (خيرًا) في قوله تعالى: ﴿انتهوا خيرًا لكم﴾:

قد يضمر الفعل في جملةالمفعول به إذا دلّ عليه دليل، ويبقى المفعول منصوبًا مع إضمار الفعل، ويكون إضماره واجبًا وجائزًا، [2]ومما أُضمر فيه الفعل وجوبًا، ما جاء في قوله تعالى: ﴿انتهوا خيرًا لكم﴾،[3] فقد أدرج النحويون هذه الآية في باب ما يضمر فيه الفعل وجوبًا، وقد كان الخلاف في توجيه نصب "خيرًا"، قال أبو حيان[4]:"وانتهوا خيرًا لكم"؛ أي وائتوا خيرًا لكم، وهذا فيه خلاف، ذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ هذه منصوبة بفعل مضمر يدل عليه الأول، وذهب أبو عبيدة والكسائي إلى أنَّ هذه منصوبة على إضمار (يكن)، وذهب الفرّاء إلى أنَّ (خيرًا) منصوب باتصاله بالأمر، لأنه من صفات الأمر، وصرح بعضهم عنه بأن انتصابه على أنه صفة لمصدر محذوف، تقديره: انتهاءً خيرًا لكم، وقال الفراء: ترى الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر، تقول: اتق الله فهو خير لك، فإذا أسقطت (هو) اتصل بما قبله فنصب،.....، وزعم الكسائي أن النصب لخروجه من الكلام، قال: والعرب تقوله بعد الكلام التام، فإن كان مطلوبًا لغيره رفعوه، نحو: انته خير لك".

---

(١) لم أعثر على هذا الشاهد في ما بحثت فيه في ما توفر لي من كتب، غير اني وجدت ابن جني ذكره في المحتسب في شواذ القراءات: تحقيق: علي النجدي ناصف، القاهرة، ١٩٦٩، ٢٥٤/١، بلا نسبة، وذكره أبو حيان في الارتشاف ١٤٦٦/٣.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٣٠/٢-٣٩.

(٣) سورة النساء: ١٧١.

(٤) ارتشاف الضرب: ١٤٧٥/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالنحويون يدرجون (خيرًا) ضمن إضمار الفعل وجوبًا، ووجوب إضماره متأت من جعل هذا السياق لـ "خيرًا" في هذه الآية، قد جرى مجرى الأمثال في كثرة الاستعمال، فأعطيت حكم المثل في إضمار الفعل معها، ولا يجوز إظهاره؛ لأن إظهاره يغير المعنى. (١)

وفي توجيه نصب (خيرًا) أقوال:

القول الأول: وهو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، (٢) ومؤداه أن (خيرًا) نصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، والمعنى: النهي عن فعل ما يشعر المخاطب بأنه "يريد أن يخرجه عن أمر ويدخله في آخر"(٣)، والتقدير: انتهوا وائتوا خيرًا لكم، فالنهي دال على الإخراج من شيء إلى شيء آخر، (٤) فقد نهاهم الله عز وجل في هذه الآية عن التثليث، وأمرهم بإتيان ما هو خير لهم. (٥)

وقد فسر مهدي المخزومي قول الخليل وسيبويه، في نصب (خيرًا) أنه لم ينسب إلى فعل، وعلل ذلك بأن (خيرًا) وقعت في سياق فعلي لا يناسبه إلاّ النصب، وهي غير محمولة على إسناد أو إضافة، (٦) استنادا إلى قول الخليل :".....على أنه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلا من قولك: ائت خيرًا لك، وادخل فيما هو خير لك"(٧)ولكن نصب (خيرًا) عند سيبويه على إضمار فعل، وجعله في باب: ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره وقال الخليل:"فلذلك انتصب، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام"(٨).

---

(١) انظر: أوضح المسالك: ١٦٤/٢، وشرح التصريح: ٣١٥/١.

(٢) الكتاب: ٢٨٢/١-٢٨٤.

(٣) الكتاب: ٢٨٢/١.

(٤) تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن: الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف- مصر، ٤١٤/٩.

(٥) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، تحقيق: محمد ابراهيم الخضاوي، دار الحديث -القاهرة، ط١/١٩٩٤، ٢٨/٦.

(٦) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠٩-٢١٠.

(٧) الكتاب: ٢٨٤/١.

(٨) الكتاب: ٢٨٣/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهذه الأقوال تدل على أن ناصبه –أي خيرًا– فعل مضمر، وعلى هذا التقدير تكون (خيرًا) مفعولا به لفعل مضمر تقديره: ائتوا خيرًا[1].

يمكن القول: إن إضمار الفعل في التركيب، يكون الكلام معه جملة واحدة، فالجملة تتكون من:

فعل وفاعل +اسم (فضلة)

انتهوا خيرًا

ومع تقدير الفعل المضمر يصبح الكلام جملتين، ويمكن بيان أصلها كالتالي:

فعل وفاعل + فعل وفاعل + اسم (فضلة)

انتهوا وائتوا خيرًا

وقد يوافق ما ذهب إليه المخزومي ومذهب الكسائي في **أحد القولين** اللذين نسبا إليه، وهو أن (خيرًا) نصب لخروجه من الكلام التام؛ "لأن ما قبله من الكلام قد تم، وذلك قولك :(فآمنوا)، وقال: وقد سمعت العرب تفعل ذلك في كل خبر كان تامًا ثم اتصل به كلام بعد تمامه، على نحو اتصال "خير" بما قبله، فتقول:"لتقومن خيرًا لك"، ولو فعلت ذلك خيرًا لك، واتق الله خيرًا لك" وقال:"وأمّا إذا كان الكلام ناقصا فلا يكون إلاّ بالرفع، كقولك :"إن تتق الله خيرٌ لك".[2]

فيقرب من تأويل الكسائي ما قال به المخزومي أنّ النصب غير محمول على إسناد أو إضافة، فقد جاء بعد تمام الإسناد والإضافة.

القول الثالث: وهو ما قال به الكسائي[3] وأبو عبيدة، [4] من أن (خيرًا) نصب على أنه خبرٌ لكان المضمرة، والتقدير: يكن خيرًا لكم[5]، وهذا القول لاقى اعتراضًا من بعض النحويين، وذلك أن تقدير "كان" يؤدي إلى إضمار "كان" مع

---

(١) شرح التصريح: ٣١٥/١.

(٢) تفسير الطبري: ٤١٣/٩.

(٣) مجالس ثعلب: شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة –١٩٨٣، ٣٠٧/١، وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٤١/١.

(٤) مجاز القرآن: تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مطبعة الخانجي القاهرة، ط١٩٧٠/٢، ١٤٣/١.

(٥)تفسير البحر المحيط: ١٧٣/٢، وانظر: مغني اللبيب: ٨٢٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اسمها، ولا تضمر هي واسمها إلاّ بعد "إن" و"لو" الشرطيتين، وعلى هذا فلا يضمر الشرط وجوابه، [١] فتقدير "كان "يؤدي إلى تقدير آخر، فالأولى عدم التقدير.

واعترض بعضهم من وجه آخر، في أن (كان) لا تقدر إلاّ في مواطن محدودة، فلا يستقيم تقديرها بعد كل اسم منصوب أُضمر فعله، فلا تقدر في السياق التالي: عبدالله المقتول، فلا يقال: عبدالله كن المقتول، [٢] ولا تقدر عند الفراء، في نحو: اتق الله محسناً على تقدير: تكن محسنا. [٣]

القول الرابع: وهو ما ذهب إليه الفراء، ومؤداه أن (خيرًا) نعت لمصدر محذوف تقديره: انتهاءً خيرًا لكم، [٤] وهذا القول لاقى اعتراضًا؛ لأنه ليس في الجملة ما يكنى عنه مصدر، [٥] وقد بين الفراء تفسير مجيء المصدر، على أن أصل تقدير الكلام: انتهوا هو خير لكم، فلما سقط (هو) وهو كناية عن مصدر، اتصل بما قبله من الكلام، والكلام قبله معرفة و"خير" نكرة، فنصب (خيرًا) لاتصاله بالمعرفة، [٦] وتفسير الفراء قائم على المعنى، فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب، على أن الجملة الأولى (انتهوا) قائمة على معنى فيه طلب بالنهي، فقدر المصدر لبيان هذا الطلب وتأكيده، فكان الضمير كناية عن هذا المصدر المؤكد.

فهذه هي الأقوال في تفسير نصب (خيرًا)، وبالنظر إلى تركيب الجملة الظاهر: "انتهوا خيرا لكم" فهذه الجملة تتكون من:

فعل و فاعل + اسم (فضلة)

انتهوا خيرًا

---

(١)انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٨/٦، شرح التصريح: ٣١٥/١.

(٢) انظر:شرح الرضي: ٣٤٠/١.

(٣)انظر: معاني القرآن: الفراء: ٢٩٥/١-٢٩٦.

(٤) تفسير البحر المحيط: ١٧٣/٢.

(٥)المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٤١/١.

(٦) انظر: معاني القرآن: الفراء ٣٠٣/١، وتفسير الطبري: ٤١٣/٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فـ "انتهوا" جملة تامة المعنى؛ لأن فيها نهيًا عن فعل ما دل عليه ما قبله، فـ(خيرًا) جملة تامة المعنى في سياقها؛ لأنها تشير إلى معنى يحسن السكوت عليه[1].

ولا يتم معنى خيرًا كجملة تامة إلاّ على تقدير فعل مضمر؛ وذلك لإتمام الإسناد في الجملة، فيكون التقدير "وائتوا خيرا".

والفتحة في "خيرًا" ذات دلالة على معنى مخالف لمعناها إذا كانت الكلمة محركة بالضمة، وقد جعلها -أي خيرًا- تمّام حسّان؛ منصوبة على المخالفة، فالفتحة عنده "قيمة خلافية تفرق بين معنى هذه المنصوبات في حالة النصب ومعناها في حالة الرفع".[2]

فالرفع "خير" يحمل معنى الإخبار متمم لإسناد الجملة، فتقول: هو خير، أمّا النصب ففيه معنى الطلب، ويأتي بعد تمام الإسناد والمضمر وجوبا تقديره: ائتوا خيرًا لكم، فيكون إنشاء.

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها: ١٤٠-١٤١.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٩-٢٢٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

خامسًا: المفعول معه

"مَعَ" في اللغة :"بتحريك العين: كلمة تضم الشيء: إلى الشيء، وهو اسم معناه الصحبة، وأصلها معًا".(١)

والمفعول معه في الاصطلاح:" هو المذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعل لفظا نحو: استوى الماء والخشبةَ، أو معنى، نحو: ما شأنك وزيدًا".(٢)

إذن لا بد في جملة المفعول معه من وجود "الواو" التي بمعنى "مع" يليها الاسم الذي يحمل موقع المفعول معه، وقد سماها النحويون واو "مَعَ".(٣)

وقد اختلف النحويون في مسائل مختلفة تتعلق بباب المفعول معه وهي:

١- الخلاف في شرط كون المفعول معه بعد تمام الاسم.

٢- الخلاف في ناصب المفعول معه.

٣- الخلاف في أصل الواو.

٤- الخلاف في رتبة المفعول معه.

٥- الخلاف في وجوب نصب المفعول معه.

٦- الخلاف في ترجيح العطف على النصب.

٧- الخلاف في ترجيح النصب.

الخلاف في شرط كون المفعول معه بعد تمام الاسم:

من الشروط التي اشترطها النحويون لنصب المفعول معه أن يكون بعد جملة تامة الأركان الأساسية: أي تكون بعد جملة اكتمل ركناها الأساسيان، وهما: الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، قال ابن هشام(٤): "تالية لجملة ذات فعل اواسم فيه معناه وحروفه كـ (سرت والطريقَ)، (أنا سائر والنيلُ)".

---

(١) لسان العرب:" مَعَعَ"، ٨/٢٤٠.

(٢) التعريفات: الجرجاني:ص ٢٨٠. وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي: تحقيق: لطفي عبد البديع ، المؤسسة العامة للتأليف والنشر ودار الكتاب العربي، ٢/١١٢٢.

(٣) الجنى الداني: ص ١٥٥.

(٤) أوضح المسالك: ٢/٢١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيجب أن يسبق المفعول معه بجملة تامة، وقد ورد قول عن العرب وهو: "كلُّ رجلٍ وضيعتَه" بالنصب، فكان مثار خلاف بين بعض النحويين، على أنّ أكثرهم على وجوب رفع ما بعد الواو على العطف؛ لأنه لم يستوف شرط النحاة في تقدمه فعل أو ما أشبهه. (١) قال أبو حيان(٢):" وشرط انتصابه أن يكون بعد تمام الكلام، وأجاز الصيمري أن ينتصب عن تمام الاسم، فأجاز: كل رجل وضيعتَه، وانتصابه بما علم في السابق من فعل متعد ولازم واسم بمعناه".

فالصيمري خالف النحويين في إجازته نصب المفعول معه بعد تمام الاسم حيث قال(٣):" وتقول: كلّ رجل وضيعتَه، أيْ: مع ضيعته، وكل امرىء وشأنه، أي مع شأنه".

إن قول النحويين في أن المفعول معه ينصب بعد جملة تامة الأركان متأت من القول بأن المفاعيل (فضلات)، أي: زائدة على ركني الجملة الأَساسيين، فلمَّا كانت مثل هذه الجملة "كل رجل وضيعته، لم يستوف الشروط، أوجبوا فيها العطف وما بعد الواو مرفوع، على تقدير خبر محذوف: كل رجل وضيعتَه متلازمان، أو مقرونان.

والنصب عند الصيمري على معنى المصاحبة التي أفادتها (الواو) وقدر بعض النحويين إضمار خبر بعد الواو ليستقيم النصب بعد تمام الكلام: كل رجل مقرون وضيعته. (٤)

يمكن القول:بأن النصب والرفع قد سمعا عن العرب، ولا بد لكل منهما من وظيفة دلالية تؤديها، اقتضاء للحركة الإعرابية في حالتي: الرفع والنصب، فالرفع: كل رجل وضيعتُه، فهذه جملة إخبارية، تفيد الإخبار عن تلازم أو اقتران الرجل وضيعتَه، ويتضح ذلك من تقدير الخبر: "مقرونان" أو "متلازمان" أمّا النصب: كل رجل وضيعتَه، فهي جملة إخبارية تفيد الإخبار عن مصاحبة الرجل لضيعته،

---

(١) انظر: الخصائص: ٢٨٣/١، ومنهج السالك: ١٥٥، وهمع الهوامع: ٢٤١/٣.

(٢) ارتشاف الضرب، ١٤٨٣/٣.

(٣) التبصرة والتذكرة: تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، ١٩٨٢، ٢٥٧/١-٢٥٩.

(٤) انظر: شرح الرضي: ٥٢٥/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالأولى في حالة الرفع أفادت المشاركة والتلازم، بينما الثانية في حالة النصب، فقد أفادت المصاحبة، والمصاحبة تكون لفترة معينة ثم تنتهي، في حين تكون الملازمة أكثر وأدوم، فالمعنى مع العطف أشد واقوى في إفادة التلازم والديمومة أكثر من المصاحبة التي يقتضيها النصب على اعتبار الواو (واو المفعول معه).

الخلاف في ناصب المفعول معه:

اختلف النحويون في ناصب المفعول معه؛ انطلاقا من القاعدة التي تقول: لا بد لكل منصوب من ناصب، وقد تعددت مذاهب النحويين في توجيه نصبه، قال أبو حيان[1] "وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بمضمر بعد الواو، فإذا قلت: ما صنعت وأباك، فالتقدير عنده: ولابست أباك، وذهب الأخفش ومعظم الكوفيين إلى أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب هو الخلاف لَمَّا لم يشرك الأول في الإعراب، الذي له وذهب الجرجاني إلى أنه ينتصب بالواو نفسها".

فتعدد الأقوال في نصب المفعول معه ناتج من تأويل المعنى الذي أفاده في الموقع السياقي، على تقدير فعل قبل الواو أو بعدها، أو الواو نفسها.

القول الأول: جعل بعض النحويين ما قبل الواو من فعل أو ما أشبهه هو الذي نصب الاسم بعد الواو، وهو قول جمهور البصريين[2]؛ وذلك أن الفعل تقوى بالواو فتعدى إلى المفعول معه، نحو: استوىالماء والخشبةَ، فالفعل "استوى" فعل لازم، فلما كان هو الناصب عندهم، كانت الواو بعده سببا في وصول أثر الفعل إلى المفعول معه فنصبه، فكانت تقوية للفعل، والأصل في هذه الواو أنها لا تعمل، لأنها حرف عطف وحروف العطف غير مختصة، [3]ولهذا فقد رأوا أن اللجوء إلى هذا التفسير يخرجهم من هذا المأزق، فقالوا: إن الواو عملت بمثابة محطة تقوية، فعندما وصل إليها عمل الفعل كان ضعيفًا ولا سيما إذا كان لازمًا، فاستقبلت هذا

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٤٨٥/٣.

(٢) انظر: الكتاب: ٣٧٠/٢، أوضح المسالك: ٢١٠/٢، وتذكرة النحاة: ٤٣١، وتسهيل الفوائد: ٥٣٩/١.

(٣) انظر: الإنصاف: ٢٤٧/١-٢٤٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العمل، ثم أعادت توصيله إلى ما بعدها بعد تقويته، ومثل هذا يقال على المقيس عليه وهو (إلاّ)في الاستثناء. [1]

والقول الثاني: ما ذهب إليه الزجاج، [2] ومؤداه أن المفعول معه نصب بفعل مضمر بعد الواو، تقديره: ما صنعت ولابست أباك، أو تلابس أباك، [3] وحجته في ذلك أن الفعل الظاهر قبل الواو لا يصل تأثيره إلى المفعول معه لوجود فاصل يمنع ذلك وهو الواو، [4]فكان لا بد من تقدير فعل بعد الواو يتسلط بتأثيره على المفعول معه، وقد ضعف بعض النحويين هذا القول، قال ابن يعيش[5]:"وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بإضمار فعل فهو ضعيف لا يحمل عليه، ما وجد عنه مندوحة، وقوله الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو فهو فاسد، لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده، وإ ن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدم وجوده، وقد بيّنا أن المفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو، فينبغي أن يعمل مع وجودها، ألا ترى أنك تقول: ضربت زيدًا وعمرًا فيعمل الفعل في عمرو بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى كذلك ههنا".

فالفعل يقوى على العمل في المفعول به وقد توسط بينهما الفاعل، نحو: أخذ زيد كتابًا، وكذلك نصبه سائر المنصوبات مع وجود فواصل بينهما كالحال والتمييز والظرف، فقد تأتي بعد فاعل ومفعول به.

إنّ تقدير الزجاج يخرج ما بعد الواو من حيز المفعول معه إلى حيز المفعول به؛ لأن معنى المصاحبة سينتفي إذا قدرنا بعد الواو فعلا آخر، ويتضح المعنى بالمقابلة بين التقديرين: فالجملة: ما صنعت وزيدًا تفيد الاستخبار من الصنع بمصاحبة زيد، ومع تقدير الفعل بعد الواو: ما صنعت وتلابس زيدًا، استخبار عن

---

(١) انظر: الإنصاف: ٢٤٩/١، ومنهج السالك: ١٥٥٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٤٤/١.

(٢) انظر: الجنى الداني /١٥٥، شرح المفصل: ٤٩/٢، وهمع الهوامع: ٢٤٨/٣.

(٣) انظر: الجنى الداني: ١٥٥.

(٤) الإنصاف: ٢٤٩/١.

(٥) شرح المفصل: ٤٩/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

صنع المخاطب وملابسة زيدا؛ لأن معنى المفعول معه متأت من وجود الواو في دلالتها على المصاحبة.

والقول الثالث: وهو ما ذهب إليه الأخفش، [١] ومؤداه أنّ المفعول معه نصب على الظرفية، وذلك أن الواو هي التي هيأت له الظرفية، فالواو قائمة مقام :"مع" الظرفية، والأصل في قولهم: سرت والنيل، سرت مع النيل، حذفت (مع) وأقيمت (الواو) مقامها، فكان نصب ما بعد الواو على الظرفية؛ لأن (الواو) لا يظهر فيها الإعراب، [٢] وقد قاسوا (الواو) هنا على (إلاّ) حيث ارتفع ما بعد (إلاّ) الواقعة موقع (غير) نحو قوله تعالى: ﴿لوكان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا﴾[٣]، فكذلك ينصب ما بعد (الواو) عندهم على ما نصبت به (مع). [٤]

وقد ضعف بعض النحويين هذا الرأي، وذلك لأن الاسماء التي وقعت في سياق المفعول معه لا تكون ظروفًا، فلا تنصب على ما نصب عليه، نحو: استوى الماء والخشبة، أو سرت والنيل، وكنت وزيدًا كالأخوين، فـ (الخشبة) و(النيل) و(زيدًا) لا يمكن أن تكون ظروفا. [٥]

أمّا **القول الرابع:** فهو ما نسب إلى الجرجاني، والذي يقضي بأن (الواو) نفسها هي التي نصبت المفعول معه، ولنا وقفة قصيرة مع نسبة هذا الرأي إلى الجرجاني، فقد نسبت كتب النحو المختلفة هذا القول إلى الجرجاني. [٦]

وبالعودة إلى آراء الجرجاني وجدنا ما يخالف مانسب إليه حيث قال[٧]:"اعلم أنك إذا قلت: ما صنعت وزيدًا، فإن زيدًا ينتصب بالفعل الذي هو صنعت، لم يمكنك أن تعديه إلى زيد وتوقعه عليه، فتنصب زيدًا وما أشبهه بالفعل الذي لم يكن

---

(١) انظر: الجنى الداني/١٥٦، سر صناعة الإعراب: ١/١٤٤، والإنصاف: ١/٢٤٩.

(٢) انظر: رصف المباني: ٤٢١.

(٣) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٤) انظر: الجنى الداني: ١٥٦، وهمع الهوامع: ٣/٢٣٩.

(٥) انظر: الإنصاف: ١/٢٤٩، وشرح التصريح على التوضيح: ١/٣٤٤،، حاشية الشيخ يس.

(٦) انظر على سبيل المثال: الجنى الداني: ١٥٥، أوضح المسالك: ٢/٢١٣، وشرح المفصل: ٢/٢٤٩، وشرح الرضي: ١/٥١٨، وشرح الأشموني: ١/٣٨٢، وهمع الهوامع: ٣/٢٣٨.

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح: تحقيق: كاظم بحر المرجان، بغداد /١٩٨٢، ١/٦٦٠-٦١٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

له عمل بتقويتك إياه بالواو، والـواو لا عمـل لهـا، وإنمـا العمـل للفعـل بإعانتهـا لـه النصب، حتى كأنه بمنزلة الهمزة في قولك: ذهبت، وأذهبت زيدًا".

فالجرجاني يصرح بـأن الـواو لاعمـل لهـا، وإنمـا العمـل للفعـل قبلهـا بإعانـة الواو، فهو بذلك يوافق رأي جمهور البصريين.

ويعلل عدم عمل الواو بقوله[1]:"وإنما لـم يجعلـوا للـواو عمـلا هنـا، وإن كـان واقعًا بجنب الاسم، كما أن الباء في قولك: ذهبت بزيد، ولم يكـن فـي صـدر الفعـل وكأنما معه كأحد حروف التركيب كالهمزة؛ لأجل أن الواو في أصله يكـون حـرف عطف، وحروف العطف لا يكون لها عمل مختص، فإنما يعمل علـى سـبيل النيابـة عن الفعل المتقدم وغيره من العوامل، فإذا قلت: ضربت زيدًا وعمرًا، فإنما تنصب عمرا لأجل أن الأصـل: ضربـت زيـدًا وضربـت عمـرًا، ثـم إن الـواو أقيـم مقامـه اختصارًا وإيجازًا فلما لم يكن للواو أصل فـي العمـل لـم يحبـوا أن يجـروا بـه هنـا فيقولوا: ما صنعت وأبيك".

فتصريح الجرجاني بأنه لا عمل للواو، ينفي ما نسب إليه من أن (الواو) هـي العاملة وفقا لما وقفت عليه، إلاّ إذا ذكره في كتب أخرى لم أهتد إليها.

إن هذه الأقوال المتقدمة اعتمد فيها أصحابها على العامل اللفظي، فـي تـأويل نصب المفعول معه، وبقي **قول خامس** اسـتند فيـه أصحابـه إلـى العـامل المعنـوي: وهو ما ذهب إليه الكوفيون بأن المفعول معه نصب على (الخلاف). [2]

والخلاف" مـن مصطلحـات النحـو الكوفـي، وهوأحـد العوامـل المعنويـة التـي يرتكز عليها في تفسير عدد مـن الظواهـر الإعرابيـة، ومعنـى الخـلاف فـي اللغـة: المضادة، وفي اصطلاح الكوفيين :عـامل مـن العوامـل المعنويـة التـي تكـون علـة لنصب عدد من الظواهر الإعرابية في بعض الأبواب النحوية، وذلك عندمـا يكـون في التركيب ما يدل على الربـط بيـن شـيئين أو أكثر فـي الحكـم المعنـوي، بيـد أن المتحدث يرغب في إخراج الثـاني مـن حكـم الأول، فيلجـأ إلـى الحركـة الإعرابيـة

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ١/٦٦٠-٦٦١.

(٢) انظر: الإنصاف: ١/٢٤٨، وهمع الهوامع: ٣/٢٣٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فيخالف فيها لتكون هذه المخالفة وسيلة لفظية بارزة وواضحة ترمز للمعنى المراد". [1]

ففي: استوى الماء والخشبة، خالف ما بعد الواو "الخشبة" ما قبلها "الماء" في الحركة الإعرابية للمخالفة في المعنى؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل فلا نقول: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة ليست مُعوجة. [2]

والقول بالخلاف عاملاً لنصب المفعول معه لاقى اعتراضًا وتضعيفًا قال ابن يعيش[3]:"وأما ما ذهب إليه الكوفيون، فضعيف جدا، لأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول، فقد خالف الأول الثاني، فليس نصب الثاني للمخالفة، أولى من نصب الأول، ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول، نحو قولك: قام زيد لا عمرو، ونظائر ذلك، فلو كان ما ذكروه عن المخالفة لازما لم يكن ما بعد (لا) في العطف إلاّ منصوبًا".

وهو اعتراض جدلي منطقي، و(الخلاف) عندهم من المعاني، والمعاني لا تعمل النصب[4].

وبالنظر إلى العلاقات بين أجزاء التركيب في المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة، فالعلاقة بين الفعل (استوى) والفاعل (الماء) تختلف عن العلاقة بين الفعل (استوى) والمفعول معه (الخشبة)، فهذا التفسير ربما يكون موافقًا لقول الكوفيين: بأن عامل النصب (الخلاف)؛ "إذ الخلاف هنا أمر يتصل بالمعنى، وهو خروج المفعول معه من حكم ما سبقه، وعلى هذا المعنى فقد جاءت الفتحة في المفعول معه لتعبر عنه، فهي ليست أثرًا لعامل ولكنها ذات قيمة دلالية تظهر المعنى الذي يؤديه المفعول معه، فالجملة: استوى الماء والخشبة، تتكون من:

---

(١) في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واختلافا واستعمالا: حمدي الجبالي، رسالة ماجستير – جامعة اليرموك، ١٩٨٢، ص ١٠٤، وانظر: الخلاف النحوي الكوفي:ص ٢١١.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٢/٥٠.

(٣) شرح المفصل: ٢/٤٩.

(٤) انظر: همع الهوامع: ٣/٢٣٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فعل + فاعل + واو الصرف ← المفعول معه

ركنا الإسناد

و (واو) الصرف تقتضي فيما بعدها أن يخالف في حركته ما قبلها، فجاء منصوبًا ليعبر عن المعنى الجديد الذي صرف إليه".[1]

ونلحظ تلميحًا للفرق في المعنى عند المالقي حيث قال[2]:" إلاّ أن المنصوب بعدها في معنى المفعول به، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، بمعنى أن القيام وقع منهما من غيرمعنى زائد، فذلك هوالعطف، وإذا أردت أنه وقع منهما على أن الثاني فعل به الأول فعلا، فذلك المفعول معه، فيكون منصوبا، فكأنك قلت: قام زيد وعمرو معه، وعلى هذا قالوا: استوى الماء والخشبة، بنصب "الخشبة" وجاء البرد والطيالسة، أي: ساوى الماء الخشبة فاستوت وساق البرد الطيالسة فكانت معه؛ فلهذا انتصب ما بعد الواو مفعولا معه".

فالواو قرينة من قرائن التعليق؛ إذ نستطيع من خلالها التفريق بين المفعول معه والمفعول به،"ومن الأمثلة التي يمكن أن نضربها هنا للتعليق بقرينة الأداة، ما يمكن أن يستفاد مثلا من واو المعية من التفريق بين المفعول به الذي تدل عليه أساسًا قرينة التعدية، وبين المفعول معه، وهو ما تدل عليه أساسا قرينتان: إحداهما هي المعية، والأخرى: الواو، لاحظ مثلا الفرق بين الجملتين الآتيتين: فَهمت الشرحَ في مقابل فهمت والشرحَ، وكذلك: غنيت زيدًا أغنية،في مقابل:غنيت وزيدًا أغنية، فلا الفتحة بمفردها أغنت فتيلا في تمييز المعنيين، ولا هي والرتبة معا لاتحادهما في البابين، وإنما يكون التفريق بينهما بأمرين:

أ –القيمة الخلافية الناتجة من مقابلة التعدية بالمعية.

ب– القيمة الخلافية الناتجة من وجود الواو وعدمه.

---

(١) قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف: زين الدين مهيدات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٨٤، ص ١٥٢.

(٢) رصف المباني:ص ٢٤١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولما كانت الواو هي مطية المعية هنا، فلا يفهم معنى المعية بغير الواو، واجتمع في الواو أمران للتفريق بين المعنيين فصارت هي القرينة الوحيدة الدالة على المفعول معه وأصبح عدمها قرينة المفعول به".[1]

الخلاف في أصل الواو:

يقع المفعول معه بعد واو تسمى : واوالمعية أو واو المفعول معه، وقد وقع خلاف بين النحويين في أصل هذه الواو، قال أبو حيان[2]:"وأن أصل هذه الواو العطف، وهذا مذهب الجمهور، والأخفش والسيرافي، والفارسي وابن جني وأصحابنا الأستاذ أبو علي، وابن عصفور وابن الضائع، وقد ذكر الإجماع على ذلك أبوالحسن بن الباذش، وفي البديع: جلست والسارية، الأخفش لا يجيزه، قال:"ولا أقول: ضحكت وطلوعَ الشمس حيث لا يصح فيه العطف،.....، وذهب ابن خروف وتبعه ابن مالك إلى أن العرب تستعمله في مواضع لا يصلح فيها العطف، وذلك على ضربين: أحدهما ترك فيه العطف لفظًا معنى، .....، والثاني: استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ، كاستعمال النعت على الجواز ومنه قولهم: أنت أعلم ومالك (اي أنت أعلم مع مالك كيف تدبره)".

فواو المعية يتنازعها قولان:

القول الأول: أن أصلها العطف، فلا تستخدم إلاّ في المواطن التي يصح فيها العطف، وإليه ذهب السيرافي[3] والفارسي[4] وابن جني[5] وأبو علي الشلوبين،[6] وابن عصفور،[7] قال ابن جني[8]:" ويؤكد عندك أن الواو التي بمعنى "مع" جارية

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢٥.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٤٨٥/٣.

(٣) همع الهوامع: ٢٣٦/٣.

(٤) المسائل البصريات: تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني -مصر، ط١/١٩٨٥، ٢٣٠/١-٢٣١.

(٥) سر صناعة الاعراب: ١٢٧/١-١٢٨، ٦٣٩/٢-٦٤٠، وانظر: الخصائص: ٣٨٣/٢.

(٦)التوطئة: دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي – القاهرة /١٩٧٣، ١٠٨.

(٧) المقرب: تحقيق: أحمد عبد الستار ، وعبدالله الجبوري، ط١/١٩٧٢،١٥٨/١، وشرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): تحقيق: صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر -العراق، ٤٥٢/٢.

(٨) سر صناعة الإعراب: ١٢٧/١-١٢٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مجرى حروف العطف، وأنها لا توقع إلاّ في الأمكان التي لو عطفت بها فيها لصلح ذلك، امتناع العرب من إجازتهم، انتظرتك وطلوع الشمس: أي مع طلوع الشمس، قالوا: وإنّما لم يجز ذلك، لأنك لو رمت هنا أن تجعلها عاطفة فتقول: انتظرتك وطلوع الشمس لا يجوز فيه انتظار أحد كما يجوز أن تقول: قمت وزيد فتعطف زيدًا على التاء؛ لأنه قد يجوز فيه القيام".

والواو أصلها العطف؛"لأن المفعول معه دخله معنى المفعول به في المعنى؛ فلذلك نصب"[1] والواو التي بمعنى (مَعَ)" مشوبة بمعنى باء المفعول به وإذا لم يكن فيها هذا الشوب كانت العاطفة المذكورة، فكأنك قلت: قام زيد وعمرو معه وعلى هذا قالوا: استوى الماء والخشبة" بنصب (الخشبة)، وجاء البرد والطيالسة، أي: ساوى الماء الخشبة فاستوت معه، وساق البرد الطيالسة فكانت معه؛ فلهذا انتصب ما بعد الواو مفعولا معه".[2]

أمّا القول الثاني، فهو ما ذهب إليه ابن خروف وابن مالك[3]، وذلك أن العرب استعملت المفعول معه في مواضع لا يصلح فيها العطف، وذلك في موضعين **الأول**: ما ترك فيه العطف لفظًا ومعنى، نحو: استوى الماء والخشبة، فلا يصح أن يسند الاستواء إلى الخشبة، لأنها ليست مُعوجة، فلا يستقيم المعنى إذا قلنا: استوت الخشبة، فلم يصح العطف.

والثاني: يستعمل فيه العطف لمجرداللفظ فقط، نحو: أنت أعلم ومالكَ، فلا يصح عطف "مالك" على الضمير "أنت" فتكون (الواو) للمفعول معه. [4]

والحكم على أصل الواو أنها للمفعول معه، يكون باستقراء السياقات التي جاءت فيها (الواو) العاطفة، و(واو) المعية، ودلالة كل منهما في إطار السياق الذي وردت فيه، ففي: (جاء زيد وعمرو)، إذا عددنا (الواو) عاطفة، فقد أسند فعل المجيء إلى زيد وإلى عمرو، فوقعت المشاركة في الحدث من قبل زيد وعمرو،

---

(١) منهج السالك: ١٥٥.

(٢) رصف المباني: ٤٢١.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٥٤٠.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ابن مالك: تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١/١٩٨٢، ٢/٦٩٤-٦٩٥..

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولو عددنا (الواو) للمفعول معه، فيسند المجيء إلى زيد فقط، فالمجيء حدث من زيد بمصاحبة عمرو، فيقضي ذلك نصب ما بعد الواو فتصبح: جاء زيد وعمرًا.

الخلاف في رتبة المفعول معه:

تتكون جملة المفعول معه من فعل أو ما أشبهه + الواو+ المفعول معه، وهذا هو الأصل في ترتيب جملة المفعول معه، فهل هذه الرتبة محفوظة أم يجوز تغيير موقعه، وفي ذلك خلاف نقله أبو حيان بقوله(١):" ولا يجوز تقديمه على العامل المصاحب باتفاق، لا يجوز: والخشبةَ استوى الماء، وإن كان يجوز مع الخشبة استوى الماء، ولا يجوز توسطه، ولا يجوز: استوى والخشبة الماء، وأجاز ابن جني ذلك".

فكلام أبي حيان يدل دلالة واضحة على إجماع النحويين على أن رتبة المفعول معه محفوظة بعد الفعل، فلا يجوز توسيطه أو تقديمه. (٢)

فلا يجوز (الواو + المفعول معه) + الفعل + الفاعل

أو الفعل + (الواو + المفعول معه) + الفاعل

فهذه التحويلات مرفوضة عندهم، وهذا الرفض متأت من اعتبار أصل الواو أنها عاطفة، فكما لا تتقدم واو العطف والمعطوف، فكذلك الحال بالنسبة لواو المفعول معه، فلا يجوز أن نقول: وزيدٌ جاء عمرو، بالعطف وكذلك لا يجوز: والطيالسة جاء البرد. (٣)

ومن النحويين من خالف هذا الاتفاق، فأجاز توسيط المفعول معه، وهو ابن جني، فقد وافقهم في منع التقديم، وخالفهم في جواز التوسيط حيث قال(٤):" ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو: والطيالسةَ جاء البرد، من حيث كانت صورة هذه الواو العاطفة، ألا تراك لا تستعملها إلاّ في الموضع الذي لو شئت

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٤٨٥/٣-١٤٨٦.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية: /٥١٧، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٥٤٠/١، وشرح الأشموني: ٣٨٤/١.

(٣) انظر: منهج السالك: ١٥٥.

(٤) الخصائص: ٣٨٣/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لاستعملت العاطفة فيه، .....، فلما ساومت حرف العطف قبح والطيالسة جاء البرد، كما قبح: وزيد جاء عمرو، ولكنه يجوز، جاء والطيالسة البرد، كما تقول: ضربت وزيدًا عمرًا".

وقد استند ابن جني في تجويزه التوسيط إلى ما ورد عن العرب نحو قول الشاعر:

جمعت وفحشًا غيبةً ونميمةً ثلاثَ خصال لستُ عنها بمرعويّ[1]

فالمفعول معه "وفحشًا" توسط بين الفعل ومصاحبه، فجوز ابن جني توسيطه بناء على ذلك، وقد اعترض بعض النحويين على ما ذهب إليه ابن جني ومنعوه، ومن هؤلاء ابن مالك حيث قال في ألفيته[2]:

وكونُ ذا المفعول سابقًا لما يصحبُه جوِّز بعضُ العُلما
بذا ابنُ جني مضى في قولِ من قال" وفحشًا وغيبةً" وقد وَهَنْ
وفي النحاة من أبى القياسَ في ذا البابِ فهو بالسماع يكتفي

وما ذهب إليه ابن جني لا حجة فيه، وما استدل به بما ورد عن العرب ضرورةٌ لا يقاس عليها، ويُخرَّج على العطف. [3]

والأصل في ترتيب ما استدل به ابن جني يمكن وصفه على النحو التالي:

جمعت غيبةً وفحشا

طرأ على هذا الأصل تحويل بالتريب فأصبحت الجملة:

جمعت وفحشا غيبة ونميمة.

---

(١) الشاهد ليزيد بن الحكم: الأغاني: ٤٨١/١٢،وانظر: شرح شواهد العيني بحاشية شرح الأشموني: ٣٨٤/١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٢٩٥/٢-٢٩٦.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٤٨/٢، وشرح التصريح: ٣٤٤/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالجملة الأصل أفادت معنى وهو: أن الشاعر جمع مع الغيبة فحشًا، فلما أراد تأكيد معنى الفحش قدمه على المصاحب، فتحولت الجملة إلى الصورة المروية تاكيدا للمعنى المقصود.

الخلاف في وجوب نصب المفعول معه:

ينقسم المفعول معه إلى أربعة أحوال بالنسبة إلى العطف والمفعول معه:

الأول: ما يجب فيه العطف، وقد تقدم ذكره في المسألة الأولى من هذا الباب.

الثاني: ما يجب فيه النصب.

الثالث: ما يجب فيه العطف على النصب.

الرابع: ما يرجَّح فيه النصب على المعية. (١)

وسنبدأ تفصيل القول في القسم الثاني: وهو ما كان فيه المفعول معه واجب النصب على المعية ولا يجوز فيه العطف، ولنصبه على المعية شروط(٢)

١- أن يتقدم الواو جملة فعلية، أو اسمية متضمنة معنى الفعل.

٢- أن يكون قبل الواو ضمير متصل مرفوع غير مؤكد بضمير رفع منفصل.

٣- أن يكون قبل الواو ضمير خفض متصل باسم لا يمكن عطف ما بعد الواو عليه، وذلك نحو: ما صنعت وأباك، وما شأنك وزيدًا.

والخلاف وقع في تقدير الناصب للمفعول إذا كان واجب النصب، "قال أبو حيان(٣):"وقال الكسائي: إذا وقعت ما بال وما شأن على اسم مضمر ثم عطف عليه اسم ظاهر كان الوجه في المعطوف النصب والخفض جائز وقال ابن خروف وبه أقول، والنصب في مالك وزيدًا، وما شأنك وزيدًا بكان مضمرة قبل الجار، أو بمصدر (لابس) والتقدير: ما كان لك وزيدًا وما كان شأنك وزيدًا، وكلا هذين التقديرين في كتاب سيبويه، وذهب السيرافي، وابن طاهر وابن خروف إلى أنه

---

(١) انظر: شرح الأشموني: ٣٨٧/١-٣٨٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٥٤١/١-٥٤٥.

(٢) انظر: هذه الشروط في ارتشاف الضرب: ١٤٨٧/٣.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٤٨٨/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

منصوب بلابس محذوفة بعد الواو، أي "لابستّ" وهذا التقدير، وتقدير المصدر يخرجه عن أن يكون مفعولا معه، ويعيّن أن يكون مفعولا به".

فتأويل نصب نحو: ما شأنك وزيدًا، كان على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن (كان) المضمرة هي التي نصبته وهو قول ابن خروف، [١] وتقدير سيبويه[٢] واختيار أبي حيان. [٣] والتقدير: ما كان شأنك وزيدًا، وفي ظني أن تقدير"كان" ناصبًا للمفعول معه لم يفد شيئا للجملة إلاّ معنى المضي الذي أفادته "كان"، وتقدير "كان" يحوجنا إلى تقدير آخر، وهو تقدير خبر لها، فلا حاجة بنا إلى تقدير سيضطرنا إلى تقدير آخر.

أمّا **القول الثاني**، والذي يقضي بأن الناصب له هو مصدر الفعل "لابس" فيكون التقدير: ما شأنك وملابسة زيدًا[٤]، وقال السيرافي في تقدير سيبويه[٥]:" هذا التقدير معنوي لا يخرج عمّا صنعت وما تصنع؛ لأن هذا ملابسة ايضا، يعني أن سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك أن الاسم منصوب بهذا المصدر؛ لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته، وإبقاء البعض الآخر كما يجيء في باب المصدر".

والقول الثالث: وهو ما نسب إلى السيرافي[٦] وابن خروف وابن طاهر[٧] ومؤداه أن فعلا مضمرًا بعد (الواو) هو الذي نصبه، والتقدير: ما شأنك ولابست زيدًا، ولكن تقدير الناصب له فعل أو مصدر يخرج المفعول معه من حيز المفَعول معه، إلى حيز المفعول به؛ لانتفاء المصاحبة؛ لأن التقدير يكون بعد الواو.

ويمكن القول: إن نصب المفعول معه على "الخلاف" يخلصنا من كل هذه التأويلات، وتقدير الناصب، فكما أسلفنا في مسألة ناصب المفعول معه؛ إن

---

(١)همع الهوامع: ٢٤٢/٣.

(٢).الكتاب: ٣١٠/١.

(٣)منهج السالك: ١٥٦.

(٤) الكتاب: ٣٠٩/١.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٥٢٢/١-٥٢٣.

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٥٢٣/١.

(٧) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٥٤٢/١.س

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المفعول معه ينصب على الخلاف، لمخالفة ما بعد الواو ما قبلها، فاقتضى المخالفة في الحركة الإعرابية.

الخلاف في ترجيح العطف على النصب:

الحالة الثالثة للاسم بعد الواو: أنه يجوز فيه النصب، والأرجح فيه العطف، وذلك نحو ما شأنُ عبدالله وزيد، وكيف أنت وقصعةً من ثريد، وكيف أنت وزيدًا، حيث يستقيم فيه العطف، بعطف ما بعد الواو على ما قبلها؛ لكونه اسمًا ظاهرًا، ويمكن تقديره: ما شأن عبدالله وشأن زيد.

ويقرر سيبويه في هذا النمط أن النصب جائز، وإن كان قليلا في كلام العرب وقد سمع أناسًا يقولون: كيف أنت وزيدًا، وما أنت وزيدًا. (١)

ومن النحويين من أوجب نصب مثل هذه الأمثلة في هذا السياق التركيبي على المعية قال أبو حيان(٢):"ويجوز النصب ونص عليه سيبويه، ومنعه بعض المتأخرين، وقال سيبويه:"وزعموا أن أناسًا يقولون: كيف أنت وزيدًا، وما أنت وزيدًا وهو قليل في كلام العرب كله" قال: كيف تكون وقصعةً من ثريد، وما كنت وزيدًا، وزعم ابن عصفور أن هذا مما يجب النصب على المعية، ولا يجوز التشريك ومخالف لكلام سيبويه".

فابن عصفور يوجب النصب فيه حيث قال(٣):" ومسائل هذا الباب تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم يتساوى فيه أن يكون مفعولا معه ومعطوفًا، وقسم الاختيار فيه أن يكون مفعولا معه ويجوز فيه العطف، وقسم لا يجوز أن يكون إلاّ مفعولا معه، والثالث: كيف أنت وزيدًا، لا يجوز هنا إذا أردت معنى الجمع إلاّ النصب؛ لأنك لو قلت: وزيدا لكان التقدير: كيف أنت وكيف زيد؟ فيكون سؤالا عن كل واحد منهما على الانفراد فيتغير المعنى".

---

(١) انظر: الكتاب: ٣٠٣/١.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٤٨٨/٣-١٤٨٩.

(٣) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ٢٥٤/٢-٢٥٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

فالنصب على المعية عند ابن عصفور واجب، استنادا إلى المعنى، وكما بينا من قبل: أن المعنى السياقي الذي تؤديه الواو العاطفة، والتي تفيد الجمع بين شيئين واشتراكهما في الحكم، والمعنى السياقي الذي تؤديه (واو) المفعول معه والتي تدل على المصاحبة؛ فعلى هذا فالنصب مسموع عن العرب، وما كان منصوبًا على المعية مخالف في دلالته عنه إذا كان معطوفًا.

الخلاف في ترجيح النصب:

الحالة الرابعة من حالات المفعول معه، ما يُرجَّح فيه النصب على المعية؛ لأن العطف ينفي دلالة المعية المرادة، وهي المقصودة، فمن ذلك قولهم: لا تتغد السمك واللبن، فالنصب على المعية يبين المعنى المقصود، إذ ليس المقصود النهي عن أكل السمك وعن أكل اللبن، على اعتبار الواو عاطفة، بل المقصود النهي عن الجمع بين السمك واللبن، على اعتبار الواو للمعية. (١)

والخلاف بين النحويين في النصب على المعية أو العطف، نقله أبو حيان حيث قال(٢):"أورد ابن مالك هذه المسألة ويعيَّن الإضمار في نحو: وزجَّجْنَ الحواجب والعيونا على الفعل اللائق، فيه خلاف، ذهب أبو عبيدة ومحمد اليزيدي والأصمعي والجرمي والمازني والمبرد وجماعة إلى أن التالي الواو معطوف على الأول، ويكون العامل قد ضمن معنى يتسلط به على المتعاطفين، وذهب الفراء والفارسي وجماعة من الكوفيين والبصريين إلى أن ما جاء من هذا النوع محمول على إضمار فعل مناسب لتعذر عطفه على ما قبله".

وقول الشاعر جسد الخلاف بين النحويين في التأويل على النصب أو العطف:

---

(١) انظر: تفسير البحر المحيط: ١/٢٦٤-٢٦٥، وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٥٤٥.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣/١٤٩٠-١٤٩١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إذا مـــا الغانيـــاتُ بـــرزن يومًـــا وزَجَّجْـــنَ الحَواجِـــبَ والعُيونـــا[1]

فالخلاف في نصب :والعيونا" على ثلاثة أقوال:

القول الأول: نُصب عطفًا علـى "الحواجب" علـى تضميـن الفعل قبلـه معنـى يصلح للعمل في الكلمتين، فأوّلوا ذلك بـ "حَسَّنَّ الحواجب والعيونـا"[2] وإليـه ذهـب أبو عبيدة[3] واليزيدي والأصمعي والجرمي[4] والمبرد[5].

أمّا أصحاب **القول الثاني:** فقد نصبـوه علـى المعيـة لتعذر العطـف فيـه؛ لأن العطف على نية تكرير العامل، ولا يصلح تكرير العامل هنا، فـلا تقـول: وزجَّجْن الحواجب، وزَجَّجْن العيونا؛ إذ العيون لا تُزَجج، وللخروج بـه مـن دائـرة العطـف، تأولوا نصبه على إضمار فعل مناسب له، وتقديره: وكَحَّلْنَ العيونا.[6]

وقـد أدرجـه ابـن مـالك فـي بـاب المفعـول معـه، فتكـون الـواو بمعنـى "مَـعَ" والتقدير: زَجَّجْن الحواجب مع تكحيل العين. [7]

القول الثالث: ونُصب على أنه مفعول به لفعل مضمر؛ لأن الـواو لا تصلـح هنا أن تكون بمعنى" مَعَ" ومنهم الفارسي[8] وبعض البصريين والفراء. [9]

والتقديرات الثلاثة المتقدمة تحمل معاني مختلفة معها:

فمن جعل "الواو" للعطف في "وزجَّجْن الحواجِبَ والعُيونا" فقد وَجَد أن العِيونَ لا يمكـن أن تشـترك مـع الحواجب فـي (الزَّجَـج)، والزَّجَـج :"دقـةٌ فـي الحـاجبين

---

(١) هذا الشاهد للراعي النميري: شعر الراعي النميري، دراسة وتحقيق: نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي -بغداد /١٩٨٠، ص ١٥٠.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ٢١٨/٢، وشرح الأشموني: ٣٩٨/١، وشرح التصريح: ٣٤٦/١.

(٣) مجاز القرآن: ٦٨/٢.

(٤) شرح التصريح: ٣٤٦/١.

(٥) المقتضب: ٥٠/٢.

(٦) انظر: الخصائص: ٤٣٢/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٤٥/١، ومغني اللبيب: ٤٦٦-٤٧٦.

(٧) شرح الكافية الشافية: ٦٩٨/٢-٦٩٩، وتسهيل الفوائد: ١٠٠.

(٨) الإيضاح العضدي: ١٩٥.

(٩) معاني القرآن: ١٢٣/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وطول، وزجَّجت المرأة حاجبيها بِالمِزَج: دققته وطولته"[1] فكان اشتراك بين الحواجب والعيون في فعل التحسين والتجميل، بالزجج والتكحيل، فكان على تضمين الفعل معنى مناسب، فوظيفة الواو هنا: إشراك ما بعدها في حكم ما قبلها بفعل عام يضم الإثنين وهوالتحسين والتجميل.

ومن اعتبر (الواو) عاطفةً أيضًا لا يراها تصلح للمعية، فقد قدّر فعلا آخر مناسبا يصلح للعيون، فقدّر بعد الواو"كحلن" على أن (العيونا) مفعول به لفعل مضمر[2]، والواو عند ابن هشام عاطفة، حيث عطفت "عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد"[3] ، وهوالتحسين.

وقول ابن مالك: إن (الواو) للمعية، وتفيد المصاحبة، فيكون فعل التزجيج للحواجب مصاحبًا لتكحيل العيون، والواو هنا لا تكون للمعية؛ "لانتفاء فائدة الإعلام بها"[4]، أي أن اعتبار (الواو) للمعية بإفادة المصاحبة، لا فائدة منه، لأن العيون مصاحبة للحواجب دائما، ولكن قد يكون معنى المصاحبة خاص بالتجميل والتحسين، أي يصاحب تزجيج الحواجب تكحيل العيون.

---

(١) لسان العرب: "زَجَجَ" ٢/٢٨٧.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ٢/٢١٨.

(٣) مغني اللبيب: ٤٦٦.

(٤) شرح التصريح على التوضيح: ١/٤٣٦، وانظر: أوضح المسالك: ٢/٢١٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

الخلافات النحوية في المحمول في المفعول به

- التحذير.
- الاشتغال.
- النداء.
- الاختصاص.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخلافات النحوية في المحمول على المفعول به:

يتناول هذا الفصل الأبواب النحوية، التي حملها النحويون على المفعول به، وهي:

أولا: التحذير.

ثانيا: الاشتغال.

ثالثا: النداء.

رابعا: الاختصاص.

فهذه الأبواب حُملت على المفعول به؛ لأنها قُدِّرت على أنها مفعول به لفعل مضمر لا يجوز إظهاره، ففي التحذير نقول: الأسدَ، فهي عند بعض النحويين مفعول به لفعل مضمر وجوبًا، تقديره: احذر الأسد، وكذلك الاشتغال، نحو: زيدًا أكرمته، فـ "زيدًا" مفعول به لفعل مضمر وجوبًا فسره المذكور بعده، وكذلك النداء والاختصاص .

وسنحاول في هذا الفصل الوقوف على الخلافات بين النحويين في هذه الأبواب وتفصيل القول فيها.

أولا: التحذير:[1]

التحذير في اللغة: التخويف،[2] وفي الاصطلاح :"هومعمول بتقدير: اتق، تحذيرًا مما بعده، نحو: إياك والأسدَ، أو ذكر المحذَّر منه مكررا نحو: الطريقَ الطريق"[3]، إن هذا التعريف للتحذير قائم على جهة الإعراب، في تفسير نصب الاسم المُحذَر منه، بإضمار فعله، ومن النحويين من عرَّفه من ناحية المعنى، على أنه :" تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه"[4]؛ وذلك لأن المعنى السياقي للاسم المُحَذَر منه قائم على تنبيه المخاطب لاتقاء ذلك الخطر الذي يمكن أن يعترضه.

---

(١) يذكر مع التحذير غالبًا"الإغراء" ولم نذكره هنا لأن أبا حيان لم يتعرض لمسائل خلافية فيه.

(٢) لسان العرب: (حَذَرَ)، ١٧٦/٤.

(٣) التعريفات: ٨٠، وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون، ٣٠/٢.

(٤) أوضح المسالك: ٧٥/٤، وانظر: شرح التصريح: ١٩٢/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٧٤/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد نقل أبو حيان مسألة خلافية واحدة في هذا الباب وهي:

الخلاف في ناصب المحذر منه المعطوف:

يكون التحذير بـ "إياك" أو بما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو" نفسَك"[١]فتقول: إياك والأسدَ، ويضمر الفعل وجوبًا مع المُحذَّر منه إذا كان معطوفًا أو مكررًا، وإذا لم يكن كذلك فإضمار الفعل معه جائز نحو: الأسدَ، [٢] وقد علَّل سيبويه إضمار الفعل وجوبًا مع إياك بقوله[٣]:"وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلا من الفعل".

وقد اختلف النحويون في نصب المُحَذَّر منه المعطوف، قال أبو حيان[٤]:"وينصب تحذيرًا إياك وأخواته، ونفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفًا عليه المحذور بإضمار فعل ما يليق من نح أو اتق وشبههما، نحو: إياك والشر، وإياك والأسدَ، ومذهب السيرافي وجماعة أنه معطوف على إياك، والكلام جملة واحدة، والتقدير: إياك باعد من الأسدِ، والأسدَ من نفسك، فكل منهما مُباعَد، ومذهب ابن طاهر وابن خروف أنه منصوب بفعل آخر، والكلام جملتان، أي: إياك باعد من الأسد واحذر الأسدَ، وتقول: نفسَك والشرَ، رأسَك والجدارَ، وزعم ابن مالك أن هذا وإياك والأسدَ، ليس من عطف الجمل ولا من عطف المفرد على التقدير الذي قدروه، بل هو من عطف المفرد على تقدير: اتق تلاقي نفسك والشر فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه".

إن الجمل المتقدمة والمختلف فيها داخلة ضمن دائرة التحذير، الخلاف فيها قائمةٌ على اعتبار ما جاء من الأسماء منصوبة على التحذير مفعولا به لفعل واجب الإضمار، فأخذ النحويون يتأولون هذا الفعل ويقدرونه حتى يستقيم نصب هذا الاسم، ومع تقديره اختلفوا في التركيب أهو على جملة واحدة أم على جملتين؟

---

(١) شرح التصريح: ١٩٢/٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ٧٦/٤، وشرح ابن عقيل: ٢٧٤/٢.

(٣)الكتاب: ٢٧٤/١.

(٤) ارتشاف الضرب: ١٤٧٨/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالتركيب التالي: إياك والأسدَ، إذا كانتْ الواو عاطفة فيه فتقدير عطف (الأسد) على مفرد أو على جملة استنادًا إلى تقدير العامل فإذا كان هذا التركيب من قبيل عطف مفرد على مفرد ففيه قولان:

الأول: أن العامل في الضمير والاسم المحذر منه بعد الواو واحد، فالتقدير: باعد نفسك من الأسد والأسد من نفسك، وهوما قال به السيرافي وجماعة من النحويين، [1]ويعلل ابن يعيش هذا العطف بقوله[2]:"فلا يمنع من عطف الأسد عليه، لأن العامل يعمل في المفعولين وإن اختلف معناهما، وإذا عطف "الأسد" على إياك شاركه في عمل الفعل المحذوف، وإن اختلف معناهما، فالمخاطب حذر خائف، و"الأسد" محذر منه مخوف، وإن كان الفعل قد تعدى إليهما، إلاّ أن تعدية الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف".

وقد لاقى هذا القول اعتراضا من جهة المعنى، على اعتبار أن العطف يقتضي المشاركة في المعنى، إذ إن إياك مُحَذَّر و(الأسد) مُحَذَّر منه، وقيل: إن كليهما قد اشتركا في معنى واحد وهو: الخوف، فيكون أحدهما خائفا والآخر مخوفا منه. [3]

الثاني: وهو ما ذهب إليه ابن مالك، من تقدير: احذر تلاقي نفسك والأسد، حذف الفعل والفاعل، وحذف المضاف الأول" تلاقي" وناب عنه المضاف إليه (المضاف الثاني) :نفسك"، نُصب وأُنيب عنه الثالث (الكاف)، فنُصب وانفصل فأصبح: إياك. [4]

إن هذا التأويل قائم على أكثر من تقدير وحذف للمقدر ليتسنى نصب الاسم المحذر منه.

أما إذا كان التركيب من قبيل عطف جملتين، فهو على تقدير فعلين: ناصب للأول، وناصب للثاني، والتقدير: إياك باعد من الأسد واحذر الأسد، فهذا التركيب

---

(١) همع الهوامع: ٢٥/٣.

(٢) شرح المفصل: ٢٥/٢.

(٣) انظر: وشرح التصريح: ١٩٣/٢.

(٤) انظر: أوضح المسالك: ٧٦/٤، شرح التصريح: ١٩٣/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يحوي جملتين: الأولى: إياك باعد، تقدم المفعول به؛ لأنه ضمير نصب منفصل، والثانية: احذر الأسد، وهذا التأويل قال به ابن طاهر وابن خروف. (١)

إن تقديرات النحويين هذه متأثرة بفكرة العامل فهي تسعى إلى تسويغ حركة النصب، فالعامل فيها فعل مضمر لا يجوز إظهاره؛ إذ لو ظهر معه لتحول معنى الجملة من الإنشاء إلى الخبر.

وقد قدم بعض المحدثين تفسيرات مختلفة لنصب الاسم المحذر منه بعيدًا عن نظرية العامل، إذ يرى المخزومي أن التحذير داخل في سياق الطلب، غير محمول على إسناد أو إضافة، يقول(٢):" والتحذير أسلوب يعتمد على القرائن والدلالات التي تكتنف الخطاب، ويُكتفى فيه بذكر ما يُراد إلى التحذير منه، فلا يُذكر معه فعل"، فهذا التفسير نابع من دلالة الكلمة نفسها في كفايتها المعنى من خلال معنى التحذير القائم فيها نفسها، فلا يحتاج معها إلى فعل، لدلالتها عليه".

ومن التفسيرات ما قام على تحول معنى الكلمة من حالة إعرابية إلى حالة إعرابية أخرى، ففي التحذير، تحول الاسم المحذر منه من حالة الرفع إلى حالة النصب، وذلك بأثر السياق التركيبي والدلالي لاختلاف الحالتين، فهو تحويل في الحركة الإعرابية نتيجة لتحول الأسلوب:" فالأصل في جملة التحذير أن يكون إخبارًا، فقولنا: النارُ، الأصل فيها: هذه النارُ، على مجرد الخبر، وهذا أمر نظري افتراضي وعندما دخلها الانفعال النفسي، تغير إعرابها من الرفع إلى النَصب، وهذا بالإضافة إلى ما دخلها من عنصر التنغيم وهو تحول أسلوبي بحد ذاته"(٣).

ومنهم من حاول تقديم تفسير لهذه الجملة، بالاستناد إلى النظرية التوليدية التحويلية، يقارب التفسير السابق على اعتبار أن الأصل التوليدي لجملة الأسد هذا الأسد، حيث طرأ تحويل على هذه الجملة الإخبارية بحذف (هذا) فأصبحت: الأسد، وعند إرادة التحذير بدل الإخبار تستبدل الضمة بالفتحة، فتصبح: الأسدَ، فالفتحة

---

(١) انظر: شرح التصريح: ١٩٣/٢، وهمع الهوامع: ٢٥/٣.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢١٢-٢١٣.

(٣) أثر التحويلات الأسلوبية في تفسير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية: يحيى القاسم، مجلة أبحاث اليرموك، م١، ع١، ١٩٩٣، ص ٢٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

نقلت الجملة من معنى الإخبار إلى التحذير، يقول خليل عمايرة في هذه الفتحة[1]: " فالفتحة هي العنصر الذي حول الجملة من باب إلى باب، ومن معنى إلى معنى جديد، فهي ركن في الكلمة تشير إلى المعنى، وليست نتيجة لعمل عامل محذوف لا يجوز إظهاره، في بعض الحالات، والذي نراه أن هذه جملة تحويلية اسمية جاء فيها التحويل بتغيير الحركة الإعرابية، للتعبير عن معنى التحذير"

وبالتوفيق بين هذه الآراء والتفسيرات يمكن القول: إن عناصر كثيرة تضافرت لتحقيق هذا الأسلوب فالموقف العام الذي اقتضاه هذا الأسلوب من التحذير عن شيء خطير، يجعل المُحذِّر يستغني عن ذكر الفعل، فلا مجال عنده لذكره، بسبب موقف الخطر الذي قد يصيب المخاطَب، وكان من جراء هذا الموقف أن طرأ تغيير في الحركة الإعرابية والمعنى، فتحولت الحركة من الضمة إلى الفتحة، والمعنى من الإخبار إلى الإنشاء متضمنا الطلب.

ثانيًا: الاشتغال:

يعد باب الاشتغال من الأبواب المحمولة على المفعول به فهومتفرع منه، وقد عده بعضهم مفعولا به عامله مضمر على شريطة التفسير،[2] والاشتغال في اصطلاح النحويين :"أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف، أو ما جرى مجراه قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه".[3]

ويقوم أسلوب الاشتغال على ثلاثة أركان هي:

١- الاسم المشغول عنه: وهو الاسم المتقدم على الفعل شغل عنه بضميره.

٢- المشغول: وهو الفعل أو ما جرى مجراه، نحواسمي الفاعل والمفعول.

٣- المشغول به: وهو الضمير العائد على الاسم أو ما تعلق به من وجوه كأن يكون مضافًا إلى الضمير، نحو زيدًا ضربت غلامه، أو موصوفًا له بعامل

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها: ١٦٢.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٣٠/٢، وشرح الرضي: ٤٣٧/١.

(٣) المقرب: ٨٧/١، وانظر: أوضح المسالك: ١٤١/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ذلك الضمير، نحو: زيدًا ضربت رجلا يحبه، أو ما عطف عليه من موصوف عامل الضمير، نحو: زيدًا لقيت عمرًا ورجلا يضربه. (١)

والركن الذي كان محل عناية النحويين واهتمامهم، هو: الركن الأول: المشغول عنه، فقد قسمه النحويون إلى خمسة أقسام:

١- ما يجب نصبه.

٢- ما يجب رفعه.

٣- ما يجوز فيه الرفع والنصب والمختار فيه الرفع.

٤- ما يجوز فيه الرفع والنصب والمختار فيه النصب.

٥- ما يستوي فيه الأمران. (٢)

وأساس هذا الباب قائم على قضية العامل، فلا يكون الاشتغال إلاّ بتقدير عامل نصب الاسم المتقدم، وهو قائم في أساسه على التأويل والتقدير، حيث إنه من الأبواب التي يضمر فيها الفعل للاستغناء عنه بما يفسره، ونجد ابن مضاء القرطبي يعقد بابًا مطولا للاشتغال، وما جره هذا الباب من تأويل وخلاف في التقدير، وقد قدم فيه رأيه في العامل، حيث إن المتكلم هو العامل فهو الذي يحدث الرفع والنصب. (٣)

والخلافات في هذا الباب كانت في أحوال الاسم المشغول عنه وناصبه، ولم يدخل **القسم الأول** وهو واجب الرفع هذا البحث لأنه مرفوع ولا ينطبق عليه ما ينطبق على الاسم المشغول عنه، ولم يذكره بعض النحويين ضمن هذا الباب. (٤)

أمّا **القسم الثاني:** وهو ما يجب فيه النصب فلم يذكره أبو حيان في كتاب الارتشاف.

---

(١) انظر: شرح الرضي: ١/٤٤٠.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٢/٣٢-٣٩، ومنهج السالك: ١١٩-١٢٣.

(٣) انظر: الرد علىالنحاة: ١٠٣-١٢٢، وانظر الآراء في العامل كتاب: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، خليل عمايرة، ٦٥-٨٥.

(٤) انظر: شرح الرضي: ١/٤٥٢، وأوضح المسالك: ٢/١٤٣، وشرح التصريح: ١/٢٩٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والخلاف وقع في مسألتين:

١- الخلاف في اختيار النصب.

٢- الخلاف في ناصب الاسم المشغول عنه.

الخلاف في اختيار النصب:

للاسم المشغول عنه حالتان إعرابيتان هما: الرفع والنصب، وقد رجَّح النحويون في بعض صور المشغول عنه النصب على الرفع، وحصرها أبو حيان في عشر صور: (١)

١- أن يأتي بعد الاسم المشغول عنه فعل أمر نحو: زيدًا اضربه.

٢- أن يأتي بعده ما جرى مجرى المصادر، نحو: زيدًا سقيًا له.

٣- أن يأتي بعده نهي، نحو: زيدًا لا تضربه.

٤- أن يأتي بعده دعاء بصيغة الأمر، نحو: زيدًا وفقه الله.

٥- أن يأتي الاسم المشغول عنه بعد همزة الاستفهام، نحو: أزيدًا ضربته.

٦- أن يأتي بعد حيث نحو: حيث زيدًا تلقاه يكرمك.

٧- أن تكون الجملة معطوفة على جملة فعلية، نحو: قام زيد وعمرًا ضربته.

٨- أن يأتي بعد حرف نفي: نحو: ما زيدًا ضربته.

٩- إذا كان الرفع يوهم وصفًا، يُختار فيه النصب، نحو: قوله تعالى:"إنا كل شيء خلقناه بقدر"(٢).

١٠- أن يكون جوابًا لاسم استفهام منصوب نحو: أيهم ضربت فتقول: زيدًا ضربته.

وقد كانت بعض هذه الصور مثار خلاف، وسنقتصر على صورة واحدة وما فيها من خلاف، وهي: إذا سبق بحرف نفي، قال أبو حيان(٣):" أن يلي الاسم حرف نفي لا يختص بالفعل، نحو: ما زيدًا ضربته، ولا عمرًا ضربته، ولا بِشرًا، وفيه

---

(١) ارتشاف الضرب: ٤/٢١٦٦-٢١٦٨.

(٢) سورة القمر: ٤٩.

(٣) ارتشاف الضرب: ٤/٢١٦٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثلاثة آراء: رأي الجمهور: أنه يختار فيه النصب على الرفع، واختاره ابن عصفور، وابن مالك، والثاني: يختار فيه الابتداء على النصب، وهو ظاهرمذهب سيبويه، والثالث، وهما مستويان، وهو مذهب ابن الباذش وابن خروف".

إذا سبق الاسم المشغول عنه بنفي فيه ثلاثة آراء نقلها أبو حيان:

الأول: وإليه ذهب جمهور النحويين، [١] وقد اختاره ابن عصفور، [٢] وابن مالك،[٣]ويختارون فيه النصب على الرفع، ويعللون ذلك بأن حرفي النفي (ما ولا) قد أشبهتا حروف الاستفهام؛ في أنه نفي واجب للفعل، كما أن الاستفهام واقع على الفعل، [٤]ففي: ما زيدًا ضربته، ليس النفي واقعًا على زيد وإنما هو نفي للفعل (ضَرَبَ).

الثاني: اختيار الرفع على النصب، وهو ما ذهب إليه سيبويه حيث يرى أن حروف النفي لم تبلغ في القوة ما بلغته حروف الاستفهام في كونها غير واجبه، والنفي والاستفهام خاص بالفعل، والرفع عنده أقوى، والنفي بـ (ما ولا) واجب للفعل. [٥]

الثالث: الأمران مستويان (الرفع والنصب) وقد نظر فيه من ذهب إليه وهما ابن الباذش وابن خروف[٦]: إلى النفي، فإذا كان النفي واجبا للفعل فهو على الرفع، وإن كان غير واجبٍ فهو على النصب. [٧]

وبالنظر إلى ما ذهب إليه النحويون من تقسيم للاسم في كونه واجب الرفع أو النصب، أو يرجح فيه أحدهما، أو أنهما مستويان، يمكن القول: إن هذا التقسيم يتعلق بقضية الاختصاص بتلك الحروف التي يليها الاسم، فبعض الأدوات تختص بالدخول على الأفعال فيكون الاسم معها واجب النصب، نحو: أدوات التحضيض

---

(١) المقتضب: ١٧٦/٢، وانظر: أوضح: ١٤٩/٢.

(٢) المقرب: ٨٩/١.

(٣) تسهيل الفوائد: ٢٨١، وانظر: شرح ابن عقيل: ٤٧٧/١.

(٤)انظر: شرح الرضي: ٤٥٨/١، وشرح التصريح: ٣٠١/١.

(٥) الكتاب: ١٤٦/١.

(٦) همع الهوامع: ١٥٥/٥.

(٧) انظر: منهج السالك:١٢٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مثل: هلاّ زيدًا أكرمتُه، وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو: هل زيدًا أكرمتَه، وأدوات الشرط، نحو: إن زيدًا لقيته فأكرمه، [1]أما الحروف التي لا تختص بالدخول على الأسماء فقد وجب معها الرفع، ولا يجوز النصب، وذلك مثل: أدة الاستثناء (إلاّ) في: ما زيد إلاّ يضربه عمرو، أو الحرف ناسخ نحو: زيد ليتني ألقاه [2]، فهذه الأدوات التي تختص بالأسماء لا يجوز أن يكون معها الاسم منصوبًا.

أمّا حرفا النفي "ما ولا" فهما غير مختصين، فقد يباشران الفعل أو الاسم؛ لذلك جاز معهما نصب المشغول عنه ورفعه، وهذا تفسير قائم على تركيب جملة الاشتغال، وعلاقة المشغول عنه بما يلحقه أو يسبقه من أدوات.

والذي يهمنا في هذه القضية هو علاقة الاسم نفسه بالحركة الإعرابية، وما آل إليه معنى التركيب مع الرفع أو النصب، فلا يكون المعنى واحدًا في حالتي الرفع والنصب، ويمكن استخلاص الفرق بينهما في المعنى من تفسير بعض الباحثين لمعنى النصب والرفع مع الاسم المشغول عنه.

فإذا كان المشغول عنه مرفوعًا، نحو: محمدٌ أكرمته، فإن المقصود بالحديث هو محمد، أمّا في النصب، نحو: محمدًا أكرمته فإن المقصود بالحديث هو المتكلم نفسه، فالرفع إخبار عن الاسم المشغول عنه، والنصب إخبار عن المسند إليه. [3]

وهذه اللفتة في الفرق في المعنى بين الحالتين قد أشار إليها الزجاجي بقوله[4]:"قال أبو العباس: الفرق بين ضربت زيدًا، وزيدًا ضربته أنك إذا قلت: ضربت زيدًا فإنما أردت أن تخبر عن نفسك، وتثبت اين وقع فعلك، واذا قلت: زيد ضربته، فإنما أردت أن تخبر عن زيد"، أي: إذا تقدم الاسم المشغول عنه فهو محور الحديث والمقصود الإخبار عنه، وإذا تأخر فالمقصود بالحديث هو المتكلم.

---

(١) انظر: أوضح المسالك: ٢/١٤٣-١٤٤.

(٢)انظر: منهج السالك: ١٢٠.

(٣) انظر: أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى: فاضل صالح، مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد، م١، ع٢١، ١٩٧٧، ٤٣١-٤٣٢.

(٤) الإيضاح في علل النحو: ١٣٦-١٣٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتقديم الاسم المشغول عنه للأهمية والعناية به، فتقديمه في حالة الرفع، حديث عنه ومحط عناية المتكلم، لكن تقديمه في حالة النصب للاهتمام، ولكنه بدرجة أقل من العمدة (المرفوع)؛ لأن الحديث قائم عن المتكلم، فالاشتغال ليس من جهة الإعراب والعمل، وإنما من جهة الاشتغال بالحديث عن المسند إليه :"فيكون معنى الاشتغال على هذا إنما جيء بالاسم المنصوب المتقدم لإرادة الحديث عنه ثم اشتغل عنه بالحديث عن المسند إليه"(١).

ويمكن توجيه المعنى للرفع والنصب مع حرف النفي على هذا الأساس، ففي الرفع نقول: ما زيد ضربته، فهو إخبار عن زيد والنفي واقع عليه؛ لأن المقصود نفي الضرب عن زيد، أمّا النصب في: ما زيدًا ضربته، فهو إخبار عن المتكلم (المسند إليه) بنفي أن يكون الضرب قد وقع منه على زيد.

ويبقى تفسير للضمير الذي شغل به الفعل، فقد فسره مهدي المخزومي بأنه إشارة كناية عن المشغول عنه(٢).

الخلاف في ناصب الاسم المشغول عنه:

استند النحويون في تفسير حركة نصب الاسم المشغول عنه، إلى نظرية العامل واستنادًا إلى مقولتهم:" إن كل منصوب لا بد له من ناصب".(٣)

فعامل الاسم المشغول عنه إمّا ظاهر وإما مقدر يفسره الفعل الظاهر، قال أبو حيان(٤):"والنصب في هذا الباب فيه مذاهب أحدها: أن الفعل هو الناصب للاسم والضمير، وهو مذهب الفراء، الثاني: أن الفعل ناصب للاسم على إلغاء العائد، وهو مذهب الكسائي، الثالث: أنه منصوب بفعل يفسره العامل في الضمير أو السببي، فتارة يقدَّر من لفظ الفعل، حيث يمكن نحو: زيدًا ضربته، يقدره: ضربت

---

(١) أسلوب الاشتغال: ٤٣٢-٤٣٣.

(٢) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٧٥.

(٣) الرد على النحاة: ٨٦.

(٤) ارتشاف الضرب: ٤/٢١٧١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زيدا ضربته، وإن لم يكن فمن المعنى نحو: زيدًا مررت به، يقّدره لقّيت أو لابست".

فتفسير نصب الاسم المشغول عنه فيه قولان:

الأول: ينصب بالفعل الظاهر وفيه رأيان:

١- رأي الفراء، ومؤداه أن الاسم المشغول عنه والضمير قد نصبا بالفعل الظاهر؛ وذلك لأنهما في المعنى لشيء واحد، فالضمير ما هو إلاّ تكرار لمعنى الاسم المشغول عنه [١]، ولم يلق هذا التفسير قبولا عند بعض النحويين؛ لأن الضمير لا يكون منصوبًا دائمًا، فقد يأتي مجرورًا نحو: زيدًا مررت به، فلا يستقيم معه نصب الفعل للاسم وللضمير، لأن الفعل تعدى إلى الضمير بحرف جر. [٢]

٢- رأي الكسائي، ومؤداه أن الفعل الظاهر هو الناصب للاسم المشغول عنه، والضمير العائد ملغى. [٣]

إن ما ذهب إليه الفراء والكسائي عده بعض النحويين مخالفا للصنعة الإعرابية، في ما ذهب إليه جمهور النحويين، ومخالفتهم تأتي من تسليط الفعل على الاسم المتقدم، والضمير معًا، أو إلغاء الضمير. [٤]

الثاني: نصب الاسم المشغول عنه بفعل مضمر فسره الظاهر بعده، وهو مذهب جمهور البصريين [٥]، قال سيبويه[٦]:"وإن شئت قلت: زيدًا ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: ضربت زيدًا ضربته، إلاّ أنهم لا يظهرون هذا الفعل للاستغناء بتفسيره".

إن تقدير النحويين الناصب للاسم المشغول عنه فعل آخر، يصبح الكلام معه جملتين ويمكن وصفه اعتمادًا على تقدير الفعل، في الأصل المفترض للجملة:

---

(١) انظر: معاني القرآن: ٢/٢٥٥.

(٢) الإنصاف: ١/٨٢، وانظر: شرح التصريح: ١/٢٩٧.

(٣) انظر: منهج السالك: ١١٨.

(٤) انظر: شرح المفصل: ٢/٣٠.

(٥) المقتضب: ٢/٧٢، وانظر: الإنصاف: ١/٨٢.

(٦) الكتاب: ١/٨١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(أكرمت) زيدًا أكرمته

الجملة الأولى فضلة الجملة الثانية

والتغيير الذي طرأ على جملة الاشتغال إنما هوتفكيك للبنية الأساسية والأصل التوليدي للجملة، ويقصد بالتفكيك: نقل عنصر من موقع داخلي في الجملة إلى موقع خارجي ويترك مكانه أثرًا وهو الضمير[١]، ويمكن تمثيل التفكيك على النحو التالي:

نقول: زيدًا ضربته: فزيدًا هو البؤرة في الجملة والأصل في بنية الجملة: ضربت زيدا، حصل تفكيك للجملة، بتقديم البؤرة (زيدًا) فأصبحت: زيدا ضربته، ومن مستلزمات التفكيك ترك أثر للبؤرة وهو الضمير، وهو مقارب للتبئير، الذي يعني نقل عنصر من موقع داخل الجملة إلى خارجها، دون ترك أثر، [٢] وهو ما قصد به النحويون التقديم، والتفكيك والتبئير يعطيان أهمية للاسم الذي طرأ عليه أحدهما.

وعلى هدي ما تقدم يمكن تفسير النصب في الاسم المشغول عنه على أنه ظاهرة ناتجة من افتراض التبئير، يقول الفهري[٣]:" فافتراض التبئير لمقاربة البنى الاشتغالية يتنبأ بوجود عدة ظواهر أومعطيات نجدها بالفعل، من ذلك توارث الإعراب؛ لأن المركبين الاسميين المشغول عنه، والمشغول به يكونان جنبًا إلى جنب في بدلية يلزم فيها التطابق الإعرابي قبل النقل".

وإذا لم يتوافق المشغول عنه والمشغول به في الإعراب، نحو: زيدًا مررت به، فهو من باب التوسع يشمل: الاستغناء عن حرف الجر أو التوسع في طبيعة المشغول عنه [٤]، فهذا يعني أن حركة النصب، هي الحركة الإعرابية التي حافظ عليها الاسم المشغول عنه كما لو كان موقعه قبل نقله خارج الجملة.

---

(١) انظر: إشكال الرتبة وباب الاشتغال: عبد القادر الفاسي الفهري، تكامل المعرفة، عدد خاص (٩)، اللسانيات، ١٩٨٤، ٧٢.

(٢) إشكال الرتبة وباب الاشتغال: ٦١.

(٣) اللسانيات واللغة العربية: ١٤٦/١.

(٤) إشكال الرتبة وباب الاشتغال: ٨٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: النداء:

من الأبواب النحوية التي أفاض النحويون في الحديث عنها النداء، والنداء في اللغة" الصوت مثل الدعاء والرُّغاء، وقد ناداه، ونادى به، وناداه مناداة، ونداء، أي: صاح به، والنداء ممدود: الدعاء بأرفع صوت، وقد ناديته نداءً"[1].

أما في الاصطلاح فهو:"إحضار الغائب وتنبيه الحاضر، وتوجيه المُعرِض"،[2] وقد عده بعض النحويين مفعولا به على إضمار فعله وجوبًا. [3]

وقد اختلف النحويون في مسائل من هذا الباب وهي:

١- الخلاف في أحرف النداء.

٢- الخلاف في ناصب المنادى.

٣- الخلاف في حركة المنادى المفرد.

٤- الخلاف في نداء النكرة غير المقصودة.

٥- الخلاف في نصب النكرة الموصوفة.

٦- الخلافات في تابع المنادى.

٧- الخلاف في "اللهم".

٨- الخلاف في نداء ما فيه (أل).

٩- الخلاف في المنادى المكرر.

١٠- الخلاف في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

١١- الخلاف في الأسماء الملازمة للنداء.

١٢- الخلاف في لام المستغاث به.

١٣- الخلاف في ندبة بعض الأسماء.

١٤- الخلاف فيما يجوز ترخيمه من الأسماء.

١٥- الخلاف فيما يحذف من آخر المنادى المرخم.

---

(١) لسان العرب: (نَدَيَ)، ٣/٣١٥.

(٢) الكليات: ٩٠٦.

(٣) انظر: شرح المفصل: ١/١٢٧، وهمع الهوامع: ٣/٣٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخلاف في أحرف النداء:

للنداء أدوات مختصة ينادى بها، فهي تنبه المدعو للنداء، ليلبي دعوة المنادي، وقد سماها سيبويه :"باب الحروف التي ينبه بها" وهي عنده خمسة أحرف يقول[١]:"فأمّا الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وأي، وبالألف"، وقد أضاف ابن هشام: أي، ووا، وآ، فأصبحت ثمانية. [٢]

وقد اختلف النحويون في هذه الأدوات، أهي حروف أم أسماء أفعال، قال أبو حيان:[٣]"ومذهب الجمهور أنها حروف، وذهب بعض النحاة إلى أنها أسماء أفعال تتحمل ضميرًا مستكنا فيها".

يرى قسم من النحويين أنها حروف ينادى بها، لتنبيه المنادى، [٤] ومن أدرجها ضمن أسماء الأفعال، فهي عندهم بمعنى أنادي، [٥].

يمكن القول في سبب عدها أسماء أفعال بأنه محاولة لتسويغ حركة نصب المنادى أو موقعه، على‌اعتبار أن حروف النداء هي العاملة في الاسم المنادى، ولا يستقيم هذا القول إذا أمعنا النظر في بنية هذه الأحرف ووظيفتها النحوية في سياق النداء فهذه الحروف تنتهي في أغلبها بمد للصوت كما في: يا، و، هيا، وأيا، وآ، ووا، ومد الصوت معها للدلالة على الغرض منه، فهي تتماز بقوة الإسماع لتنبيه المدعو، فمد الصوت يتفق مع وظيفتها، ويتضح ذلك من قول سيبويه[٦]:"يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم، الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلاّ بالاجتهاد، أو النائم المستثقل". فهذه الأصوات هي أصوات للتنبيه فقط، وليست أسماء أفعال.

---

(١) الكتاب: ٢/٢٢٩.

(٢) أوضح المسالك: ٤/٥-٧.

(٣) ارتشاف الضرب: ٤/٢١٧٩.

(٤) انظر: الأصول في النحو: ابن السراج، ١/٣٢٧، وشرح التصريح: ٢/١٦٣.

(٥) شرح المفصل: ١/١٤٧، وانظر: همع الهوامع: ٣/٣٢.

(٦) الكتاب: ٢/٢٣٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخلاف في ناصب المنادى:

المنادى في استعمالاته اللغوية، وبالنظر إلى شكله الاستعمالي نجده مرة محركا بالفتحة، ومرة بالضمة،فلا يعرف الأصل فيه، أيكون مضمومًا أو منصوبًا،استنادًا إلى التفسير الوصفي للنداء، وقد جعل النحويون الأصل فيه النصب وأمّا المنادى المضموم فلا بد أن يكون في موضع نصب؛ وذلك بأنهم ألحقوا النداء بالمفعول به، فهو مفعول به لفعل مضمر وجوبًا عند بعض النحويين، [١] قال ابن السراج[٢]:"وحق كل منادى النصب"، فكان هذا مدعاة للخلاف بين النحويين في ناصب المنادى، قال أبو حيان[٣]:"وناصبه عند الجمهور فعل مضمر بعد الأداة تقديره: أنادي أو أدعو، وهو إنشاء كـ (أقسم) في باب القسم، وقيل الناصب: الأداة وهي اسم فعل، وقيل: الحرف بنيابته عن الفعل وهو مذهب الفارسي"، فناصب المنادى عند النحويين على أقوال:

القول الأول: الناصب له فعل مضمر، وقد نابت "يا" منابه وهو قول الجمهور، وتقدير الكلام: يا(أنادي) عبدالله، وهذا الفعل مما يجب إضماره ولا يظهر قال سيبويه[٤]:"ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره، قولك: يا عبدالله، والنداء كله....، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار "يا" بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا (أريد) عبدالله، فحذف (أريد) وصارت "يا" بدلا منها؛ لأنك إذا قلت: يا فلان علم أنك تريده"، فعلى هذا التقدير يكون المنادى مفعولا به، وهذا التقدير ينقل النداء من معنى إلى آخر، فالإضمار "يعيِّن قصد الإنشاء، والإظهار يوهم الإخبار"[٥]، وقد تنبه النحويون إلى هذا التحول من الإنشاء إلى الإخبار وانتفاء المعنى الأصلي المراد من النداء مع إظهار هذا العامل، قال الفارسي[٦]:"العمل بالعبارة عنه (ناديت)، إلاّ أن الفصل بين ما ينتصب

---

(١) انظر: شرح المفصل: ١/١٢٧.

(٢) الأصول في النحو: ١/٣٣٣.

(٣) ارتشاف الضرب: ٤/٢١٧٩-٢١٨٠.

(٤) الكتاب: ١/٢٩١.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٤٨٠.

(٦) التعليقة: ١/٣٢٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بالعبارة، أنه إذا انتصب بالعبارة كان خبرًا، وإذا انتصب بالمعبر عنه لم يكن خبرا"، وقال ابن يعيش أيضًا[1]:"ولأنك إذا صرَّحت بالفعل، وقلت: أنادي، أو أريد كان إخبارًا عن نفسك، والنداء ليس بإخبار، وإنما هونفس التصويت بالمنادى".

وقد يكون تقدير الفعل (أنادي) أو (أدعو) محاولة للوقوف على البنية العميقة في أسلوب النداء، والقائم عندهم على الإسناد، وقد فسروا على أساسها أبوابا أخرى كالاستثناء، في تقدير الفعل "أستثني" بعد "إلا"، فلما لم يكن الإسناد ظاهرًا قدِّر بالفعل: (أدعو) في النداء، ولكن هذا التقدير لا ينسجم مع أسلوب النداء؛ وذلك لتغير دلالة النداء من الإنشاء إلى الخبر، وقد أبطل بعض النحويين هذا التقدير للعلة السابقة:"لأن ذلك الفعل مختزل غير مستعمل إظهاره؛ لأنك لو أظهرته لكان على لفظ الخبر، ومحتملا للصدق والكذب، ولو كان كذلك لبطل هذا القسم من الكلام، وهو أحد المعاني التي تجري عليها العبارات".[2]

القول الثاني: الناصب للمنادى هو "يا"،فهي عامل لفظي قويت في عملها مع أنها حرف، وذلك أن حالها حال الفعل في نصبه المفعول، وإليه ذهب المبرد،[3] ووافقه ابن جني حيث قال[4]:"وذلك أن "يا" نفسها هي العامل الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال (أدعو) و(أنادي) في كون كل واحد منهما هو العامل في المفعول....، ألا ترى أنك إنما تذكر بعد (يا) اسمًا واحدًا فلما نويت (يا) في نفسها وأوغلت في شبه الفعل تولت نفسها العمل؛ لأنك إذا قلت: يا عبدَالله، تم الكلام بها وبمنصوب بعدها، فوجب أن تكون هي كأن الفعل المستقل بفاعله والمنصوب هوالمفعول بعدها فهي في هذا الوجه كرويد زيدًا".

وعلى تقدير النحويين، لناصب المنادى بأنه فعل واجب الإضمار، يكون الأصل التوليدي للجملة:

---

(١) شرح المفصل: ١٢٧/١.

(٢) المسائل العسكريات: ٤٥، وانظر: الخصائص: ١٨٦/١.

(٣) المقتضب: ٢٠٢/٤.

(٤) الخصائص: ٢٧٧/٢-٢٧٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أنادي زيدًا

مسند + مسند إليه + فضلة

فهذه جملة إخبارية تامة المعنى، تحتمل الصدق والكذب، وقد سقط المسند والمسند إليه من الجملة، وحلت أداة النداء محل المسند إليه، على اعتبار أن أداة النداء عنصر زيادة يفيد التنبيه، فأصبحت:

يا زيدُ

عنصر تنبيه + منادى (فضلة)

فهذا التركيب تحول عن التركيب الأصلي، مع تحول في المعنى الوظيفي للجملة، فتحول من أسلوب الإخبار إلى أسلوب الإنشاء، وهذا التركيب المحول، يحتاج إلى ما يتمم معناه حتى تحصل الفائدة به، فما كان إلاّ أن جيء بهذا المتمم للمعنى، والذي تم نداء المخاطب من أجله، فأصبح التركيب:

يا زيد قم بواجبك

عنصر تنبيه + منادى+ متمم للمنادى

وهذا المتمم لا بد منه في تركيب النداء، في طلب ما نُبِّه عليه المنادى، على فعله أو النهي عنه.

إن القول بأن (يا) هي العاملة محاولة للخروج من تقدير الفعل مع المنادى، والذي يتحول معه المنادى من أسلوب الإنشاء إلى الإخبار، وعلى هذه التفسيرات يكون المنادى مفعولا به، مع ما بينهما من الفرق في الشكل والدلالة، فالفرق بينهما في الشكل قائم على الحركة الإعرابية إذ إن المفعول به دائما منصوب، لكن المنادى يكون مرفوعًا أحيانا، وقيل فيه: إنه مبني على الضم، في محل نصب منادى.

أمّا من حيث الدلالة والوظيفة النحوية، فأسلوب النداء قائم على تنبيه المخاطب بدعوته؛ لأن النداء في اللغة الدعاء، فهو في أساسه قائم على التنبيه، لكن المفعول به ليس قائمًا على التنبيه، كما أن المفعول به متمم للإسناد بين الفعل والفاعل، في المعنى، فيحتاج إليه بحسب تعدي الفعل، لكن المنادى ليس تامًا في معناه، بل يحتاج إلى متمم للنداء؛ لأن النداء يكون بلفت انتباه المخاطب، لطلب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إحداث شيء، فعلى هذا يمكن القول: إن جملةُ المفعول تحمل في نفسها معنى يحسن السكوت عليه، بخلاف تركيب النداء فهو لا يشكل جملة تامة المعنى يحسن السكوت عليه، فدلالتها شد انتباه السامع، وهي عند هادي نهر مركب لفظي ليس فيه معنى فعل متعد وليس فيه إسناد، وأن حركة المنادى ليست أثرًا لعامل"[١].

وقد أخذت جملة النداء حيزًا كبيرًا من اهتمام الدارسين المحدثين في تصنيفها ضمن الجمل الاسمية أوالفعلية، فقد عدها النحويون القدماء جملة فعلية؛ لأنها تبدأ بفعل على تقدير: أدعو أو أنادي، [٢] وقد وافق عباس حسن النحويين القدماء في عد جملة النداء جملة فعلية، حيث قال[٣]:"ولا قيمة للخلاف في أصل الجملة الندائية، فالذي يعنينا أنها صارت فعلية تفيد الإنشاء الطلبي، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية".

ولم يرتض بعض المحدثين إدراج جملة النداء في إطار الجملة الفعلية، حيث نجد عبد الرحمن أيوب يقسم الجملة إلى قسمين: جملة إسنادية وجملة غير إسنادية، فالجملة غير الإسنادية تشمل: جملة النداء، وجملة التعجب وجملة نِعْمَ وبِئْسَ[٤]،ويرى إبراهيم السامرائي أن النداء أسلوب خاص وليس من قبيل الجمل الفعلية وغير قائم على الإسناد. [٥]

أمّا مهدي المخزومي فيرى أن النداء لا ينصب على أنه مفعول به، على تقدير فعل أو على نيابه "يا" عن الفعل، فلم ينصب بعامل يقتضي نصبه، فقد نصب لأنه لم يدخل في إسناد أو إضافة، فقد نصب في وصل الكلام، [٦] كما يعترض على القدماء في جعل جملة النداء جملة فعلية، وعلى عبد الرحمن أيوب، في عدها جملة غير إسنادية، حيث قال[٧]:"إن أسلوب النداء ينبني على شيئين: أداة نداء

---

(١) التراكيب اللغوية في العربية، دراسة وصفية تطبيقية، مطبعة الإرشاد – بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٩١.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٤٩٣.

(٣) النحو الوافي: دار المعارف – مصر، ط٢، ٤/٦-٨.

(٤) دراسات نقدية في النحو العربي: مؤسسة الصباح – الكويت، ١٢٩.

(٥) الفعل زمانه وأبنيته: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٩٨٠، ص ٢١٣.

(٦) في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: ٢١٨.

(٧) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٠٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومنادى، ومنهما ينشأ مركب لفظي، ليس فيه معنى فعل مقدر، وليس فيه إسناد، ولا يصح عده في الجمل الفعلية، كما قصد النحاة إليه، ولا يصح أيضا اعتباره جملة حتى ولو كانت غير إسنادية، كما زعم الدكتور عبد الرحمن أيوب، إلاّ إذا أراد أن يوسع مفهوم الجملة فيطلقها على مثل هذا المركب وهو خروج بالجملة إلى معنى غريب حقًا، فليس في مثل قولهم: يا زيدُ ويا رجلُ، ويا عبدالله، ويا طالعًا جبلا، ويا رجلا صالحًا، شيء من إسناد أو تقدير فعل؛ لأن ذلك كله نداء، والنداء تنبيه ولا شيء غيره"، ويخلص إلى رأي مفاده: أن النداء مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات، يقول[1]:"وخلاصة القول: إن النداء ليس جملة فعلية ولا جملة غير إسنادية، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات، يُستخدم لإبلاغ المنادى حاجة، أو لدعوته إلى إغاثة، أو نصرة، أو نحو ذلك"، فهذا الإطلاق على أسلوب النداء يتفق مع دلالته، في كونه أسلوبا قائما على التنبيه".

الخلاف في حركة المنادى المفرد:

يكون المنادى بحسب الاستعمال اللغوي: مفردًا علما وغيرعلم، ومضافا وشبيهًا بالمضاف، فإذا كان مفردًا معرفةً حُرِّك بالضمة، وهذه الضمة مثار خلاف بين النحويين في كونها حركة بناء أو إعراب، قال أبو حيان: [2]" وحركة يا زيدُ، ويا رجلُ، حركة بناء خلافا للكسائي والرياشي في زعمهما أنها حركة إعراب".

إن المنادى عند النحويين على قسمين: معرب ومبني، فالمعرب هو المضاف والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة، والمبني هو: العلم والنكرة المقصودة، والبناء فيها واجب، حيث لا يجوز نصبه، [3] والقول بوجوب البناء متأت من اعتبار المنادى دائما منصوبًا، قال ابن السراج[4]: "وينبغي أن تعلم أن حق كل منادى النصب"، وقد قاس سيبويه بناء (زيد) في: يا زيدُ، على (قبلُ) و(بعدُ)، حيث

---

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣١١.

(٢) ارتشاف الضرب: ٢١٨٣/٤.

(٣) انظر: أوضح المسالك: ١٨/٤-١٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٨٩/٢.

(٤) الأصول في النحو: ابن السراج: ٣٣٣/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال[1]:"ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو".

ولم يقتصر طرد القاعدة على المنادى المحرك بالضم، فقد جعلوا المنادى المنتهي بالحروف مبنيا على ما يرفع به نحو: جمع المذكر السالم والمثنى، نحو: يا زيدون ويا زيدان، وبعض النكرات نحو: يا مسلمون ويا مسلمان، فهذه الأسماء مفردة، والإفراد يعني: أنها ليست مضافة ولا شبيهة بالمضاف، فيدخل ضمنها المثنى والجمع، والمركب تركيب مزج. [2]

القول الأول: إن المنادى قد بُني عند جمهور البصريين، لمشابته كاف الخطاب فلمّا بُنِيَت كاف الخطاب بني المنادى؛ وذلك لأن يا زيدُ بمنزلة: أدعوك فزيد مشابه لكاف الخطاب معنى ولفظا، [3]وهذا القول متأت من أن المنادى منصوبٌ بفعل مضمر، والتقدير: أدعو زيدًا، فقدروا (زيدًا) بدلا منه كاف الخطاب في :أدعوك؛ فكان المنادى في هذا التركيب مبنيا وكونه مبنيا فهو في موضع نصب على أنه مفعول به لفعل مضمر، والدليل على بنائه، أن المضاف إذا وقع موقعه نصب، والنعت أو المعطوف على المنادى المبني يكون منصوبًا، فتقول: يا زيدُ الطويلَ، بنصب (الطويلَ) على محل (زيد) وهو النصب. [4]

القول الثاني: إن المنادى المحرك بالضم معرب لا مبني، وحركته حركة إعراب، وهو ما نسب إلى الكسائي والرياشي، [5] ويرى الكسائي أنه لا سبب يوجب بناء هذا الاسم كما نقل ذلك الاستراباذي حيث قال: [6] "إن المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية، ولا يعني أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب للبناء حتى يبنى، فلا بد فيه من الإعراب، ثم إنا لو جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت

---

(١) الكتاب: ١٨٣/٢.

(٢) أوضح المسالك: ١٨/٤.

(٣) انظر: الخصائص: ٢٧٨/٢، والإنصاف: ٣٢٤/١.

(٤) انظر: شرح المفصل: ١٢٩/١.

(٥) همع الهوامع: ٣٨/٣.

(٦) شرح الرضي: ٣٤٩/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الياء، ولو فتحناه لشابه غير المتصرف في معناه، ولم ننونه؛ ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع".

وقد قدم الفراء تفسيرًا آخر لحركة الضم على آخر المنادى، فالأصل في الكلمة عنده في لفظ المنادى، يا زيداه، وقع المنادى بين صوتين مديدين هما (يا) في أول الكلام والألف في آخره، فاستغنوا بالصوت الأول "يا" عن الثاني"ا" فحذفوه فبني المنادى على الضم تشبيها له بـ(قبل وبعد). (١)

واعتقد أن حركة المنادى لها قيمة دلالية، ويتضح ذلك من قول المبرد في تفريقه بين المنادى المبني والمنصوب، حيث قال(٢):"والفصل بين قولك: يا رجلُ أقبل إن أردت به المعرفة، وبين قولك: يا رجلا أقبل إذا أردت النكرة، أنك إذا ضممت فإنما تريد رجلا بعينه تشير إليه دون أمته، وإذا نصبت ونونت فإنما تقديره: يا واحدًا ممن له هذا الاسم، فكل من أجابك من الرجال فهو الذي تمنيت، كقولك: لأضربن رجلا، فمن كان له هذا الاسم أبر به قسمك، ولو قلت: لأضربن الرجل، لم يكن إلاّ واحدًا معلومًا بعينه، إلاّ أن هذا لا يكون إلاّ على معهود".

نستشف من كلام المبرد قيمة الحركة الإعرابية ودورها في حركة آخر المنادى؛ فهي ذات قيمة دلالية في التفريق بين أنواع المنادى.

الخلاف في نداء النكرة غير المقصودة:

يكون المنادى نكرة وهي نوعان: نكرة مقصودة، ونكرة غير مقصودة، وقد اختلف النحويون في نداء النكرة غير المقصودة، قال أبو حيان(٣):"وفي نداء النكرة غير المقصودة خلاف: مذهب البصريين جواز النداء مطلقا، مقبل عليها أو غير مقبل ومذهب المازني إنكار وجود النكرة غير مقبل عليها في النداء، ومذهب الكسائي والفراء وعامة الكوفيين أنه إن كانت خلفا من موصوف جاز نداؤها، وإلاّ

---

(١) انظر: الإنصاف: ٣٢٣/١.

(٢) المقتضب: ٢٠٦/٤.

(٣) ارتشاف الضرب:٢١٨٣/٤-٢١٨٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فلا ، وزعموا أن شرط النكرة غير المقبل عليها ، أن تكون موصوفة أو خلفا من موصوف ، فلا يجوز عندهم : يا رجلا ، وزعموا أنه ليس بمسموع".

إن نداء النكرة غير المقصودة ، نحو : يا رجلاً ، عده النحويون في النصب الواجب للمنادى، [1]وقد فسر سيبويه وجوب نصبها بالطول الحاصل في لفظها كما في المضاف وذلك بسبب لحاق التنوين بها، يقول[2]:"فهذه النكرة معربة في أصلها، فبقيت معربة؛ لأنها لم تخرج عن بابها إلى غير باب كما خرجت المعرفة"، والأصل في الأسماء أن تكون نكرة ثم يدخلها التعريف، قال المبرد[3]:"أصل الأسماء النكرة؛ وذلك لأن الاسم المنكر لا يخص واحدًا من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل، وفرس، وحائط، وأرض".

ولمّا كان المقصود من النداء إقبال المخاطب على المنادي، فقد اختلف النحويون في نداء المنادى النكرة غير المقصودة أي التي لا يقصد بها منادى بعينه، فكان الخلاف على أقوال: الأول: الجواز وهو مذهب جمهور البصريين[4]، الذين يجيزون هذا الامر مطلقا ولم يختلف عندهم كون المنادى مقبلا أو غير مقبل؛ وذلك لأنه لا يدعى شخص بعينه، ويمثل لذلك ابن السراج بقوله[5]:" ألا ترى أنه يقول من وراء حائط، ولا يدري من وراءه من الناس: يا رجلا أغثني، ويا غلاما كلمني، كما يقول الضرير: يا رجلا خذ بيدي، فهو ليس يقصد واحدا بعينه، بل من أخذ بيده فهو يغنيه"، فلذلك فقد أجاز جمهور البصريين نداء النكرة غير المقصودة،

الثاني: وهو قول الكوفيين، ومؤداه : أن النكرة لا يجوز نداؤها إلاّ إذا كانت موصوفة، أو خلفا من موصوف، [6]أي إذا كانت في الأصل صفة ثم حذف موصوفها وخلفته، نحو: يا ذاهبا، فالأصل: يا رجلا ذاهبا، حذف الموصوف"

---

(١) انظر: الأصول في النحو:٣٣١/١، وشرح ابن عقيل:٢٣٧/٢، وشرح الأشموني: ١٤١٤/٢.

(٢) الكتاب: ١٨٢/٢.

(٣) المقتضب: ٢٧٦/٤.

(٤) الكتاب: ١٨٢/٢، وانظر: الأصول في النحو: ٣٣١/١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٩٠/٢.

(٥) الاصول في النحو: ٣٣١/١.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٩٠/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رجلا" ثم خلفته الصفة فأصبحت منادى: يا ذاهبا وهذا شرط ندائها عندهم[1]؛ وذلك لأن النكرة غير مخصوصة بواحد بعينه.

ويوجد قول ثالث من الأقوال التي ذكرها أبو حيان، وهو قول المازني الذي رفض نداء النكرة غير المقصودة، [2]فلا يتصور وجود نكرة غير مقبل عليها في النداء وأن التنوين الذي لحق النكرة ضرورة، فلا يجد نداء حقيقيًا مع النكرة غير المقصودة. [3]

ومن الشواهد التي استند إليها النحويون في نداء النكرة غير المقصودة، قول الشاعر[4]:

فيا راكبا إمّا عرضت فبلِّغن ندَامايَ من نجران أنْ لا تَلاقيا

فالمنادى في الشاهد "يا راكبا"، منادىغير معيّن، ولم يقصد راكبا بعينه، فالشاعر هنا كشف عن أسارير نفسه، وما يكتنفها من إحساس بفقد الأمل في اللقاء بأصحابه؛ وذلك لأن بني تميم قد جهزوه للقتل. [5]

فنداء النكرة غير المقصودة قد لا يكون نداءً على الحقيقة في طلب الإقبال، فقد يكون للكشف عن مشاعر المنادي، ودليل ذلك نداء ما لا يعقل فلا يقصد به الإقبال بقدر ما يقصد به المنادي بث همومه، والكشف عن أحاسيسه، وقد يقصد به النداء أيضا، وذلك ضمن السياقات التي ذكرها النحويون، فالمنادي قد لا يعرَف أن أحدًا ما موجود لينادِيه، فهو ينادي أي سامع أو رجل أو مخصوص بالنداء.

---

(١) همع الهوامع: ٣٩/٣.

(٢) شرح الأشموني: ١٤٢/٢.

(٣) شرح التصريح: ١٦٧/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٩٠/٢.

(٤) هذا الشاهد نسبه ابن يعيش في شرح المفصل لعبد يغوث الحارثي، ١٢٨/١، وانظر: خزانة الأدب: ١٩٤/٢.

(٥) انظر: شرح شواهد العيني بهامش شرح الأشموني: ١٤١/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخلاف في نصب النكرة الموصوفة:

المنادى النكرة الموصوفة نحو: يا رجلا ضَرَب زيدًا، قد تخصص هذا المنادى بوصفه"أنه ضرب زيدًا، خلافا لكونه غير موصوف، فهو نكرة غير مخصصة إذا قلنا: يا رجلا، في نصب المنادى النكرة الموصوفة خلاف أهو منصوب دائمًا أم يجوز فيه الرفع، قال أبو حيان[1]:"وإذا وصفت النكرة فمذهب البصريين أنه يجب نصبها قصدت واحدًا بعينه أولا، ومذهب الكسائي جواز الرفع والنصب فيها، ومذهب الفراء التفصيل بين أن يكون فيه ضمير غيبة فيجب النصب، نحو: يا رجلا ضربت زيدًا، أو ضمير خطاب فيجب فيه الرفع، نحو: يا رجلُ ضربت زيدا، ونقل ابن مالك عن الفراء أنه قال: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها نحو: يا رجلا كريمًا، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون".

فالنكرة الموصوفة تكون مقصودة بوصفها، إذ إنها تخصِّص المنادى من بين جنسه، والخلاف فيها على أقوال:

الأول: مذهب البصريين في وجوب نصبها [2]، وذلك أن الذي يكون مبنيا، المفرد النكرة المقصودة غير الموصوفة نحو: يا رجلُ، أمّا الموصوفة فتكون منصوبةً لشبهها بالمضاف.

الثاني: مذهب الكسائي، ومؤداه: أن المنادى النكرة المقصودة الموصوفة يجوز رفعه ونصبه، فيكون البناء على اعتبار كونه نكرة مقصودة ونصبه على شبهه بالمضاف. [3]

الثالث: وهو مذهب الفراء، الذي يرى فيه أن المنادى النكرة إذا وصف بما فيه ضمير غيبة عائد على المنادى وجب نصبه، وإذا وصف بما فيه ضمير خطاب

---

(١) ارتشاف الضرب: ٤/٢١٨٤.

(٢) انظر: الكتاب: ٢/١٨٢، والأصول في النحو: ١/٣٣١.

(٣) انظر: همع الهوامع: ٣/٣٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجب الرفع، [1] ونقل ابن مالك عنه أن العرب تؤثر النصب في النكرة الموصوفة.[2]

إن علاقة ضمير الخطاب والغيبة التي أشار إليها الفراء بالحركة الإعرابية، تتمثل في كون المنادى مع ضمير الغيبة كأنه نكرة غير مخصصة فيكون منصوبا، أمّا مع ضمير الخطاب فيكون بمثابة: يا رجلُ، في اختصاصه بالقصد والتعيين، فيكون مرفوعًا.

الخلافات في تابع المنادى:

المنادى كغيره من الأسماء يكون متبوعًا، فيكون تابعه بدلا أو عطف بيان، أوعطف نسق، أو صفة، وقد وقعت خلافات كثيرة بين النحويين في تابع المنادى، وأكثر الخلافات تتمحور حول حركة هذا التابع، وذلك لأن المنادى تظهر عليه حركتان: حركة للبناء وأخرى للنصب، فكان التابع له إمّا على اللفظ أو على المحل.

ومن الخلافات في تابع المنادى ما نقله أبو حيان في وصف المنادى المبني على الضم حيث قال[3]:" ويجوز وصف المنادى المبني على الضم، وهومذهب سيبويه والخليل والأكثرين، وذهب الأصمعي وقوم من الكوفيين إلى أنه لا يجوز وصفه، وقال الفارسي: يجوز، والقياس ألاّ يكون".

المنادى المبني على الضم يكون علمًا، نحو: يا زيد، يا هند، ويكون نكرة مقصودة، نحو: يا رجل، وإذا وصف هذا النوع المنادى يقال فيه، يا زيدُ الطويلَ، أو الطويلُ، ويا رجلُ الظريفَ، أو الظريفُ، فالنصب فيه حملا على محل المنادى؛ لأنه مبني في محل نصب، والضم على لفظ المنادى، [4] والخلاف وقع بين النحويين في جواز وصفه، وفيه قولان:

---

(١) معاني القرآن: ٢/٣٧٥-٣٧٦، وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٤٩٢.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٣/١٢٩٦.

(٣) ارتشاف الضرب: ٤/٢١٨٥.

(٤) المقتضب: ٤/٢٠٧، وانظر: شرح المفصل: ٢/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأول: وهو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، [١] وأكثر البصريين[٢]، وهو أن المنادى المبني على الضم يجوز وصفه؛ وذلك لكثرة وروده، والمنادى النكرة المقصودة وإن شابه الضمير في بنائه فمشابهته للضمير عارضة. [٣]

ويرى الفارسي جواز وصفه، والقياس ألاّ يوصف، لأنه قد وقع موقع ما لا يوصف، يقول[٤]:" إن وصفت المفرد بالمفرد كان في الوصف ضربان: الرفع والنصب، فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع، فمثال الرفع: يا زيدُ الظريفُ، ويا عمرو العاقلُ، ومثال النصب: يا عمرو العاقلَ، فإن وصفته بمضاف لم يكن في الصفة إلاّ النصب، وذلك نحو: يا زيدُ غلامَ عمرو، ويا بكرُ صاحبَ بشر، والدليل على جواز وصف المفرد المضموم في النداء وإن كان قد وقع موقع ما لا يوصف من حروف الخطاب، أنهم كما أجروه مجرى أسماء الخطاب، فقد أجروه مجرى الأسماء المظهرة الموضوعة للغيبة، وذلك في قولهم: يا تميم كلهم فأضافوه إلى ضمير الغيبة كما أضافوه إلى ضمير الخطاب".

أمّا **القول الثاني:** فهو ما نسب إلى الأصمعي وبعض الكوفيين في منع وصف المنادى المفرد المبني [٥]؛ وذلك لأن المنادى قد أشبه المضمر، فلا يوصف، كما أن المضمر لا يوصف فلا يوصف المنادى المبني، ويتأوّل الأصمعي الرفع والنصب في تابع المنادى لا على الوصف وإنما على تقدير مبتدأ محذوف والتابع خبر له في حالة الرفع، والتقدير: يا زيدُ أنت الظريفُ، وعلى تقدير فعل في حالة النصب، والتقدير يا زيدُ أعني الظريفَ". [٦]

يمكن القول: إن بناء المنادى المفرد على الضم لشبهه بالمضمر، قد لا يتفق مع الوظيفة النحوية للمنادى، فحركة المنادى واختلافها هي للتفريق بين أنواع المنادى، ووصف المنادى المبني يكشف عن قصد المتكلم وحال المنادى أمامه، إذ

---

(١) الكتاب: ٢/١٨٣.

(٢) الأصول في النحو: ١/٣٣٣.

(٣) انظر: همع الهوامع: ٢/٢٨٢.

(٤) الإيضاح العضدي: ١/٢٢٩-٢٣٠.

(٥) همع الهوامع: ٢/٢٨٥.

(٦) انظر: شرح الرضي: ١/٣٦٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن الصفة تخصص موصوفها وتحدده، فإذا قلنا: يا رجلُ أو يا زيدُ، كان المنادى مقصودًا بكل شخص اسمه زيد، فيلبي دعوة المنادي، وكذلك يا رجل، ولكن عند قولنا: يا زيدُ الطويلُ، فقد تخصص أكثر في قصده، وأنه انماز عمن سمُّوا زيدًا بأن يقبل من صفته "الطويل" فقط، فوصف المنادى ما هو إلاّ تخصيص وتحديد للمنادى من بين أقرانه.

ويوجد حالة أخرى لوصف المنادى المبني، وذلك إذا وصف بـ "ابن" مضافا إلى علم، نحو: يا زيد بن سعيد، فقد اختلف النحويون في حركة المنادى أيهما أجود بالفتح أم بالضم، قال أبو حيان[1]:"وتقول: يا زيدُ بن عمرو فلك في زيد الفتح، وهواختيار البصريين، وقال ابن كيسان: وهو أكثر كلام العرب، وزعم المبرد أن الضم أجود، وحركة (ابن عمرو) حركة إعراب: إذا فتحت (يا زيدَ) في قول الجمهور؛ لأنه مضاف إلى ما بعده، وقال عبد القاهر الجرجاني: هي حركة بناء؛ لأنك ركبته مع زيد".

يرى البصريون أن تحريك المنادى بالفتحة أجود من الضمة، [2]ويعلل ابن كيسان ذلك بكثرة الاستعمال، [3] وحركة الفتحة هذه تأولها النحويون على أقوال ثلاثة:

الأول: أن المنادى قد حرك بالفتحة تبعا لحركة "ابن" تقول: يا زيدَ بنَ سعيد،[4] وهذا التأويل لا يتفق مع قول النحويين: إن التابع يتبع متبوعه في الحركة، وعلى هذا التأويل تبع المتبوع التابع.

الثاني: أن حركة الفتحة، حركة بناء، متأتية من تركب الصفة مع الموصوف كتركيب "خمسة عشر" وبه قال الجرجاني[5].

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢١٨٧/٤.

(٢) الكتاب: ٢٠٣/٢-٢٠٤، وانظر: الاصول في النحو: ٣٤٥/١-٣٤٦.

(٣) انظر: شرح التصريح: ١٦٩/٢، همع الهوامع: ٥٣/٣.

(٤) انظر: شرح التصريح: ١٦٩/٢.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٨٥/٢-٧٨٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الثالث: أن المنادى أضيف إلى ما بعد كلمة (ابن) وكلمة (ابن) أقحمت بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير في: يا زيدَ بن سعيد، يا زيدَ سعيد. (١)

إن تأويل حركة الفتحة على المنادى جاءت من اعتبار المنادى النكرة مبني مع أن الاستعمال اللغوي ينقل لنا المنادى محركا بالفتحة، فيكون المنادى هنا بمثابة المنادى المضاف في تخصيصه، فحرك بالفتحة لدخول معنى الإضافة فيه، وما أفادته من تخصيص.

ويرى المبرد أن الضم أجود من الفتح، حيث قال(٢):"وذلك قولك: يا زيدَ بنَ عمرو فجعلت زيدًا وابنا بمنزلة اسم واحد، وأضفته إلى ما بعده، والأجود أن تقول: يا زيدُ بنَ عمرو، على النعت أو البدل، وإنما يجوز أن تقول: يا زيدَ بنَ عمرو، إذا ذكرت اسمه الغالب، وأضفته إلى اسم أبيه أو كنيته؛ لأنه لا ينفك من ذلك، فهو بمنزلة اسمه الذي هو له".

وقد يضاف المنادى إلى كلمة"ابن" واقعة بين صفتين لا علمين، نحو: يا شريفَ بن شريف، وقد اختلفوا أيضًا في جواز الضم والفتح، قال أبو حيان(٣):"....ويا وثنُ بنَ وثن، ويا كلبَ بن الكلب، ويا ضل بن ضل، فمذهب البصريين أنه لا يجوز في المنادى إلاّ الضم، ومذهب الكوفيين جواز الضم والفتح كحال العلمين، إذا كان بينهما (ابن) صفة".

لقد أوجب البصريون في سياق هذا التركيب، يا شريفُ بنَ شريف الضم؛ لأنهم قد اشترطوا لجواز الفتح والضم أن يكون المنادى علما مفردًا موصوفا بابن متصلا به كالأمثلة في المسألة السابقة، وفي أمثلة هذه المسألة، نحو: يا ضل بن ضل، انتفت العلمية في المنادى المتصل به كلمة ابن فوجب الضم. (٤)

أمّا الكوفيون فقد جعلوا هذا التركيب في النداء كتركيب المنادى الموصوف بابن مضافا للعلم فجوّزوا فيه الفتح والضم. (٥)

---

(١) انظر: شرح التصريح: ١٦٩/٢.

(٢) المقتضب: ٢٣١/٤.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢١٨٨/٤.

(٤) انظر: أوضح المسالك: ٢٣/٤، وشرح الأشموني: ١٤٤/٢.

(٥) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٧٩/٢، وهمع الهوامع: ٥٥/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذه المسائل المتقدمة في حال المنادى مع تابعه، أمّا تابع المنادى فله حالات بالنسبة للحركة الإعرابية:

القسم الأول: ما كان واجب النصب، وذلك في أحوال منها:

الحالة الأولى: أن يكون مضافا مجردًا من (أل): نحو: يا زيدُ صاحبَ عمرو، أو توكيدًا مضافًا نحو: يا تميمُ كلهم، [1]وفي وجوب نصبه خلاف قال أبو حيان: [2]"فإن كانت الإضافة محضه وجب النصب، وأجاز الكسائي والفراء، وأبو عبدالله الطوال وتبعهم ابن الأنباري الرفع في نعت مضاف إضافة محضة، نحو: يا زيدُ صاحبنَا، وأجرى الفراء التوكيد المضاف مجرى النعت المضاف إضافة محضة فأجاز فيه الرفع والنصب، نحو: يا زيدُ نفسَه، ونفسُه، وتقول: يا تميمُ كلَّهم وكلُّهم، ومذهب سيبويه والجمهور وجوب النصب والنعت بالمضاف المذكور".

فالنعت المضاف للمنادى واجب النصب عند جمهور النحويين، [3] ونصبه لأنه في إضافته كأنه قام مقام المنادى، قال سيبويه[4]:"لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت: يا أخونا تريد أن تجعله في موضع المفرد، وهذا لحن، فالمضاف إذا وُصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته؛ لأن هنا وصف لمنادى في موضع نصب، وقال الخليل رحمه الله: وسألته عن يا زيدُ نفسَه، ويا تميم كلهم، ويا قيسُ كلهم، فقال: هذا كله نصب، كقولك: يا زيدُ ذا الجمة" فهو منصوب في جميع تأويلاته على لفظ المنادى أو موضعه "أي: إن جعلته على اللفظ فاللفظ نصب، وإن حملته على الموضع، فالموضع نصب، فلا سبيل إلى غيره إذا كان النداء واحدًا".[5]

أمّا الكوفيون فقد جوّزوا فيه الرفع، وذلك بإتباع الوصف على لفظ المنادى المبني على الضم، وهو قول الفراء[6] والكسائي وغيرهما من الكوفيين، والرفع

---

(١) انظر: أوضح المسالك: ٣٣/٤.

(٢) ارتشاف الضرب: ٢١٩٨/٤.

(٣) الأصول في النحو: ٣٤٤/١، وانظر: شرح المفصل: ٤/٢.

(٤) الكتاب: ١٨٤/٢.

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٣١/١.

(٦) انظر معاني القرآن: ٣٥٥/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على تقدير: كلكم مدعو، على أنه مبتدأ خبره محذوف، والنصب على تقدير: كلكم دعوت، منصوب بفعل مضمر. (١)

وتقدير الخبر في تسويغ الرفع على أنه ليس وصفا للمنادى، أو النصب بتقدير الفعل: دعوت، فهذا كله واضح من حرف النداء "يا " لأنها تضمنت في معناها الدعاء والنداء.

الحالة الثانية: ما يعطي تابعا ما يستحقه إذا كان منادى مستقلا، وهو البدل، والمنسوق المجرد من (أل)، وذلك لأن البدل على نية تكرير العامل والعاطف كالنائب عن العامل(٢)نحو: يا زيدُ وخيرًا من عمرو، في العطف وقد اختلف النحويون في وجوب نصبه قال أبو حيان: (٣)"وأجاز الفراء في المعطوف المضاف الرفع قياسًا، نحو: يا زيدُ وغلامُ بشر، وحكم العطف بالمطول حكم النعت بالمضاف، فيجب نصبه، تقول: يا زيدُ وخيرًا من عمرو (أقبلا) وهذا مذهب الجمهور".

فالمعطوف المضاف عند الجمهور بحكم الوصف المضاف في وجوب نصبه، وذلك إن كان معطوفا على زيد فهو نصب على المحل، وإن كان على غير زيد فهو نصب أيضًا؛ لأن العطف على نية تكرار (يا) في النداء، تقول في يا زيد ذا الفضل: يا ذا الفضل.(٤) والمعطوف هنا كونه مضافا عومل في النصب كأنه هو المنادى.

والكوفيون قد جوزوا رفع المعطوف على المنادى، على الإتباع لحركة المنادى قبله. (٥)

إن نصب المعطوف على محل المنادى فهو موافق لما درج عليه النحويون في نصب المنادى المضاف، فالمعنى يستقيم لو جعلنا المعطوف نفسه هو المنادى؛

---

(١) انظر: شرح التصريح: ١٧٤/٢.

(٢) اوضح المسالك: ٢٣٦/٤، وانظر: شرح ابن عقيل: ٢٤٤/٢.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢١٩٨/٤.

(٤) انظر: الكتاب: ١٩٣/٢، وشرح المفصل: ٤/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن: الفراء، ٣٥٥/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لأن العطف هنا من صفات المنادى على وجه الحقيقة، فإذا قلنا: يا زيد وخيرًا من عمر، فإن المعطوف، "خيرًا من عمر" كأنه وصف لزيد.

والقسم الثاني: من أقسام تابع المنادى، ما يجوز فيه الرفع والنصب، وهو تابع المنادى المفرد العلم نحو: يا زيدُ، والنكرة المقصودة نحو: يا رجلُ، فتابعه يجوز فيه الرفع والنصب، سواء أكان نعتًا أم بيانًا، أم توكيدًا، أم معطوفًا، وفي التابع المعطوف خلاف في جواز رفعه ونصبه قال أبو حيان: [1] "وإن كان" ذو (أل) عطف على نكرة مقبل عليها، فلا يجوز فيه على مذهب الأخفش ومن تبعه إلاّ الرفع، وهو محجوج بقولهم: يا فسقُ الخبيثُ والخبيثَ، بالرفع والنصب، والرفع في ذي (ال) راجح عند الخليل وسيبويه والمازني، ومرجوح عند أبي عمرو ويونس وعيسى والجرمي، وأما المبرد ففي المقتضب أنه ذهب إلى اختيار مذهب أبي عمرو وأصحابه".

يتبع المنادى معطوف فقد ورد فيه الرفع والنصب فاختلف النحويون في الراجح: الرفع أم النصب، وفي ذلك قولان:

الأول: ترجيح الرفع على النصب، وهو مذهب الخليل وسيبويه والمازني قال سيبويه[2]:"ويقوي ذلك كله أن يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول: يا فاسقُ الخبيثُ".

ويعلل رضي الدين الاستراباذي اختيار الخليل للرفع وذلك احتكامًا للمعنى بقوله[3]:" قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع"أي في المنسوق ذي اللام، وإنّما اختار الرفع مع تجويز النصب، نظرًا إلى المعنى؛ لأنه منادى مستقل معنى، وإنْ لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع أولى تنبيهًا على استقلاله معنى كما في يا أيها الرجل".

---

(١) ارتشاف الضرب: ٤/٢٢٠٠-٢٢٠١.

(٢) الكتاب: ٢/١٩٩.

(٣) شرح الرضي: ١/٣٦٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالمعطوف على المنادى حسب تعليل الرضي هو مقصود بالنداء بنفسه، مستقلا في معناه، إذ تناديه فتقول: يا الصادق، لكن لا يجوز مباشرة أداة النداء له؛ لأنه معرف بالألف واللام.

الثاني: النصب، وهواختيار أبي عمرو بن العلاء، ويونس، وعيسى، والجرمي: وذلك لأن "ما فيه (أل) لم يل حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولي الحرف"(١)، واختار المبرد النصب، وهو عنده أحسن من الرفع. (٢)

وقد تجسد هذا الخلاف فيما أوله النحويون، من قوله تعالى:﴿يا جبالُ أوّبي معه والطيرَ﴾،(٣) وقد قرئت بالرفع "والطيرُ"

وفي تأويل النصب آراء:

الأول: أنها عطف على موضع المنادى (يا جبالُ) (٤)

الثاني: نصب "الطيرَ" على إضمار فعل تقديره:"وسخرنا الطيرَ" وهو قول أبي عمر الجرمي. (٥)

الثالث: نصب (الطيرَ) على أنه مفعول معه وبه قال الكسائي. (٦)

وقد رجح أبو حيان الرأي الأول في عطفه على موضع (يا جبالُ)، وقد ضعَّف رأي الكسائي في نصبه على المفعول معه فقال(٧):"وهذا لا يجوز لأن ما قبله معه ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلاّ على البدل أو العطف، فكما لا يجوز: جاء زيد مع عمرو ومع زينب إلاّ بالعطف كذلك هنا".

أمّا الرفع فهي قراءة السلمي وابن هرمز وأبو يحيى، وأبو نوفل ويعقوب وابن أبي عبلة وجماعة من أهل المدينة وعاصم(٨).

---

(١) انظر: شرح الرضي: ٣٦٥/١.

(٢) المقتضب: ٢١٣/٤.

(٣) سورة سبأ: ١٠.

(٤) الكتاب: ١٨٧/٢.

(٥) تفسير البحر المحيط: ٢٦٣/٧، وانظر: معاني القرآن: الأخفش ٢٦٢/٢-٢٦٣، والمقتضب: ٢١٢/٤.

(٦) المقتضب: ٢١٢/٤.

(٧) تفسير البحر المحيط: ٢٦٣/٧.

(٨) النشر في القراءات العشر: ابن الجزري: ٣٤٩/٢، وانظر: تفسير البحر المحيط: ٢٦٣/٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد تأول النحويون قراءة الرفع في الأوجه التالية:

الأول: عُطف (الطيرُ) على لفظ (يا جبالُ) وهو رأي سيبويه، حيث تكلمت به العرب كثيرًا، كما أن القياس يقتضي بأن :(الطيرُ) معرف بالألف واللام ولا ينادى المعرف بالألف واللام إلاّ أن يكون معطوفا على منادى قبله مفرد علم. (١)

الثاني: أن يكون "الطيرُ" مرفوعًا بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: الطيرُ تؤوب(٢).

الثالث: أن يكون "الطيرُ" معطوفا على الضمير في "أوِّبي" وهو تأويل رجحه النحاس. (٣)

والرأي الراجح فيها هو رأي سيبويه؛ لأن العطف فيه في إشراك الجبال والطيرَ في الفعل "أوبي" وقيل في معناه: قلنا للجبال سبحي والطيرَ، أو ارجعي معه، أو تصرفي كما يتصرف، مع إشراك الطير فيه. (٤)

إن الخلافات في تابع المنادى تكشف لنا عن مدى عناية النحويين في تقعيد القواعد، والإحاطة بكل ما يمكن أن يرد في الاستعمال اللغوي من خلال هذا الأسلوب، فنجد قواعد كثيرة في تابع المنادى وصوره؛ وذلك متأت من إعطاء المنادى موقعين إعرابيين: إعراب على اللفظ، وإعراب على المحل، فكان كذلك في تابع المنادى، في أن يتبع متبوعه على المحل أو اللفظ.

الخلاف في "اللّهم":

للفظة "اللّهم" ثلاثة أوجه استعمالية بحسب السياق الذي ترد فيه وهي: (٥)

الأول: تستعمل للنداء المحض، نحو: اللّهم أثبنا.

الثاني: تستعمل لتمكين الجواب في نفس السائل، نحو: اللّهم نَعَمْ.

---

(١) انظر: الكتاب: ١٨٧/٢.

(٢) تفسير البحر المحيط: ٢٦٣/٧، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: العكبري ١٤٠٦٨/٢.

(٣) إعراب القرآن: ٦٥٨/٢.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن: تفسير القرطبي، ٥٣٤٧/٦.

(٥) انظر: شرح التصريح: ١٧٢/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الثالث: تستعمل دليلا على الندرة، وقلة وقوع المذكور، نحو: أنا أزورك اللهم إلاّ إذا لم تدعني.

والذي يخص هذه المسألة: الاستعمال الأول، وهو استعمالها للنداء، وقد اختلف النحويون في مسألتين فيها: الأولى: مباشرة (يا) لها، والثانية: تفسير الميم فيها، قال أبو حيان[1]:"وإن كان "اللهم" جاز نداؤه، إلاّ أنه لا يباشر (يا) في مذهب البصريين، وزعموا أن الميم المشددة في آخره عوض من حرف النداء فلا تجتمعان، وأجاز الكوفيون أن تباشره (يا) وعندهم أن الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدروها (أُمِنَّا بِخير)".

يرى البصريون أن الميم عوض من حرف النداء المحذوف، [2] ولا يجوز دخول حرف النداء على هذه الصيغة (اللهم)، ونقل سيبويه قول الخليل فقال[3]:" قال الخليل رحمه الله: اللهم نداء، والميم هنا بدل من (يا)، فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها".

فـ "اللهم" جاءت في هذه الصيغة ولم تستخدم إلاّ في نداء الله سبحانه وتعالى" ومن الدليل على أن الميم بدل من (يا) أنك لا تقول: أخزى اللهم فلانا، وإنما تقول: اللهم في حال النداء، [4] فيكون الأصل في "اللهم" :يا اللـه، دخلت الميم على لفظ الجلالة فحذف حرف النداء، وكانت الميم عوضا منه، والوظيفة النحوية لكلا اللفظين واحدة في دلالتهما على نداء الله سبحانه وتعالى، ولا يجمع بين (الياء واللهم) إلاّ في ضرورة الشعر. [5].

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢١٩١/٤.

(٢) انظر: الإنصاف: ٣٤٢/١.

(٣) الكتاب: ١٩٢/٢.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٤١/١-٣٤٢، وانظر: المقتضب: ٢٣٩/٤، والأصول في النحو: ٣٣٨/١.

(٥) انظر: الإنصاف: ٣٤٣/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا الكوفيون: فالميم عندهم بقيةُ جملةٌ محذوفةٌ، قدروها بـ "يا اللّه أمُنّا بخير"[1]، حيث حذف بعض الكلام للخفة، وبقية الميم دالة على بقية الجملة قياسا على الحذف الذي دخل بعض التراكيب نحو: هلمَّ وعمَّ. [2]

ولما كانت الميم ليست عوضًا من حرف النداء جاز عندهم مباشرة (يا) لهذه الصيغة استنادًا إلى ما سمع عن العرب. [3]

وما ذهب إليه الكوفيون وما احتجوا به ضعفه بعض النحويين، إذ لا يستقيم معه هذا التقدير على أنه دعاء بالخير، فقد يكون دعاء بالشر، نحو: اللهم أهلكه، ومنه قوله تعالى:﴿وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم﴾[4]، فكيف يستقيم الدعاء بالخير على تقدير الكوفيين، مع الدعاء في هذه الآية بالشر "أمطر علينا".[5]

وتستوقفنا صيغة "اللهم" مع مقارنتها مع الأصل الذي افترضه البصريون "يا الله"، فالدعاء بصيغة "اللهم" تحمل قيمة دلالية عظيمة تكشف عن مدى تقرب الداعي من الله سبحانه وتعالى، وذلك أن هذه اللفظة تجمع صفات الله سبحانه وتعالى، كما أشار إلى ذلك أبو حيان في تفسير قوله تعالى :﴿قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير﴾[6]، حيث قال: [7] "ومن قال: اللهم فقد دعا بجميع أسمائه كلها، وقال الحسن: اللهم مَجمع الدعاء، ومعنى "اللهم" هو الله زيدت فيه الميم فهو الدعاء، فهو الاسم العلم المتضمن بجميع أوصاف الذات"، فكلام أبي حيان يكشف لنا عن الفرق بين (يا الله) و(اللهم)، فالميم تحمل قيمة دلالية، وهي تعظيم الله سبحانه وتعالى بما تضمنته هذه اللفظة من

---

(١) انظر: الإنصاف: ٣٤١/١.

(٢) انظر: شرح التصريح: ١٧٢/٢، وانظر: الإنصاف: ٣٤١/١-٣٤٢.

(٣) انظر: شرح المفصل: ١٧/٢.

(٤) سورة الأنفال: ٣٢.

(٥) انظر: الإنصاف: ٣٤٤/١-٣٤٥.

(٦) سورة آل عمران: ٢٦.

(٧) تفسير البحر المحيط: ٤١٩/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

صفاته، فعلى هذا لا تكون الميم عوضا من حرف النداء، فقد أظهرت الدراسات السامية المقارنة أن الميم هي علامة الجمع، وذلك من خلال الأصول المشتركة، فكلمة "اللهم" تشبه "إلوهيم" (*elohim*ʾ) في العبرية، وقد جاء هذا اللفظ من أصل (*el*ʾ) والتي تعني في اللغات السامية: (إله) [١]، فالياء والميم هي علامة الجمع في العربية ، فنستطيع من خلال هذا الأصل تفسير "اللهم" حيث إن الميم للتفخيم وليست للعوض، وهي نظير الياء والميم في العبرية. [٢]

الخلاف في نداء ما فيه (ال):

النداء في استعماله كأسلوب إنشائي، يفيد تخصيصا بالقصد والإقبال، فهو قريب من التعريف،[٣]من هنا فقد اختلف النحويون في نداء المعرف بالألف واللام، نحو: الرجل، والغلام، قال أبو حيان[٤]:"وإن كان غير هذا (بأل) فثلاثة مذاهب: الجواز مطلقا، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين، والمنع مطلقا إلاّ في ضرورة الشعر، وهو مذهب البصريين، والتفصيل بين أن يكون ذو (أل) مشبَّها به فيجوز، نحو: يا الأسد شدة، أو ليس مشبها به فيمتنع فلا يقال: يا الرجل وهو مذهب ابن سعدان".

يستند الكوفيون في ما يجوزون من نداء المعرف بالألف واللام إلى السماع والقياس، [٥] فالسماع نحو قول الراجز:

فيا الغلامان اللذان فرَّا

إياكما أن تكسبانا شرًّا[٦]

---

(١) انظر: ظاهرة التانيث بين اللغة العربية واللغات السامية: اسماعيل عمايرة، مركز الكتاب العلمي، عمان، ط١، ١٩٨٧، ص ٤٣.

(٢) انظر: دروس اللغة العبرية، ربحي كمال، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٦، ٥١٦ – ٥١٧ .

(٣) شرح المفصل: ٨/٢.

(٤) ارتشاف الضرب: ٢١٩٣/٤.

(٥) انظر: الإنصاف: ٣٣٦/١-٣٣٧، وانظر: شرح الرضي: ٣٨٢/١.

(٦) لم ينسب هذا الرجز لقائل: انظر: المقتضب: ٢٤٣/٤، والإنصاف: ٣٣٨/١، وشرح التصريح: ١٧٣/٢، وشرح المفصل: ٩/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ففي هذا الشاهد باشرت (يا) منادى معرفا بـ (أل): (الغلامان) أمّا القياس فهم يرون أنه جاز نداء لفظ الجلالة، فتقول : يا الله، بالإجماع فيجوز قياسًا على ذلك نداء كل اسم معرف بـ (أل) فيجوزون: يا الرجل، يا الولد[1].

أمّا البصريون فلا يجوز عندهم مطلقا نداء المعرف بـ (أل)؛ قال سيبويه[2]:"واعلم أنه لا يجوز نداء اسمًا فيه الألف واللام البتة"؛ وذلك لأن النداء يفيد تعريفًا فلا يجوز الجمع بين تعريفين قال المبرد: [3]"واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا وذاك، ولا يدخل تعريف على تعريف، فمن ثم لا تقول: يا الرجل تعال".

أما الرجز الذي احتج به الكوفيون لجواز نداء المعرف (بأل)، فقد قدره البصريون على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، فيكون التقدير: يا أيها الغلامان، ووروده في الشعر عندهم ضرورة لا تجوز في غير الشعر، [4]وقد استثنى البصريون من هذا الحكم شيئين: [5]

الأول: نداء لفظ الجلالة "الله"؛ إذ إن (أل) أصبحت وكأنها جزء من بنية الكلمة، فيجوز قطع الهمزة ووصلها، "وذلك أن العرب تخلصت من المقطع المكروه عن طريق قطع الهمزة فيه: يا الله [6]

الثاني: الجملة المسمى بها عن طريق الحكاية، كأن نسمي: يا الرجل قائم أقبل.

أمّا **القول الثالث:** فقد نظر فيه أصحابه إلى الاسم المعرف (بأل) فإذا كان اسم جنس مشبه به جاز نداؤه، نحو: يا الخليفة هيبة، ويا الأسد شدة، على تقدير: يا

---

(١) الإنصاف: ٣٣٩/١، وانظر: شرح التصريح: ٩/٢.

(٢) الكتاب: ١٩٥/٢.

(٣) المقتضب: ٢٣٩/٤.

(٤) الإنصاف: ٣٣٨/١.

(٥) همع الهوامع: ٤٧/٣٢-٤٨.

(٦) أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية: يحيى القاسم، مجلة أبحاث اليرموك: م١١ ، ع ١٩٩٣/٢، ص ١٦٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مثل الاسد ويا مثل الخليفة، وإذا كان غير مشبه فلا يجوز نداؤه، [1]واختاره ابن مالك. [2]

يمكن القول بعد بسط الأقول في هذه المسألة: إن النحويين منعوا نداء المعرف بـ (أل) لكراهة اجتماع تعريفين على الاسم الواحد، مع أن العَلَم وهومعرفة يجوز نداؤه، فيجتمع تعريفان: تعريف العلمية وتعريف النداء، لكن المسألة النحوية في تفسير منع ذلك تتعلق بطبيعة حرف النداء؛ إذ إن وظيفته النحوية والغرض منه التنبيه، ودعوة المنادى، فيكون معه مد للصوت، فالعلة في عدم نداء المعرف بأل، هي: الثقل الحاصل من ندائه، كما أنه لا يمكن مد الصوت مع حرف النداء.

وهذا الثقل راجع لعلة صوتية حيث إن مباشرة أداة النداء (يا) للاسم المحلى بـ (أل) يؤدي إلى تشكل مقطع مرفوض في العربية وهو مقطع ثلاثي طويل مغلق مكون من (ص ح ط ص) ففي نداء المحلى بـ(أل) نحو: يا الحارث: *yāl ḥā ri ṯu*.

يتشكل المقطع المرفوض من المقطع (*yāl*) (ص ح ط ص)، مما أدى إلى تخلص الفصحى من هذا المقطع وذلك بمنع نداء الاسم المحلى بـ (أل) التعريف[3].

وللتخلص من إشكالية الجمع بين حرف النداء والاسم المعرف (بأل)، لجأوا إلى (أيْ مع هاء التنبيه)، فيقال: يا أيها، وقد تضم الهاء وهي لغة بني مالك من بني أسد حيث قالوا :يا أيهُ الرجل، ويا أيتهُ المرأة. [4]

فـ (أي) لازمه مع المحلى (بأل)، والاسم المقصود بالنداء على وجه الحقيقة هو المعرف (بأل) فلا يجوز فيه إلاّ الرفع، قال المبرد[5]:" فإذا قلت: يا أيها الرجل لم يصلح في الرجل إلاّ الرفع؛ لأنه المنادى في الحقيقة و(أيٌّ) مبهم متوصل به إليه".

---

(١) انظر: همع الهوامع: ٤٨/٣.

(٢) أوضح المسالك: ٣٢/٤، وشرح التصريح: ١٧٣/٢.

(٣) انظر: أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة: ١٦٥-١٦٦.

(٤) تفسير البحر المحيط: ٩٣/١.

(٥) المقتضب: ٢١٦/٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالتركيب: حرف النداء +أيٌّ + المنادى، في جملة النداء، تكشف لنا عن العلة في عدم جواز نداء المعرف (بأل)؛ وذلك لثقل في النداء، فكانت (أي) مخلصة لهذا الثقل المتأتي من الألف واللام، بتشكيل المقطع المرفوض وتتكون أيها من: أي (والتي هي حرف النداء) + هاء التنبيه، والهاء لحقت حرف النداء (أي) لزيادة تنبيه المدعو، فتكون (أي) توكيدًا لحرف النداء قبلها، ويتضح ذلك من قول سيبويه[1]:"وأما الألف والهاء اللتان لحقتا أي توكيدًا، فكأنك كررت (يا) مرتين إذا قلت : يا أيها".

الخلاف في المنادى المكرر:

يطالعنا في أسلوب النداء تركيب يكون فيه المنادى مكررًا، يتكون من اسمين الثاني منهما مضاف، نحو: يا زيدُ زيدَ عمرو، وقد جاء هذان الاسمان محركين بالفتح والضم، وقد اختلف النحويون في هذه المسألة، ونقل أبو حيان هذا الخلاف بقوله[2]:"وأكثر النحويين يجعل في:(يا زيدُ زيدَ) بدلا، قال ابن مالك: وذلك عندي غير صحيح وإذا تكرر لفظ المنادى وكانا علمين، جاز في المنادى الضم على أنه منادى مفرد، وهو الوجه والأكثر، وتنصب الثاني على أنه منادى ثان مضاف، أو مفعولا بإضمار أعني، أو عطف بيان أو توكيدًا".

فتكرار لفظ المنادى بالنسبة لحركته الإعرابية يكون على حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون كلا الاسمين محركًا بالضم، نحو: يا زيدُ زيدُ، فالاسم الأول منادى مبني على الضم، والثاني يتبعه في الحركة على أنه بدل أو توكيد أو عطف بيان. [3]

---

(١) الكتاب: ١٩٧/٢.

(٢) ارتشاف الضرب: ٢٢٠٣/٤-٢٢٠٤.

(٣) همع الهوامع: ٥٨/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

في حين يرى ابن مالك أن الاسم الثاني لا يكون إلاّ منصوبًا، على اعتبار أنه منادى ثان منصوب، أو مفعولٌ منصوب بإضمار الفعل "أعني"، ولا يجوز فيه الرفع. (١)

الحالة الثانية: أن يكون الاسمان منصوبين، نحو: يا زيدَ زيدَ عدي، وفي توجيه نصب المنادى ثلاثة أقوال:

الأول: نُصب المنادى (زيدَ) لإضافته للاسم الذي يلي زيد "عدي" على أن الاسم الثاني "زيدَ" قد أقحم بين المضاف والمضاف إليه، والاسم الثاني توكيد للمنادى، ولا تأثير له في المضاف إليه، وهو مذهب سيبويه حيث قال(٢):"وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبًا، فلما كرروا الاسم توكيدًا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا".

وهذا القول بالفصل بين المضاف والمضاف إليه، مخالف لما عليه جمهور النحويين من منع الفصل بينهما؛ لأنهما بحكم الكلمة الواحدة، (٣)وذهب بعض النحويين إلى أنه لا يجوز الفصل بينهما إلاّ بالظرف. (٤)

الثاني: أن المنادى مضاف في الأصل إلى الاسم الذي أضيف إليه الثاني، وقد حذف المضاف إليه لدلالة الثاني عليه، والتقدير: يا زيدَ عدي زيدَ عدي، وهورأي المبرد، (٥) ويكون (زيد) الثاني بدلا أو عطف بيان.

الثالث: أن حركة الفتحة التي على آخر المنادى هي: حركة بناء على تركيب الاسمين المتكررين،فهما مركبان كتركيب (خمسةَ عشر) مضافان لما بعدهما، وهو مذهب الأعلم، فالاسم المركب مبني على فتح الجزئين في محل نصب منادى لأنه مضاف. (٦)

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٣٢٠-١٣٢١.

(٢) الكتاب: ٢/٢٠٦.

(٣) انظر: شرح التصريح: ٢/١٧١.

(٤) شرح الرضي: ١/٣٨٧، وانظر: همع الهوامع: ٣/٥٨.

(٥) المقتضب: ٤/٢٢٧.

(٦) انظر: شرح التصريح: ٢/١٧١، وشرح الأشموني: ٢/١٥٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى المبرد أن الأجود في المنادى أن يحرك بالضم، للتخلص من تأويل النصب بالحذف، يقول[1]:" الأجود: يا تيمُ تيمَ عدي لأنه لا ضرورة فيه ولا حذف، ولا إزالة شيء من موضعه".

وعلى هذا يمكن القول: إن تكرار المنادى يحمل قيمة دلالية في زيادة التوكيد علىالمنادى، وشد انتباهه أكثر، حيث يتفق مع ما ذهب إليه سيبويه من أن الاسم الثاني توكيد للمنادى. [2]

الخلاف في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

من أنواع المنادى: المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وفيه قواعد مختلفة، وقد قسمه النحويون إلى أربعة أقسام، بحسب حالة ياء الإضافة في الاسم المنادى:

القسم الأول: ما كان فيه لغة واحدة، وهو المنادى المعتل، نحو: يا قاضيَ، فيجب فيه ثبوت الفتح على ياء المتكلم [3]؛ لأن حذفها -أي الياء- يؤدي إلى اللبس، وتسكينها يؤدي إلى التقاء الساكنين، وتحريكها بالضم أو الكسر يؤدي إلى ثقل في نطقها، فلم يبق إلاّ حركة الفتح. [4]

القسم الثاني: وهو ما كان فيه لغتان، وهو الوصف المُشبِه للفعل، فياؤه ثابتة، وتحرك بالفتح أوالسكون نحو: يا مكرميَّ، يا ضاربيْ. [5]

القسم الثالث: ويضم كل اسم مضاف إلى ياء المتكلم، عدا ما يندرج تحت القسمين: **الأول والثاني**، ولم يكن أبًا أو أمًا، نحو: يا غلامي، وفيه لغات ست وقد ورد ذكر أكثرها في القرآن الكريم وهي:

---

(١)المقتضب ٤/٢٢٩.

(٢) الكتاب: ٢/٢٠٦.

(٣) انظر: أوضح المسالك: ٤/٣٦.

(٤) انظر: شرح التصريح: ٢/١٧٧.

(٥) أوضح المسالك: ٤/٣٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأولى: حذف ياء الإضافة والاكتفاء بالكسرة نحو قوله تعالى:﴿ قل يا عبادِ الذين آمنوا اتقوا ربكم﴾[1] حذفت الياء تشبيهًا بياء (قاضي)، ولا يلحقها التنوين؛ لأنها ياء بعد كسر ساكنة في اسم، [2] ولم تثبت ياء الإضافة مع النداء؛ لأنها بمنزلة التنوين، قال سيبويه[3]:"واعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء، كما لم يثبت التنوين في المفرد؛ لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين؛ لأنها بدل من التنوين"، وقد عدها بعض النحويين اللغة الأجود، [4] وقد عدها بعضهم الأفصح والأكثر. [5]

الثانية: ثبوت الياء ساكنة، نحو قوله تعالى﴿يا عبادي لا خوف عليكم﴾[6]،وهي لغة لبعض العرب[7] حكاها يونس، [8] وذلك أن الياء اسم بمنزلة زيد، فقولنا: يا غلامي، بمنزلة، يا غلامَ زيد. [9]

الثالثة: ثبوت الياء مفتوحة، نحو قوله تعالى:﴿ يا عبادِيَ الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله﴾.[10]

الرابعة: قلب الياء ألفا، نحو قوله تعالى: ﴿أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله﴾[11] والأصل فيها: يا حسرتيَ، بكسر التاء وفتح الياء، ثم قيل: يا حسرتَيَ بفتحهما، ثم قيل: يا حسرتا بقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن

---

(١) سورة الزمر: ١٠.

(٢) الكتاب: ١٨٥/٤.

(٣) الكتاب: ٢٠٩/٢.

(٤) انظر: الكتاب: ٢٠٩/٢، والمقتضب: ٢٤٥/٤.، وشرح المفصل: ١١/٢.

(٥) معاني القرآن: الفراء ٩٠/١، المقرب: ١٨٠/١، أوضح المسالك: ٣٧/٤، وشرح الأشموني: ١٥١/٢.

(٦) سورة الزخرف: ٦٨.

(٧) الكتاب: ٢١٠/٢، وانظر: شرح الأشموني: ١٥٦/٢.

(٨) الأصول في النحو: ٣٤٠/١.

(٩) المقتضب: ٢٤٧/٤.

(١٠) سورة الزمر: ٥٣.

(١١) سورة الزمر: ٥٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الألف أخف من الياء[١]؛ لأن في نطق الياء المفتوحة وما قبلها كسرة ثقلًا، فأبدلت الكسرة فتحة، ويرى ابن يعيش أن في لغة طيىء يبدلون الياء الواقعة بعد كسرة ألفًا، [٢]ويبين برجشتراسر ما طرأ على هذه الصيغة حيث قال[٣]:"ويدل عليه ما نشاهده في رسم القرآن، من الياء بدل الألف، في: "يا حسرتي" فنرى من ذلك أن الفتحة كانت ممالة في لهجة الحجاز، فلم تكن فتحة النصب، بل كانت عنصرًا، فالمرجع أن أصل الفتحة الممدودة في :"يا حسرتيَ"، صوت مثل حرف الندبة في نحو:" وازيداه"، ثم تلقوه كأنه فتحة النصب الممدودة على الوقف بغير تنوين".

فقلب الياء ألفًا في النداء تحمل معنى الاستغاثة، كما أشار إلى ذلك الفراء بقوله[٤]:"وقوله: يا حسرتيَ، ويا ويلتيَ، مضاف إلى ياء المتكلم، يحوّل العرب الياء إلى الألف في كل كلام معناه: الاستغاثة، يخرج عن لفظ الدعاء".

لكن نحو:" يا حسرتي" و"يا ويلتي" تحمل معنى التوجع أكثر من الاستغاثة.

الخامسة: حذف الألف والاجتزاء بالفتحة، [٥] نحو: يا صاحبِ، والمقصود : يا صاحبي، وقد عدها رضي الدين الاستراباذي لغة شاذة[٦].

السادسة: حذف الألف وبقاء الاسم مضمومًا على نية الإضافة: وذلك في قراءة من قرأ:﴿ربُّ السجن أحب إليّ﴾[٧]، وقال سيبويه[٨]:"وبعض العرب يقول: يا ربُّ اغفر لي، ويا قوم لا تفعلوا"، وقد قال فيها النحاس: إنها لحن حيث لا يجوز، "رجلٌ أقبل" حتى يقول: يا رجلُ أو ما أشبهه".[٩]

---

(١) شرح التصريح: ٢/١٧٧.

(٢) شرح المفصل: ٢/١١.

(٣) التطور النحوي للغة العربية: ١٣٠.

(٤) معاني القرآن: ٢/٤٢١.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٥١.

(٦) شرح الرضي: ١/٣٩٠.

(٧) سورة يوسف: ٣٣.

(٨) الكتاب: ٢/٢٠٩.

(٩) إعراب القرآن: ٢/٣٨٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن استعمال المنادى مضافا مجيئه بلفظة (أب) أو (أم) مضافا إلى ياء المتكلم وفي هذا عشر لغات (لهجات)، الستة السابقة ويضاف إليها الأوجه الآتية:[1]

١- تعوض ياء الإضافة بتاء تأنيث مكسورة، نحو قوله تعالى:﴿يا أبتِ لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر﴾.[2]

٢- تعوض ياء الإضافة بتاء مفتوحة، نحو: يا أبتَ.

٣- تعوض ياء الإضافة بتاء مضمومة نحو: يا أبتُ.

٤- تعوض ياء الإضافة بتاء متبوعة بألف، نحو: يا أبَتا.

وقد اختلف النحويون في الوجه الأول منها: (يا أبتِ)، والخلاف في هذه التاء، قال أبو حيان[3]:"وتقول: يا أبتِ ويا أمتِ، وهذه التاء عوض من ياء الإضافة عند البصريين فلا تجتمعان إلاّ في ضرورة، وأجاز الجمع بينهما في الكلام كثير من الكوفيين، وتكسر التاء وتفتح، وقريء بهما، والكسر أفصح، واختلفوا في ضمها، فأجاز الفراء وأبو جعفر النحاس، ولم يجزه الزجاج".

إن الخلاف في (يا أبتِ) متأت من اختلاف حركة هذه التاء، واللغات الواردة فيها بالفتح، وبالضم، وبالكسر، والشائع فيها أن تكون مكسورة وهي الأفصح، [4] أمّا الرفع فقد أجازه كل من الفراء، [5] وأبو جعفر النحاس[6].

والتاء (تاء التأنيث) عوض من ياء الإضافة وهو قول البصريين، [7]ودليل ذلك أنهما لا تجتمعان، وقد أبدلت التاء؛ "لأنها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علّامة ونسّابه، والأب والأم مظنتا التفخيم".[8]

---

(١) انظر: اوضح المسالك: ٣٨/٤.

(٢) سورة مريم: ٤٢.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢٢٠٨/٤.

(٤) المقتضب: ٢٦٢/٤.

(٥) معاني القرآن: ٣٢/٢.

(٦) معاني القرآن: ٨٨/٣.

(٧) الكتاب: ٢١٠/٢-٢١١، وانظر: شرح التصريح: ١٧٩/٢.

(٨) شرح الرضي: ٣٩١/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد نقل سيبويه عن الخليل أن هذه التاء بمنزلة الهاء، ويوقف عليها بالهاء، ويعلل الزمخشري تعويض التاء من ياء الإضافة بقوله[1]:"فإن قلت: فَلِمَ ساغ تعويض تاء التأنيث من باب الإضافة، قلت: لأن التأنيث والإضافة يتناسبان في أن كل واحد منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره".

أمّا المسألة الأخرى في المنادى المضاف والتي اختلف فيها النحويون، فهي: المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم، وذلك نحو: يا ابن أمي.

فالمنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم لا يجوز معه حذف ياء المتكلم؛ لأن النداء لم يقع على الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، ولكن سمع عن العرب مع ابن أمي وابن عمي أوجه أربعة، وهي: [2]

١- يا ابن أمي، بإثبات الياء.

٢- يا ابن امَّ، بالفتح بعد حذف الياء.

٣- يا ابن امِّ، بالكسر بعد حذف الياء.

٤- يا ابن أما، بإطلاق الألف بعد حذف الياء.

وقد اختلف النحويون في توجيه حركة (أم وعم)، قال أبو حيان: [3]"وإذا أضيف (ابن) أو (ابنة) إلى (أمّ) أو (عمّ) مضافا إلى الياء، فالغالب الاستعمال دون "يا" بفتح الميم أو كسرها، فأما الفتح فذهب سيبويه والبصريون إلى أنهما اسمان جعلا اسمًا واحدًا مركبًا كـ (بعلبك) وبنيا على الفتح، وقيل: الأصل: يا ابنَ أُمَّي بفتح ما قبل الياء، وانقلبت ألفا وحذفت، وهذا قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة، قالوا: أصله عمي: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا فحذفت لكثرة الاستعمال، ووجه جواز حذفها أن التي انقلبت عنها، وهي الياء يجوز حذفها، فكذلك يجوز حذف ما انقلبت عنه، وهي الألف، وهذا الخلاف في (ابن أمّ)، وأما الكسر فظاهر قول الزجاجي وغيره، أنه مما اجتزيء فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من (أمّ) بغير تركيب".

---

(١) الكشاف: ١٢٢/٢.

(٢) انظر هذه الأوجه في: شرح المفصل: ١٢/٢-١٣.

(٣) ارتشاف الضرب: ٢٢٠٧/٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالاسم المضاف إلى المضاف إلى الياء فيه لغتان: الفتح والكسر، والخلاف فيها بتوجيه الحركة، ففي توجيه حركة الفتح قولان:

الأول: فسر سيبويه حركة الفتح على الاسمين على أنهما اسمان بمنزلة اسم واحد مركب، والفتحة فتحة بناء حيث قال[1]:"وقالوا: ابن أمّ وابن عمّ فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأن هذا كثير في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلامي" فهو مركب تركيبًا مزجيًا، والفتحة في ابن فتحة إعراب، حرك تبعا للأول[2] وهو مذهب جمهور البصريين.[3]

الثاني: الأصل في هذا التركيب (يا ابنَ أُمًّا)، بقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، حذف الألف للتخفيف وبقيت الفتحة دليلا عليها وهو مذهب الكسائي وأبي عبيدة[4] والفراء.[5]

أمّا توجيه الكسر، فهو على حذف الياء والاكتفاء بالكسرة بدلا منها وهو مذهب الزجاجي.[6]

لقد حمل النحويون الاسم المضاف إلى ياء المكلم، والمضاف إلى المنادى على المنادى في توجيه اللغات فيه.

الخلاف في الأسماء الملازمة للنداء:

اختُص النداء في الاستعمال اللغوي بأسماء، وهذه الأسماء لا تستعمَل في غير النداء، وهي على ثلاثة أقسام:[7]

الأول: ما سمع عن العرب، واختُص بالنداء وهي: (فُل) و(فُلة).

الثاني: ما كان على وزن (مَفْعَلان) نحو: مَلأمَان في الذم.

---

(١) الكتاب: ٢/٢١٤.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٢/١٣، وشرح التصريح: ٢/١٧٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: الزجاج: ٢/٣٧٨، وانظر: المقتضب: ٤/٢٥١، تذكرة النحاة: ٦٠٩.

(٤)مجاز القرآن: ٢/٢٥-٢٦.

(٥) معاني القرآن : الفراء ١/٣٩٤، وانظر: تذكرة النحاة: ٦٠٨.

(٦) الجمل في النحو: ١٥٩.

(٧)انظر: أوضح المسالك: ٤/٤٢ -٤٣، وشرح ابن عقيل: ٢/٢٥٣ -٢٥٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثالث: ما استخدم لسبّ الذكر والأنثى، فالشائع في سب الذكر ما كان على وزن (فُعَل) نحو: يا فُسق، ويا لُكع، وفي سب الأنثى على وزن (فَعَالِ)، نحو: يا خَباثِ، ويا لَكاعِ.

وقد اختلف النحويون في القسم الأول منها، وهي (فل) و(فلة) قال أبو حيان: [1]" و(فل) (فلة) ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلان، فرُخما، ولا يجوز عند البصريين أن يكون أصلهما ذلك فرخما، وزعم الأستاذ أبو علي وابن عصفور وصاحب البسيط وابن مالك: أن قولهم يا (فل) كناية عن العلم، كقولهم يا فلان، وأنه لا يستعمل محذوفا إلاّ في النداء بمعزل عن كلام سيبويه، وذلك أن قولك: يا فل ويا فلة ليسا كناية عن العلم، بل هما كناية عن قولك: يا رجل ويا امرأة، و(فل) مما حذف منه حرف، وبني على حرفين بمنزلة (دم) ، وليس أصله فلانا، ، إذ ليس يقول أحد: يا فُلا أقبل، وإذا عنوا امرأة قالوا: يا فلة، هذا الاسم اختص بالنداء وبني على حرفين ولا يكون إلاّ كناية منادى".

لقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين [2] في تأصيل هاتين اللفظتين في النداء إلى أنهما ليسا أصلا من فلان، وفلانة، إذ إنهما كلمتان ركبتا على حرفين: فل، قصدوا به الرجل، وفلة قصدوا بها المرأة، ويتضح ذلك من كلام سيبويه حيث قال[3]"وأما قول العرب: يا فل أقبل فإنهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا يثبت فيه في غير النداء ولكهنم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة (دم)، والدليلَ على ذلك: أنه ليس أحد يقول: يا فل، فإن عنوا امرأة، قالوا: يا فلة وهذا الاسم اختص بالنداء، وإنما بني على حرفين، لأن النداء موضع تخفيف".

أمّا الكوفيون فيذهبون مذهبًا آخر في تفسير هذين اللفظين فيرون أن أصلهما: فلان وفلانه، رُخما فأصبحا :فل وفله[4]وقد رد بعض النحويين قولهم هذا، بأنه لو حدث لها ترخيم لقيل: يا فلا أقبل. [5]

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢٢٢٣/٥.

(٢) انظر: المقتضب: ٢٣٧/٤، والأصول في النحو: ٣٤٩/١.

(٣)الكتاب: ٢٤٨/٣.

(٤)انظر: شرح الرضي: ٤٣٠/١، وهمع الهوامع: ٥٩/٣.

(٥)المقتضب: ٢٣٧/٤، وانظر: شرح التصريح: ١٨٠/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد جعلهما بعض النحويين كناية عن علم، نحو: زيد وهند، منهم: ابن عصفور، [1] وابن مالك. [2]

الخلاف في لام المستغاث به:

يتبع أسلوب النداء أسلوب آخر، من الناحية التركيبية الشكلية هو: أسلوب الاستغاثة وهومخالف للنداء في دلالته، ووظيفته النحوية:"والاستغاثة:"من الغوث، وهو: النصر والعون، يقال: استغثته فأغاثني، وأما استغثته فغاثني فهو من الغيث، وهو المطر، والاستغاثة: طلب الانخراط في سلك البعض، والنجاه مما ابتلي به البعض الآخر".[3]

ويُسبق الاسم المستغاث به بلام مفتوحة، والمستغاث له بلام مكسورة، وقد اختلف النحويون في زيادة لام المستغاث به قال أبو حيان: [4]"ولام المستغاث به والمتعجب منه مفتوحة، ومذهب سيبويه أنها ليست زائدة، وتتعلق بفعل النداء، ومذهب ابن جني أنها تتعلق بحرف النداء، ومذهب ابن خروف أنها زائدة فلا تتعلق بشيء".

يتضمن تركيب الاستغاثة لامين مع الاسم المستغاث به، والمستغاث له، مع الأول تكون مفتوحة، ومع الثاني تكون مكسورة، وفي الأولى قولان:

الأول: أنها زائدة، وكونها زائدة لا تتعلق بشيء قبلها، وهو قول ابن خَروف، إذ يصح إسقاطها، وتعاقب الألف، وزيادتها للتوكيد. [5]

الثاني: أن هذه اللام ليست زائدة، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحويين، [6] ويلزم مع هذه اللام حرف النداء (يا) للتنبيه، لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد نحو:

---

(١) انظر: المقرب: ١٨٢/١، والشرح جمل الزجاجي: ١٠٦/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٢٩/٣، وتسهيل الفوائد: ١٨٧.

(٣) الكليات: ١١٤.

(٤) ارتشاف الضرب: ٢٢١١/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع: ٧٢/٣.

(٦) الأصول في النحو: ٣٥١/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لعمرو خير منك، [1] وفي تعلقها رأيان باعتبار الناصب للمنادى: الأول: تتعلق بفعل النداء، وهو فعل مضمر ناصب للمنادى، على تقدير: أدعو أو أنادي. [2]

والثاني: أنها تتعلق بحرف النداء، وهومذهب ابن جني، الذي يرى أن "يا" هي العاملة بنفسها. [3]

بعد بسط الأقوال والخلاف في هذه المسألة يمكن القول: إن أسلوب الاستغاثة يختلف عن أسلوب النداء من وجهتين: الشكل والوظيفة النحوية، فالاختلاف في الشكل يكون في ملازمة اللام للاستغاثة، مع اشتراكهما في حرف النداء (يا) أمّا الاختلاف في الوظيفة النحوية، فهو الذي يوضح الفرق بين الأسلوبين؛ وذلك أن النداء يقصد به دعاء المنادى، والطلب منه فعل أمر ما، بينما الاستغاثة يتجسد فيها الإفصاح عمّا في النفس، بطلب الاستغاثة لمستغاث فليس بالضرورة أن يكون فيها طلب كالنداء، وقد تكون الاستغاثة إفصاحًا عمّا في النفس فقط، كالتضرع إلى الله سبحانه وتعالى بنصر المسلمين، عندما نقول: يا لله للمسلمين.

فالذي يفرق بين الأسلوبين هي اللام الملازمة للاستغاثة؛ لأن أسلوب الاستغاثة قائم عليها، فتعطي دلالة على طلب الاستغاثة.

الخلاف في ندبة بعض الأسماء:

ومما يتبع أسلوب النداء أيضًا : الندبة، والندبة في اللغة: البكاء على الميت:" نَدب الميت: أي بكى عليه، وعدد محاسنه، يندبه ندبا، والاسم: النُّدبة بالضم، والندب: أن تدعو النادبة للميت بحسن الثناء في قولها:وافلاناه، واهناه، واسم ذلك الفعل الندبة، وهو من أبواب النحو، كل شيء في ندائه (وا) فهو من باب الندبة".[4]

أمّا في الاصطلاح: فهي تتلاقى مع المعنى اللغوي:" فالمندوب هو المتفجع عليه بـ(يا) أو وا".[5]

---

(١) انظر: الكتاب: ٢١٨/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢٩١/٢.

(٣) انظر: الخصائص: ٢٧٦/٢، وسر صناعة الإعراب: ٣٢٩/١.

(٤) لسان العرب: (نَدَبَ) ٧٥٤/١.

(٥) التعريفات: ٢٨٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إن الندبة في معناها ووظيفتها النحوية تخالف النداء؛ لأن الندبة تختص بما هو مفقود لا يستجيب لدعوة المنادي، بل يدعى بقصد التفجع عليه، قال سيبويه[1]:"واعلم أن المندوب مدعو لكنه متفجع عليه"، على اعتبار الندبة نوع من النداء، "فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوبًا، إذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته".[2]

كما يختلفان شكلا، وذلك باختصاص المندوب بحرف"وا" للدلالة على الندبة، فهي تفصح عن الآهات والتفجع عندما نقول:(وا) كما يلحق الاسم المندوب لاحقة صوتية هي الألف والهاء، فالألف للندبة والهاء للسكت، ولهذه اللاحقة مع ملازمة حرف الندبة (وا)، دلالة في الإفصاح عمّا في النفس من الحزن والأسى في التفجع على الميت، قال ابن جني[3]:"كما جاءت مدة الندبة إظهارًا للتفجع، وايذانا بتناكر الخطب الفاجع،.....، والغرض من ذلك هو مطل الصوت، ومده وتراخيه، والإبعاد فيه لمعنى الحادث هناك، وإذا كان الأمر كذلك، فالألف أحق به دون أختيها لأنها أمدهن صوتا وأنداهن واشدهن إبعادًا"؛ فالندبة أسلوب إفصاحي عن عواطف تختلج في صدر المتكلم تجاه المندوب، وقد اختلف النحويون في ندبة بعض الأسماء، فلا يكون المندوب إلاّ معروفًا، فلا يكون مبهمًا كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة أو النكرات، وقد أجاز بعض النحويين ندبة اسم الجنس المفرد، وفي ذلك خلاف، قال أبو حيان[4]:"ولا يكون المندوب مضمرًا ولا اسم إشارة ولا موصولا بصلة لا تعيِّنه، ولا اسم جنس مفردًا على مذهب البصريين، وأجاز الرياشي ندبة اسم الجنس المفرد، وجاء في الأثر: واجبلاه، وفي الإنصاف، يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة، وقال البصريون لا يجوز".

---

(١) الكتاب: ٢/٢٢٠.

(٢) شرح المفصل: ٢/١٥.

(٣) الخصائص: ٣/١٥٥.

(٤) ارتشاف الضرب: ٥/٢٢١٥ -٢٢١٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال ابن يعيش[١]:"ووجب ألاّ يندب إلاّ أشهر أسماء المندوب وأعرفها لكي يعرفه السامعون"، فلا يجوز عند البصريين[٢]ندبة المبهمات كالأسماء الموصولة والضمائر وأسماء الإشارة؛ لأنها لا تدل على معيَّن معروف، قال سيبويه[٣]:"فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه؛ لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم وأصابك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أن تبهم"، كما لا يجوز أيضًا ندبة الاسم النكرة : نحو: وارجلاه، [٤] وعده سيبويه في باب ما لا يندب، وهوقبيح عند الخليل ويونس لأنه مبهم. [٥]

أمّا الكوفيون فقد أجازوا ندب الاسم النكرة نحو: وارجلاه، وندب الأسماء الموصولة؛ لأن الاسم النكرة يقترب من المعرفة بالإشارة، نحو:"واراكباه"، فجاز ندبته كالمعرفة والأسماء الموصولة معارف بصلاتها، كما أن أسماء الأعلام معارف، وكما يجوز ندبة أسماء الأعلام نحو: زيد وعمرو، فكذلك يجوز ندبة ما يشبهها والقريب منها".[٦]

ويمكن القول: إن قول البصريين في عدم تجويز ندبة المبهمات يتفق مع الوظيفة النحوية للندبة، فهي إفصاح عن المشاعر المضطربة التي تختلج صدر النادب، فيكون إفصاحًا عنها، ولا يكون الإفصاح والندب إلاّ عمن فقده، ولا يعقل أن يندب مبهمًا، بل يجب أن يكون معروفا يختص بالنادب بصلة حميمة، حتى يشاركه في ندبته من يسمعه.

---

(١) شرح المفصل: ١٤/٢.

(٢) انظر: المقتضب: ٢٦٨/٤، والأصول في النحو: ٣٥٨/١.

(٣) الكتاب: ٢٢٧/٢.

(٤) الإنصاف: ٣٦٣/١.

(٥) انظر: الكتاب: ٢٢٧/٢.

(٦) الإنصاف: ٣٦٢/١-٣٦٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الترخيم:

الترخيم في اللغة، التليين، "رخَّم الكلام والصوت، ورخُم رخامةً فهو رخيم: لان وسهُل".(١)

أمّا في الاصطلاح فهو:"حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط،....، أي: من غير علة، وإنما ذلك لنوع من التخفيف"(٢) فهو نوع من أنواع الحذف الذي يجري على آخر الكلمة، وهو اختصار الكلمة وحذف أكثر من حركة واحدة منها.(٣)

والترخيم في العربية على ثلاثة أنواع: (٤)

١- ترخيم التصغير، وذلك بحذف بعض الحروف، نحو حُمَيد، تصغير حامد أو حمَّاد، وهو باب واسع في العربية فصّل فيه النحويون.

٢-ترخيم الضرورة: وهو ما اضطر فيه الشاعر من ترخيم في غير النداء، وهو علىسبيل الندرة، ومن قبيل الضرورة.

٣- ترخيم النداء:" وهو الشائع في الاستعمال اللغوي، وهو من خصائص المنادى؛ لأن المنادى قد كَثُر استعماله في الكلام، والكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها التخفيف.

وقد اختلف النحويون في مسائل عديدة في هذا الباب وسنعرض فيما يلي لمسألتين من المسائل التي ذكرها أبو حيان وهما:

١- الخلاف في ما يجوز ترخيمه من الأسماء.

٢- الخلاف في ما يحذف من آخرالمنادى المرخم.

---

(١) لسان العرب: ٢/٢٣٤ "رخم".

(٢) شرح المفصل: ٢/٢١.

(٣) التطور النحوي للغة العربية: ٧٠.

(٤) انظر هذه الأنواع في: شرح التصريح: ٢/١٨٤، وشرح المفصل: ٢/١٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخلاف في ما يجوز ترخيمه من الأسماء:

اشترط البصريون لترخيم المنادى شروطا وهي: [1]

١- أن يكون المنادى معرفة.

٢- ألاّ يكون مستغاثا.

٣- ألاّ يكون مندوبا.

٤- ألاّ يكون مركبا.

٥- ألاّ يكون من الأسماء المختصة بالنداء نحو: فل وفلة.

٦- ألاّ يكون مبنيًا لسبب غير النداء نحو: حذامِ، وخمسةَ عشر.

٧- ألاّ يكون موقعًا في اللبس عند ترخيمه، نحو: ترخيم فتاة حيث تلتبس بفتى عند الترخيم، وزيدون تلتبس بزيد.

وقد ورد في الاستعمال اللغوي ما خالف هذه الشروط، فكان محور خلاف بين النحويين في جواز ترخيمه، ومن ذلك ترخيم المضاف، قال أبو حيان[2]:"والمنادى إمّا أن يكون معربًا أو مبنيًا، إن كان معربًا فلا يجوز ترخيمه، خلافًا للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه المنادى بحذف آخر المضاف إليه".

لقد تمسك البصريون بالشروط التي وضعوها لجواز ترخيم المنادى، فإذا كان المنادى مركبًا تركيب إضافة فقد خالف تلك الشروط، فلا يجوز ترخيمه، حيث أدرجه سيبويه في باب:"ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا".[3]

فالمنادى المضاف ليس مفردًا حتى يرخم؛ لأن المفرد تتغير حالته الإعرابية من الإعراب إلى البناء عند النداء، لكن الاسم المضاف يبقى على حالته الإعرابية، فهو معرب قبل النداء ويبقى معربا مع النداء؛ لذا لم يجوزوا ترخيمه، [4]فهذا التعليل قائم على الحالة الإعرابية في بقاء الاسم معربا أو تحوله من الإعراب إلى

---

(١) انظر الشروط في: الأصول في النحو: ٣٢٩/١، وأوضح المسالك: ٥٥/٤، وشرح الأشموني: ١٨٠/٢.

(٢) ارتشاف الضرب: ٢٢٢٧/٥.

(٣) الكتاب: ٢٦٩/٢، ٢٧١.

(٤) انظر الإنصاف: ٣٤٩/١-٣٥٠، وشرح المفصل: ١٩/٢، وشرح الرضي: ٣٩٦/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

البناء ويوجد تعليل شكلي في منع ترخيم الاسم المضاف، بالنظر إلى تركب الاسمين معًا، وامتزاج المضاف مع المضاف إليه، فلا يرخم أحد الجزئين من هذا التركيب، ويتضح ذلك من قول الرضي[1]:"ويجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه، بأن المضاف إليه لم يمتزج امتزاجًا تامًا بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره، بدليل أن إعراب المضاف باق، والإعراب لا يكون إلاّ في آخر الكلمة منه لا جُل المضاف إليه، فهومتصل بالمضاف إليه بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم أحدهما" وتعليل الرضي يؤول إلى كون الاسم المضاف معربا فلا يرخم لبقائه معربًا.

نجد بالمقابل لرأي البصريين في منع ترخيم المنادى المضاف، رأي الكوفيين، فقد أجازوا ترخيم المركب تركيب إضافة، وذلك باستنادهم على ما سمع من كلام العرب في ترخيم المنادى المضاف.[2]

والحذف الذي يعتري تركيب الإضافة على صور ثلاث:

الأولى: حذف التاء من المضاف إليه، نحو قول الشاعر:

خُذوا حَظَكَم يا آل عِكْرِمَ واذكروا أواصرَنا والرَّحمُ بالغيب يُذكر[3]

فالشاعر رخم المنادى المضاف بحذف (التاء) من الاسم الثاني: المضاف إليه (عِكْرِم)، والأصل: يا آل عكرمة،[4] وهذا الحذف موافق لحذف آخر الاسم المفرد المنادى على اعتبار أن تركيب الإضافة كالكلمة الواحدة.

---

(١) شرح الرضي: ٣٩٦/١.

(٢) شرح التصريح: ١٨٤/٢.

(٣) الشعر لزهيربن أبي سلمى، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعه: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٤٤، ص ٢١٤.

(٤) انظر: شرح شواهد العيني بحاشية شرح الأشموني: ١٧٩/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثانية: حذف التاء من آخر المضاف، نحو قول الشاعر:

يـا عَلْقَمَ الخيرِ قـد طـالت إقامتُنـا منـا إلـى ذي الغمـر تسـريح[1]

رخم الاسم الأول من تركيب الإضافة "عَلْقَمَ" بحذف التاء، وحكمه أنه نادر عند البصريين. [2]

الثالثة: حذف المضاف إليه كاملا، نحو قول الشاعر:

يـا عبـدَ هـل تذكرنـي سـاعةً فـي موكـب أو رائـدًا للقنيـص[3]

لجأ الشاعر إلى ترخيم المنادى المضاف بحذف المضاف إليه، والتقدير: يا عبدَ عمرو، [4]وحكمه عند البصريين أنه أندر من حذف التاء. [5]

إن هذه الشواهد الحية التي سمعت عن العرب لا يمكن إنكارها، ولكن يمكن تفسيرها على أن الشاعر قد أُحسَّ بثقل أو اختلال في موسيقى البيت أو وزنه فلجأ إلى الترخيم، زيادة على سيطرة دلالة التليين والترخيم على الحالة الشعورية التي تكتنف الشاعر، وقد تكون العلة في عدم تجويز ترخيم المنادى المضاف، التلازم بين هذين الاسمين، فكل واحد منهما مكمِّل للآخر، محتاج إليه.

ومن الأسماء التي وقع خلاف في ترخيمها أيضًا: النكرة المقصودة نحو شاة، قال أبو حيان[6]:"وإن كان نكرة مقصودة، فمذهب سيبويه جواز ترخيمها، ومنه قول العرب: يا شا ارجبي، يريد :يا شاة أقيمي ولا تبرحي، وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز ترخيمها".

فالنكرة المقصودة تتعرف في النداء بالقصد والإقبال؛ لذلك يجوز ترخيمها عند جمهور البصريين، سواء كانت على أربعة أحرف أو أقل من ذلك، فيكون

---

(١) من شواهد العيني بهامش شرح الأشموني: ٢/١٧٥.

(٢) الإنصاف: ١/٣٤٩.

(٣) الشاهد لعدي بن زيد: ديوان عدي بن زيد، جمعه وحققه: محمد جبار المعيبد، بغداد، ١٩٦٦، ص ٦٩.

(٤) شرح التصريح: ٢/١٨٤.

(٥) شرح الأشموني: ٢/١٧٩.

(٦) ارتشاف الضرب: ٥/٢٢٢٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ترخيم نحو: شاة، بحذف تاء التأنيث، [1]والذي سوّغ ترخيمه انتهاؤه بهذه التاء، حيث يجوز ترخيم كل ما آخره هاء، قال سيبويه[2]:" اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك، كان اسما خاصا غالبا، أو اسما عاما لكل واحد منه أمة فإن حذف الهاء منه في النداء في أكثر كلام العرب"، ولعل ما يسوغ ترخيم هذا النوع من الأسماء تلك العلاقة التي تربط بين الشاعر وبين الاسم المرخم، كالشاة والناقة التي تعد من وسائل الأمن التي تمد الشاعر بأسباب البقاء.

بالمقابل نجد المبرد قد خالف جمهور البصريين، في عدم تجويزه ترخيم النكرة المقصودة؛ لأنها نكرة، والترخيم مختص بالمعارف، قال[3]:"والترخيم داخل على المعارف لأنها مثبتة مقصودة إليها مبينة من غيرها، والنكرات شائعة غير معلوم واحدها".

وخلاصة القول في هذه المسألة: أن النكرة المقصودة يجوز ترخيمها وإن كانت شائعة عامة، إلاّ أنها تتعرف بالقصد عند ندائها، والدليل على ذلك أنه لم يجز نداء المعرف (بأل) مباشرة لئلا يجتمع تعريفان على الاسم[4] حسب تعبير القدماء، وكذلك سمع من ترخيمها، نحو: يا شاة ارجمي أي: يا شاة أقيمي، [5] وقيل: يا شاة ادجني، يقال: شاة داجن إذا ألفت البيوت واستأنست. [6]

والترخيم من أغراضه طلب الخفة، وإذا دخل الكلمة ترخيم ولم يُحدث إخلالا في بنية الكلمة فهو جائز، حيث تحتفظ الكلمة المرخمة بدلالتها قبل الترخيم، ويفهم المقصود منها بعد ترخيمها، قال ابن يعيش في ذلك[7]:" فلما كانت الهاء كذلك ساغ حذفها وكان أولى، لِمَا يحصل بذلك من الخفة، مع عدم الإخلال ببنية الكلمة؛ لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء، يسهل تغييرها بالحذف؛ لأن التغيير

---

(١) شرح التصريح: ١٨٥/٢.

(٢) الكتاب: ٢٤١/٢.

(٣) المقتضب: ٢٦٤/٤.

(٤) انظر: الأصول في النحو: ٣٣٠/١.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد: ٥٤٧/٢.

(٦) شرح التصريح: ١٨٥/٢.

(٧) شرح المفصل: ٢٠/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مؤنس بالتغيير، فإذا كانت في الكلمة لم يحذفوا غيرها قلَّت حروفها أو كثرت شائعًا كان أو خاصًا، تقول في الخاص: يا سلمُ أقبل، وفي مرجانة: يا مرجانُ أقبلي، وفي النكرة قالوا: يا عاذل أقبلي، يريدون: عاذلة ، وقالوا: يا جاريَ يريدون، يا جارية".

ويمكن القول إن الكلمات المنتهية بتاء التأنيث، يوقف عليها بالهاء، نقول: يا شاه، وعند الترخيم تحذف الهاء، وحذف الهاء لا يخل بتركيب الكلمة، فقد تحتفظ بدلالتها على الكلمة قبل الترخيم.

ومن الأسماء التي اختلف النحويون في ترخيمها أيضا، الأسماء المركبة تركيب مزج، نحو: حضرموت، وسيبويه، وخمسةَ عشر قال أبو حيان: [1]" وإن كان مركبًا تركيب المزج نحو: معديكرب، فالذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز ترخيمه؛ لأنه جرى مجرى المضاف والمضاف إليه، فالبصريون منعوا ترخيمه، ودعوى الكوفيين في جواز ترخيمه عام، والمسموع خاص وإنْ بُني على الفتح فهو بناء لا بسبب النداء فلا ينبغي أن يرخم فإن أُعرب إعراب ما لا ينصرف كان بناؤه بسبب النداء فالمنقول عن العرب أنها لم ترخمه البتة، وإنما رخمه النحويون بالقياس ولذلك اختلفوا في مسائل منه، وفي كيفية الترخيم، فالمركب من العدد وإن سمي به أجاز البصريون ترخيمه، ومنع منه الفراء، والمركب الذي آخره (ويه)، أجاز البصريون ترخيمه، ومنع منه أكثر الكوفيين".

إن الاسم المركب تركيبًا مزجيًا لا تنطبق عليه شروط الترخيم؛ وذلك لأن بناءه ليس بسبب النداء؛ وقد أجاز البصريون ترخيمه، ومنعه الكوفيون، [2] ولم يسمع ترخيم هذه الأسماء ، وإنما رُخمت قياسًا على الاسم المختوم بتاء التأنيث، ويكون الترخيم فيها بحذف الاسم الثاني، فيقال في المسمى بخمسةَ عشر: يا خمسةَ، وفي سيبويه: يا سيبَ، وفي حضرموت يا حضرَ، [3] وقد منع بعض الكوفيين ترخيم هذه الأسماء. [4].

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢٢٣١/٥.

(٢) انظر: شرح التصريح: ١٨٧/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٥٤٨/٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٢٦٧/٢-٢٦٨.

(٤) انظر: شرح الأشموني: ١٨٣/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والترخيم جائز فيها بالنظر إلى بنية الكلمة، فإذا حذف الاسم الثاني للترخيم لم يحدث خلل في تركيب الكلمة، بل ما لم يُحذف منها، وهو الاسم الأول وهو دال على معناها.

ومن الأسماء المختلف في جواز ترخيمها أيضا: الاسم الثلاثي سواء كان ساكن الوسط أو متحركا، قال أبو حيان[1]:"فإن كان ثلاثيا فإمّا أن يكون ساكن الوسط أو متحركه، إن كان ساكن الوسط، نحو: بَكْرُ وهِنْدَ، فالمشهور أنه لا يجوز ترخيمه، وأجاز ذلك الأخفش وبعض الكوفيين، ووهم ابن عصفور في قوله: إنه لا يجوز ترخيمه قولا واحدًا، والخلاف نقله ابن هشام وأبو البقاء العكبري، وصاحب النهاية وابن الخشاب عن هشام، وإن كان متحرك الوسط فالمشهور أنه لا يجوز ترخيمه، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش، وعن الكسائي أيضا أنه لا يجوز ترخيمه".

من الشروط التي وضعها النحاة لترخيم الاسم إذا كان خاليًا من تاء التأنيث، أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف[2]؛ وذلك أقل الأصول في العربية ما كان على ثلاثة أحرف، " فإذا حذفت من الخمسة حرفا ألحقته بالأربعة، وقرَّبته من الثلاثة تخفيفًا له بقربه من الثلاثة، الذي هو أقل الأبنية، وإذا حذفت من الأربعة بلغت الثلاثة، الذي هو أقل الأبنية، لم يجز أن تحذف منه شيئا؛ لأنه لم يكن دونها شيء من الأصول فتبلغه؛ لأنها هي الغاية".[3]

وفي ترخيم الثلاثي خلاف بين الكوفيين نقله ابن الخشاب، [4]في حين يرى ابن عصفور أنه لا خلاف فيه. [5]

فالبصريون لا يجوزون ترخيم الاسم الثلاثي سواء كان ساكن الوسط أو متحركا، قال سيبويه في ذلك[6]:"واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه

---

(١) ارتشاف الضرب: ٥/٢٢٣١-٢٢٣٢.

(٢) انظر: شرح الأشموني: ٢/١٧٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٥٥٢.

(٣) شرح المفصل: ٢/٢٠.

(٤) انظر: المرتجل: ١٩٩.

(٥) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٢/١١٣-١١٤.

(٦) الكتاب: ٢/٢٥٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شيء إذا لم تكن آخره هاء"، وحجتهم في ذلك : أن الترخيم حذف "دخل على الاسم المنادى طلبا للتخفيف، فإذا كان الترخيم إنما وضع في الأصل لهذا المعنى، فهذا في محل الخلاف لا حاجة بنا إليه؛ لأن الاسم الثلاثي في غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف، إذ قلنا إنه يخفف بحذف آخره لكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به"،[1] لكن تعليل الخفة لا علاقة له بتفسير المعنى، فالحذف الذي يعتري الثلاثي إنما هو إخلال في تركيب بنية الكلمة.

أمّا الكوفيون فقد جوّز بعضهم ترخيم الاسم الثلاثي[2] قياسا على الكلمات الثنائية مثل: (يَدْ ودَمْ)، فقد دخلهما الحذف، وهما على ثلاثة أحرف، والأصل فيها: يدي ودمو، فلما استثقلت الحركة على حرف العلة حذف الحرف طلبا للخفة، ولا يلزم ترخيم ساكن الوسط؛ لأن ترخيمه يؤدي إلى حذف الحرف الساكن الذي قبل الأخير فتبقى الكلمة على حرف واحد. [3]

ويرد الأنباري على ما احتجوا به، بأن ما قاسوا عليه من الكلمات الثنائية في بنيتها هي كلمات قليلة، وبعيدة عن القياس، وأن الحذف الذي طرأ على بنية هذه الكلمات، إنما هوبسبب استثقال الحركات على حروف العلة، وهو مخالف لعلة ما يحدث مع ترخيم الاسم الثلاثي، أي أن الترخيم لتخفيف حروفه، وحروفه ليست كثيرة، كما أنه لا يحذف الحرف الساكن الواقع قبل الحرف المحذوف في الترخيم.[4]

ويستوقفنا ما فسر به الكوفيون في تأصيل الكلمات التي بنيت على حرفين نحو (دم ويد)، فقد فسّر النحويون هذه الكلمات على أنها ثلاثية الأصول، والذي أظهرته الدراسات التاريخية المقارنة خلاف ذلك، فهذه الكلمات وما شابهها من الأسماء التي تتكون من حرفين إنما هي في أصولها قائمة على حرفين، نحو: يد

---

(١) الإنصاف: ٣٥٩/١.

(٢) انظر: شرح التصريح: ١٨٥/٢، وهمع الهوامع: ٨١/٣.

(٣) انظر: الإنصاف: ٣٥٧/١-٣٥٩.

(٤) انظر: الإنصاف: ٣٥٩/١-٣٦٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ودم، وأخت، وأب، وهي أصول سامية تنحدر من لغة الأطفال، [1]وهي أقدم الأسماء صيغة، وقد حافظت العربية على بنائها الأصلي في كثير منها. [2]

ويمكن تعليل منع ترخيم الاسم الثلاثي من ناحية الوظيفة التي يؤديها الاسم، فلو بقي الاسم على حرفين بعد ترخيمه لما أعطى المعنى المقصود للكلمة كما لو كانت على ثلاثة أحرف، وقد أشار بعض النحويين إلى أن ترخيم الاسم الثلاثي يؤدي إلى إجحاف، والإجحاف هذا قد يكون بحق التركيب أو المعنى، ولكن نظروا إليه من ناحية التركيب في بقاء الاسم على أقل من ثلاثة أحرف. [3]

وما أراه أن الإجحاف يكون بحق المعنى أيضًا، ويتضح ذلك: أنه عند ترخيم الاسم الثلاثي نحو: (زيد) مثلا، فإننا نقول: يا زَيْ، وعند ترخيم حَسَن، نقول: يا حَسَ، فقد أدى الترخيم على هذه الصورة إلى ضياع المعنى الذي يؤديه اللفظ للدلالة على الاسم، فلم يفهم معه المقصود بالنداء، فعدم الإفهام الحاصل من ترخيم الاسم الثلاثي، قد يكون مانعًا من جواز ترخيمه.

الخلاف في ما يحذف من آخر المنادى المرخم:

الترخيم نوع من الحذف يعتري آخر الاسم المنادى، فيكون الترخيم بحذف حرف أو حرفين، أو كلمة برأسها، كما في الأسماء المركبة المرخمة، والخلاف وقع في ما يحذف من آخر الاسم المرخم، قال أبو حيان في ترخيم الاسم المركب[4]:"وأجمع البصريون على جواز ترخيمه بحذف الثاني، فتقول: يا حضرُ، ويا خمسةُ ويا سيبُ، وذهب الفراء فيما آخره "ويه" أنه لا يحذف إلاّ الهاء خاصة، فتقول : يا سيبو ويا عمرو، وذهب ابن كيسان إلى أنه لا يجوز حذف الثاني، بل إن حذفت الحرف والحرفين ،فقلت :يا بعلب أقبل، ويا حضرمَ، لم أر به بأسًا".

---

(١) انظر: فقه اللغات السامية: كارل بروكلمان ، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧.

(٢) التطور النحوي للغة العربية: ٩٥.

(٣) انظر: شرح الرضي: ٣٩٧/١.

(٤) ارتشاف الضرب: ٢٢٣١/٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال في ترخيم سُفَيْرج: تصغير سفرجل[1]:"فلو سميت بـ (سُفَيْرِج) تصغير سفرجل، فقال ألأخفش، في ترخيمهن يا سُفَيْرَل، برد اللام، وقال المبرد: يا سُفَيْر بحذف الجيم ولا يرد اللام"، يمكن القول إن هذا من الرياضة العقلية والقياس النحوي ولم يسمع عن العرب سَفَرل ولا سُفَيْر وقال في ترخيم الاسم الرباعي إذا كان قبل آخره حرف[2]:"وإن كان حرف مد نحو: ثمود، وعماد وسعيد، فمذهب البصريين أنه يرخم بحذف آخره فقط، واختلف في النقل عن الفراء، فنقل ابن مالك أنه يحذف الأخير، وحرف اللين من ثلاثتها، ونقل غيره عن الفراء أنه في ثمود يحذف الأخير وحرف المد، وفي نحو: سعيد وعماد، يحذف الأخير فقط، وذكر ابن كيسان أن من النحويين من يقول في ترخيم (سعيد): يا سعَ، بحذف الأخير والياء".

يتضح مما نقله أبو حيان من خلاف بين النحويين في ما يحذف من الاسم المرخم، أنه لا يحتكم لضابط معين فقد كان الحذف عندهم على ثلاثة أقسام:

الأول: حذف الحرف الأخير من الكلمة، كما في ترخيم سُفَيْرج إذا سمي به، فيرخم على أحد الأقوال بحذف الجيم: يا سُفَيْر، وكذلك ترخيم: سعيد، وعماد، وثمود، بحذف الحرف الأخير: يا سعي، يا عما، يا ثمو، ولم يحذف إلاّ حرف واحد، حتى لا تبقى الكلمة على حرفين، [3]وهو رأي البصريين. [4]

الثاني: حذف حرفين من الاسم المرخم، وقد أجازه بعض الكوفيين في ترخيم بعض الأسماء، نحو: عماد وسعيد وعثمان، فترخم وتصبح عند الترخيم: يَا عِمَ، ويا سَعِ، ويا عُثْمَ، وفي منصور: يا منصُ[5].

والخلاف بين الكوفيين والبصريين خلاف شكلي في هذه الكلمات، وذلك أن الكوفيين يبقون الكلمة بعد الترخيم على حرفين نحو: يا ثَمُ، ويرفض البصريون أن تبقى الكلمة على هذا العدد من الحروف، فيحذفون حرفا واحدا، فتبقى الكلمة على ثلاثة أحرف: يا ثمو، على اعتبار أن الواو والياء والألف هي حروف (صوامت)،

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢٢٣٣/٥.

(٢) ارتشاف الضرب: ٢٢٣٣/٥.

(٣) انظر: شرح التصريح: ١٨٧/٢.

(٤) انظر: الإنصاف: ٣٦١/١-٣٦٢.

(٥) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٥٥١/٢، وشرح الرضي: ٤٠٣/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والحقيقة تخالف ذلك، فما أطلق عليه النحويون حروف لين، هي في واقع الاستعمال في مثل هذه الأمثلة حركات طويلة (صوائت)، وما ذهب إليه أصحاب المذهبين لا يتناقض إلاّ من ناحية شكلية في منظور النحويين القدماء، وما حدث هو تقصير للحركة بعد حذف الحرف الأخير.

الثالث: حذف الكلمة برأسها، وذلك إذا كان المنادى مركبًا تركيبًا مزجيًا، فعند ترخيم حضرموت، نقول: يا حضرمَ بحذف الجزء الثاني، ومن النحويين من يحذف منه حرفا أو حرفين. (١)

يمكن القول: إن الحذف في الترخيم لا يحدده ضابط معين عند النحويين، فالحذف قائم عند النحويين على اعتبارات خاصة بكل اسم، على اعتبار أن الحذف قد يحدث خللا في تركيب الكلمة وينتفي معناها، ففي الأمثلة المتقدمة، ومع بيان المحذوف على حرف أو حرفين فإن الكلمة احتفظت بمعناها ولم يختل معها التركيب أو الدلالة، وكذلك حذف الاسم الثاني من المركب تركيبًا مزجيًا، وإلى هذا أشار ابن كيسان في ما ذهب إليه، من منع حذف الاسم الثاني مع الاسم المركب، لأن حذفه قد يؤدي إلى اللبس، فرأى أن يُحذف حرف أو حرفان منه، فيقال: يا حضرمَ ويا بعلبَ؛ لأن ذلك أدل على المحذوف من حذف الاسم الثاني كاملا. (٢)

رابعا: الاختصاص

الاختصاص في اللغة من" خَصَصَ، خصصته بالشيء، يخصُّه خصًّا، وخصوصا وخصوصية، أفرده به دون غيره، ويقال: اختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد، وخص غيره، واختصه ببرّه".(٣)

---

(١) انظر: شرح التصريح: ١٨٧/٢.

(٢) همع الهوامع: ٨٢/٣-٨٣.

(٣) لسان العرب: (خَصَصَ) ٢٤/٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

أمّا في الاصطلاح: فيكون محمولا، وهو على قسمين: الأول: ما كان محمولا على النداء منقولا عنه، نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، والثاني: ما كان على غير طريق النداء، نحو: نحن العربَ أقرى الناس للضيف.(١)

فالاختصاص عده بعض النحاة شكلا من أشكال النداء، فقد جاء على صورة النداء لفظا وتوسعًا(٢)؛ لاشتراكه مع النداء في معنى الاختصاص؛ "لأن كل منادى تختصه فتناديه من بين من بحضرتك لأمرك أو نهيك ومعنى اختصاصك إياه أن تقصده وتختصه".(٣)

ولا يكون الاختصاص نداءً؛ لاختلاف الوظيفية النحوية لكليهما، فالنداء قائم على الطلب، فتنادي شخصًا لتلبية أمر أو نهي، أمّا الاختصاص فهو أسلوب مستند على المتكلم في حديثه عن نفسه أو قومه أو فئة معينة من الناس على سبيل الفخر أو الزيادة.

وقد حُمل هذا الباب على المفعول به؛ لأن النحويين جعلوه منصوبا بفعل واجب الإضمار.(٤)

وقد نقل أبو حيان خلاف النحويين في مسألة واحدة في هذا الباب وهي:

الخلاف في إعراب "أيها" في الاختصاص:

يكون أسلوب الاختصاص على شكلين: استخدامه بدون (أي) نحو: نحن العربَ نكرم الضيوف، واستخدامه مع (أي)، نحو: اللهم أغفر لنا أيتها العصابة، وقد اختلف النحويون في (أي)، قال أبو حيان(٥):"ومثال ذلك :(اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)، و(أي) هذه مبنية على الضم كحالها في النداء، وليست منادى، وزعم السيرافي أنها في الاختصاص معربة، فتحتمل عنده أن تكون خبر مبتدأ كأنه قال بعد قولك: أنا أفعل ذلك أيها الرجل، أي: المخصوص به، ويحتمل عنده أن يكون

---

(١) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ٢/٢٠٥، والكليات: ٩٠٧.

(٢) انظر: شرح الأشموني: ٢/١٩٠.

(٣) شرح المفصل: ٢/١٧.

(٤) أوضح المسالك: ٤/٧٢، وانظر: شرح التصريح: ٢/١٩٠.

(٥) ارتشاف الضرب: ٣/١٦٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مبتدأ تقديره: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور، وذهب الأخفش إلى أنه منادى، وقال: ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه:"كل الناس أفقه منك يا عمر"، وموضع (أيها) نصب على الاختصاص عند الجمهور".

فالخلاف في هذه المسألة قائم على تأويل هذا الأسلوب على النداء، وفيه قولان:

الأول: أن (أيها) في هذا السياق خارجة من دائرة النداء، والاختصاص ليس نداء، وفي (أيٌّ) قولان بالنظر إلى كونها مبنية أو معربة:

١- إن (أيٌّ) مبنية على الضم، في محل نصب على الاختصاص، وناصبها فعل مضمر، تقديره أخص أو أعني، وإليه ذهب جمهور النحويين [١]، والأصل على هذا التقدير: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، فأي مفعول به للفعل المضمر، والعصابة نعت لـ (أي) على اللفظ.

٢- إن (أيّ) معربة وليست مبنية، وهو قول السيرافي، فهي مبتدأ خبره محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: أنا أفعل ذلك هو أيها تقديره: هو أيها الرجل المخصوص. [٢]

إن تقديرها على الابتداء أو الخبر، يخرجها من دائرة الاختصاص إلى دائرة الإخبار، فتنتفي الدلالة والوظيفة النحوية للاختصاص في معنى من المعانيَ التي جيء بالاختصاص من أجلها، فالمقصود بالعبارة السابقة ليس الإخبار وإنما الاختصاص على تقدير: اللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب. [٣]

الثاني: وهو ما ذهب إليه الأخفش، ومؤداه أن (أيها) باقية في النداء، فهي منادى مبني في محل نصب، وليس منصوبا على الاختصاص، [٤]؛ لأن الإنسان

---

(١) الكتاب: ٢/٢٣٢، وانظر الإصول في النحو: ١/٣٦٧، والمقتضب: ٣/٢٩٨-٢٩٩.، أوضح المسالك: ٤/٧٣.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٢/١٧، وشرح التصريح: ٢/١٩٠، وشرح الأشموني: ٢/١٩١.

(٣) شرح المفصل: ٢/١٨، وانظر: شرح التصريح: ٢/١٩.

(٤) شرح الأشموني: ٢/١٩١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يمكن أن ينادي نفسه، ولكن تقديرها على النداء ينقل الاختصاص من وظيفة إلى أخرى، على اختلاف بين الأسلوبين.

وقد وافق المخزومي الأخفش في ما ذهب إليه: من أن الاختصاص صورة من صور النداء خرجوا به إلى وجه آخر. (١)

والاختصاص غير النداء؛ لأن الاختصاص تحول أسلوبي من الإخبار إلى معنى من المعاني التي جيء بالاختصاص من أجلها، كالفخر، والتعظيم، والمدح والذم، مما أدى إلى تحول الحركة الإعرابية من الرفع إلى النصب. (٢)

ويمكن وصف ما طرأ على جملة الاختصاص من التحولات على النحو التالي:

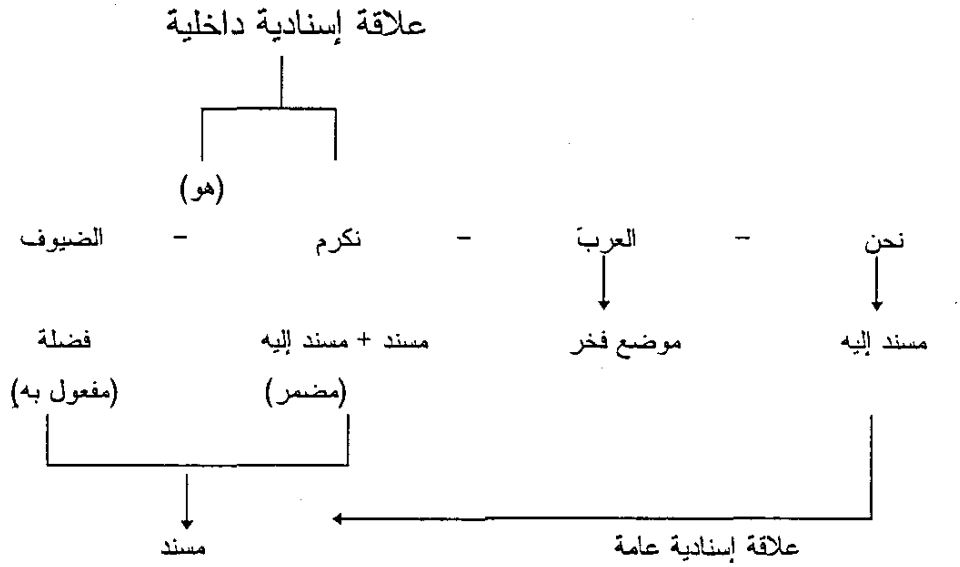

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢١٣.

(٢) انظر: أثر التحويلات الأسلوبية: ٢٠-٢٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث

المشبه بالمفعول في اللفظ

- خبر كان وأخواتها.
- اسم لا النافية للجنس.
- الاستثناء.
- الحال.
- التمييز.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المشبه بالمفعول به في اللفظ:

أطلق البصريون مصطلح " المشبه بالمفعول " على بعض المنصوبات غير المفاعيل الخمسة وهي الحال والتمييز والاستثناء وخبر كان وأخواتها [1]، وهذا المصطلح يدل عند الكوفيين على المفاعيل ما عدا المفعول به، ولأن هذه المنصوبات جاءت بعد تمام الكلام شُبهت في نصبها بالمفعول به.[2]

وفيما يلي تفصيل للمسائل الخلافية التي عرضها أبو حيان في هذه الأبواب:

- خبر كان وأخواتها.
- خبر ما الحجازية.
- اسم لا النافية للجنس.
- الاستثناء.
- الحال.
- التمييز.

أولا: خبر كان وأخواتها

النواسخ:

قبل البدء في عرض المسائل الخلافية نتحدث بشكل موجز عن النواسخ، النواسخ باب في النحو العربي يضم أفعالا وحروفا، تدخل على الجملة الاسمية التي تتكون من مبتدأ وخبر ، فتحدث تغييرًا في الحركة الإعرابية ، والنسخ في اللغة التغيير: " نسخت الريح آثار الديار: غيرتها"[3] ، فسميت نواسخ ؛ لأنها تحدث تغييرًا في الجملة – في المبتدأ والخبر – عند دخولها عليه.

فالجملة الاسمية تتكون من مبتدأ وخبر ، يكونان مرفوعين ، نحو: الولدُ مجتهدٌ، وعند دخول أحد النواسخ تتغير الحركة الإعرابية تبعا للناسخ، فتصبح الجملة:

---

(١) انظر : الاصول في النحو : ابن السراج : ١/١٥٨-١٥٩، ٢٨١

(٢) انظر : شرح المفصل: ٢/٧٦.

(٣) لسان العرب: (نَسَخَ) ، ٣/٦١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كان الولدُ مجتهدًا

إنَّ الولدَ مجتهدٌ

والتغيير في الجملة واضح في عنصرين من عناصرها: إذ يحدث التغيير في عنصر المعنى ، وعنصر الإعراب، فمن حيث المعنى: يتحول معنى الجملة مع (كان) على سبيل المثال للدلالة على مطلق الزمن الماضي، ومع (أصبح) للدخول في وقت الصباح ومع (إنَّ) لتأكيد الخبر، ومع (ما) و(لا) للنفي، أما التغيير في الإعراب فيكون بتغيير حركة المبتدأ أو الخبر من الرفع إلى النصب، فمع كان وأخواتها يكون الخبر منصوبًا، ومع إن وأخواتها ، يكون الاسم منصوبًا، فهذه النواسخ ما هي إلا عناصر تحويل ، تحدث تغييرًا في الأصل التوليدي للجملة:

المبتدأ + الخبر

(حركته الرفع) (حركته الرفع)

فتتحول الجملة من توليديه اسمية إلى تحويليه اسمية، تدل على معنى جديد أفاده عنصر التحويل[1] وترتَّب على هذا التحويل تغييرًا في الحركة الإعرابية فأصبح تركيب الجملة : عنصر تحويل + المبتدأ + الخبر

(تغيير في الحركة وفقا لعنصر التحويل) (تغيير في الحركة وفقا لعنصر التحويل)

سيكون الحديث عن القضايا الخلافية في هذه النواسخ، وتأثيرها في الجملة وذلك في خبر (كان) وخبر (ليس) وخبر (ما)، واسم لا النافية للجنس.

أولا: الخلاف في خبر "كان" وأخواتها:

تسمى كان وأخواتها بالأفعال الناقصة؛ وذلك لأن المعنى لا يتم بمرفوعها فقط كالأفعال التامة ، بل تحتاج إلى منصوب ليتمم معناها، وسميت ناقصة لدلالتها على

---

(١) انظر : رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر: خليل عمايرة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ع٨، ١٩٨٢/٢٣، ٧٠-٧١، وانظر : في نحو اللغة وتراكيبها: ١٠١-١٠٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الزمن فقط، وعدم دلالتها على الحدث[1] ، وفي دلالتها على الحدث خلاف حيث عدّ بعض النحويين كان وأخواتها دالة على الحدث والزمن، والحدث فيها مسند إلى الجملة، وهو قول ابن عصفور[2] وابن مالك[3] .

وتنقسم كان وأخواتها إلى ثلاثة أقسام:[4]

الأول: ما يعمل دون شروط ، وهو ثمانية: كان، وعسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس.

الثاني: ما يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو دعاء، وهو أربعة: زال ، وبَرِحَ، وفَتِيءَ، وانفك.

الثالث: ما يعمل بشرط أن تتقدمه (ما) المصدرية الظرفية، وهو: دام وقد وجدت النحويين قد اختلفوا في ما بينهم في بعض جزئيات هذا الباب وذلك في المسائل التالية:

١- نصب خبر كان

٢- الخلاف في تقديم خبر (ليس) عليها.

٣- الخلاف في تقديم خبر (ما) الحجازية.

الخلاف في نصب خبر "كان":

إن لكان وأخواتها تأثيرًا على الجملة الاسمية، ويكون التأثير في عنصرين: الأول: المعنى ويتضح أثره على الجملة بركنيها: المبتدأ والخبر، والثاني: الإعراب فيكون أثره جليا في الخبر، وذلك بتحول حركته الإعرابية من الرفع إلى النصب وقد نقل أبو حيان هذا الخلاف بقوله[5]: "اتفقوا على نصبها ما بعد المرفوع، فقال الجمهور: انتصابه على أنه خبر مشبه بالمفعول، وقال الفراء: انتصب تشبيهًا بالحال، وعن الكوفيين انتصب على الحال".

---

(١) انظر : شرح الرضي: ١٨١/٤، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٥٢/١.

(٢) شرح جمل الزجاجي: ٣٨٥/١

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٥٢/١

(٤) انظر: أوضح المسالك: ٢٣٢/١-٢٣٧

(٥) ارتشاف الضرب: ١١٤٦/٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالبصريون يرون أن الخبر ينُصب على أنه مشبه بالمفعول[١]؛ لأن الخبر قد يقع ضميرًا في رأيهم، أما الحال فلا تَقَع ضميرًا كالمفعول، فيجوز أن نقول: كنَّاهم ولم نَكنهم.[٢]

وهذه الحجة شكلية تعتمد على القياس على بعض الشكليات التي يشترك فيها هذان النمطان، اي خبر كان والمفعول به في وقوعهما ضميرًا.

أما الكوفيون فيرون رأيًا آخر مؤداه أن خبر كان نُصب على الحال[٣] ونصبه عند الفراء على التشبيه بالحال[٤]، والدليل عندهم على هذا، أن (كان) فعل غير متعد، فلا يصل إلى المفعول، فيجب أن يكون الخبر منصوبًا على الحال[٥].

وقد ردّ أبو البركات الأنباري هذا القول: بأن المفعول في (كان) هو الفاعل في المعنى، وذلك أنه عند دخول (كان) على المبتدأ والخبر يصير المبتدأ بمنزلة الفعل، والخبر بمنزلة المفعول، والمفعول في معنى الفاعل كما أنّ (كان) ليست فعلا حقيقيًا مثل (ضَرَبَ) في الدلالة على الحدث والزمن[٦]

والدليل على نصبه على الحال برأيهم أنه يمكن أن يقال فيه: كان زيد في حالة كذا[٧]، وقد ردّ الأنباري على هذه الحجة، بأن نصب الخبر على الحال لم يستوفِ شروطه، فمن شروطه أن يكون بعد تمام الكلام ، ولم يتحقق ذلك في (كان) الناقصة، ومن شروط الحال ايضًا أنها لا تجيء إلا نكرة وخبر كان يأتي معرفة، فلا يكون منصوبًا على الحال.[٨]

وبالنظر إلى الوظيفة النحوية للحال وخبر(كان)، يمكن الوقوف على الفرق بين الأسلوبين في موقع السياقي لكليهما، فالوظيفة النحوية للحال تختلف عن

---

(١) انظر: الكتاب، ٤٦/١، والأصول في النحو: ٨٢/١، والإنصاف: ٨٢٥/٢

(٢) الكتاب: ٤٦/١، والإنصاف: ٨٢٥/٢.

(٣) انظر: شرح التصريح: ١٨٤/١.

(٤) معاني القرآن: ٢٨١/١.

(٥) ارتشاف الضرب : ١١٤٦/٣.

(٦) انظر: الإنصاف: ٨٢٥/٢-٨٢٦.

(٧) الإنصاف: ٨٢١/٢.

(٨) انظر: الإنصاف: ٨٢٦/٢-٨٢٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوظيفة النحوية لخبر(كان) ،فالحال تبين هيئةً صاحبها، نحو: جاء زيد ضاحكا، فالحال"ضاحكًا" أدت وظيفة في بيان حال مجيء زيد وهيئته، في حين تختلف دلالة خبر (كان) في نحو: كان زيد ضاحكًا. فهي إخبار عن نسبة الضحك إلى زيد في الزمن الماضي، فيتضح الفرق بينهما في الوظيفة النحوية، ويتضح الفرق بينهما أيضًا من خلال مدى حاجة الجملة إلى كل منهما في إتمام الإسناد، ويوضح ذلك تركيب الجملتين:

(١) جملة الحال: جاءَ زيدٌ ضاحكًا

فعل تام فاعل حال

مسند مسند إليه فضلة

(٢) جملة خبر (كان):

كان	زيد	ضاحكًا
فعل ناقص	اسم كان	خبر كان
مسند غير معتمد	مسند إليه	المسند الأصلي
(عنصر تحويل)		(لا يصلح أن يكون حالا)

يبين لنا التحليل السابق الخلاف بين الحال والخبر، بالنسبة لحاجة الجملة إليهما في البنية التركيبية، فالحال جاءت زائدة على الأركان الأساسية للبنية التركيبية للجملة، فسمَّاها النحويون "فضلة"[1] والمقصود أنها فضلة من حيث التركيب، و عمدة من حيث الدلالة، ووظيفتها النحوية: بيان هيئة صاحبها، أمّا خبر (كان)، فهو عمدة في الأصل، إذ هو الركن الأساسي في الجملة، حيث كان خبرًا للمبتدأ قبل دخول عنصر التحويل (كان) على الجملة الاسمية، ووظيفته في هذا السياق أنه متمم للفائدة.

---

(١) انظر القول بأن الحال فضلة أو عمدة في: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٩٦، و "هل الحال فضلة في أسلوب العربية: سلمان القضاة، مجلة أبحاث اليرموك ، م٧ ع١/١٩٨٩، ١٢١-١٣٧، و"الحال فضلة فوزي الشايب، مجلة أبحاث اليرموك، م١، ع١/١٩٩٢، ١٧٣-١٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالجملتان على مستوى التركيب الشكلي متماثلتان، لكنهما تختلفان في البنية الوظيفية.[1] فجملة الحال جملة توليدية فعلية تتكون من الفعل والفاعل والحال، أما جملة خبر (كان) فهي جملة تحويلية اسمية،ويمكن بيان أصلها على النحو التالي:

زيدٌ ضاحكٌ

مسند إليه + مسند

فهي جملة إخبارية تفيد إعلام السامع بنسبة الضحك إلى زيد في زمن المتكلم، وقد دخل هذا الأصل عنصر تحويل "كان" فكان لها تأثير على التركيب الذي وجدت فيه،[2] فأصبحت الجملة:

كان زيد ضاحكا

(عنصر تحويل) مسند إليه مسند

فتحولت الجملة إلى جملة تحويلية اسمية، بوجود عنصر الزيادة (كان)، فتحوّل معها معنى الجملة من الحاضر إلى الماضي، كما اقتضى هذا العنصر تغيير حركة إعراب الخبر، فتحولت من الضمة إلى الفتحة، فالفتحة التي هي علامة نصب خبر "كان" اقترن وجودها بوجود عنصر التحويل "كان" وعند زوال أثر هذا العنصر يعود الخبر مرفوعا كما كان.

الخلاف في تقديم خبر "ليس" عليها:

تعد (ليس) من أخوات "كان"، والعاملة عملها، ولجملة (ليس) ترتيب على النحو التالي: ليس + المسند إليه + المسند

(عنصر نفي) (اسم ليس) (خبر ليس)

هذا هو الترتيب لمثل هذا النمط الجملي، ويبدو أن اللغة تتيح للناطقين بها بعض الإمكانيات التي تسمح لهم بالتحرك داخل مساحة معينة، فيجوز للناطق أن يحدث بعض التحويلات على هذا الترتيب نحو:

ليس +خبرها + اسمها

---

(١) دراسات نقدية في النحو العربي: عبدالرحمن أيوب، مؤسسة الصباح – الكويت، ١٧٩.

(٢) انظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٠١-١٠٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهو تحويل جائز يفيد دلالة جديدة للجملة في ترتيبها الأصلي وقد يطرأ تحويل آخر بتقديم الخبر على ليس نحو:

خبرها + ليس + اسمها

وهذا الترتيب كان مثار خلاف بين النحويين في جوازه ومنعه، قال أبو حيان:[1] "وأمَّا تقديم خبر ليس عليها فذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، وأبو علي في الحلبيات، وابن عبد الوارث والسهيلي، وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز، وذهب قدماء البصريين، والفراء، وأبو علي في المشهور، وابن برهان والزمخشري والأستاذ أبو علي، إلى جواز ذلك واختاره ابن عصفور".

إن خلاف النحويين في تقديم خبر ليس عليها بين المنع والجواز على قولين:

القول الأول: المنع، وهو ما ذهب إليه الكوفيون[2]، والمبرد[3] وابن السراج[4]، والسيرافي، والزجاج[5]، والجرجاني[6]، وأبو علي فيما رُوي عنه[7]، غير أني وجدت أبا علي الفارسي ، يجيز تقديم خبر (ليس) عليها، ويتضح ذلك من أقواله، حيث قال:[8] " ومن الدليل على جواز تقديمه أنَّ العوامل في المبتدأ وخبره على ضربين: فعل ومشبه بالفعل، ووجدنا ما لم يكن فعلا، وكان مشبهًا به، لا يجوز تقديم خبره على اسمه، ووجدنا الفعل قد جاز فيه هذا الذي امتنع في المشبه به، من تقديم الخبر كما جاز ذلك في الفعل، ووجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها، فكما جاز: "ليس قائمًا زيد" بلا خلاف، كذلك جاز "قائمًا ليس زيد". كما جاز: "قائمًا كنت".

---

(١) ارتشاف الضرب: ٣/١١٧١-١١٧٢.

(٢) الإنصاف: ١/١٦٠.

(٣) المقتضب: ٤/١٩٤.

(٤) الأصول في النحو: ١/٨٩-٩٠.

(٥) همع الهوامع: ٢/٨٨-٨٩.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/٤٠٨-٤٠٩.

(٧) انظر: شرح التصريح: ١/١٨٨.

(٨) المسائل الحلبيات: ٢٨٠-٢٨١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقال أيضًا[1] :"ويجوز: منطلقا كان زيدٌ وشاخصًا صار بكر؛ لأن العامل متصرف، وهكذا وهو عندي القياس فنقول: منطلقا ليس زيد، وقد ذهب قوم إلى أن تقديم خبر ليس على "ليس" لا يجوز ولم يختلقوا في جواز تقديم خبرها على اسمها، نحو: ليس منطلقا زيد"، فهذا تصريح من الفارسي نفسه يخالف ما نُسب إليه.

وجوهر الخلاف في هذه المسألة قائم على عنصرين اثنين في "ليس": أحدهما: الفعلية والحرفية، والآخر: التصرف وعدمه.

فمن منع تقديم خبر "ليس" عليها، عدَّها فعلا غير متصرف، فهذا الفعل غير متصرف في نفسه، فالأولى ألاَّ يتصرف في عمله، فانعدام التصرف حال دون تقديم خبرها عليها[2]، وهذا رأي جدلي بعيد عن اللغة كأنماط استعمالية، فإذا جاء ذلك في كلام العرب، فليس لأحد أن يعترض على هذا، حتى لو كانت "ليس" جامدةً أو غير متصرفة في نفسها.

وقد عدَّ الكوفيون "ليس" حرفا[3]، فهي حرف نفي بدليل مجيء الاسم بعدها مرفوعًا نحو: "ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ"، وكذلك عدم مباشرة نون الوقاية لها، فلا يُقال: ليسني، فكانت حرفا، أو موغلة في شبه الحرف، فلا يتقدم خبرها عليها.[4]

أما من جوّز تقديم خبرها عليها فهم: البصريون[5]، والفراء[6]، وابن برهان[7] والزمخشري[8] وأبو علي الشلوبين[9]، والفارسي[10] وابن عصفور[11] وقد اعتمدوا في إجازة ذلك على الشواهد الحية، مثل قوله تعالى: "ألا يومَ يأتيهم

---

(١)الإيضاح العضدي: ١٠١/١.

(٢) انظر: الإنصاف: ١٦١/١.

(٣) لقد اختلف النحويون في كون ليس فعلا أو حرفًا، انظر ذلك في معنى اللبيب: ٣٨٦-٣٨٨.

(٤) انظر: الإنصاف: ١٦١/١-١٦٢، وشرح المفصل: ١١٤/٧.

(٥) انظر: الإنصاف: ١٦١/١.

(٦) انظر: شرح التصريح: ١٨٨/١.

(٧) شرح اللمع: ابن برهان: ٥٨/١.

(٨) الكشاف: ٣٨١/٢، وانظر: شرح المفصل: ٨٨/٢.

(٩) التوطئه: ٢٨٨.

(١٠) الإيضاح العضدي: ١٠١/١.

(١١) شرح جمل الزجاجي: ٣٨٨/١-٣٨٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ليس مصروفا عنهم"[1]، فقد استدلوا من هذه الآية على جواز تقديم الخبر على ليس، وذلك أن "يومَ" ظرف لـ "مصروفا" -خبر ليس- معمول به متقدم عليه، فتقديم معمول خبر "ليس" يؤذن بتقديم الخبر عليها.[2]

ولم يلق رأي البصريين استحسانا عند بعض النحويين، فأولوا نصب يوم تأويلات مختلفة منها: أن :يوم" نُصب بعامل مضمر دلَّ عليه الكلام، والتقدير: لا يصرف عنهم العذاب يوم يأتيهم، واسم ليس مضمر فيها، والتقدير: ليس العذاب مصروفًا.[3]

ومنها أيضًا ردُّ أبي البركات الأنباري: (فيوم) موقعه الإعرابي مرفوع على الابتداء، وهو مبني على الفتح لإضافته إلى الفعل، وإذا كان منصوبا، فهو على تقدير فعل آخر: يلازمهم يوم يأتيهم.[4]

الخلاف في تقديم خبر "ما" الحجازية:

تستخدم "ما" للدلالة على النفي في أحد استعمالاتها، وتدخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، وهي على قسمين بالنسبة للعمل: (ما) الحجازية وهي العاملة عمل "ليس"، نحو قوله تعالى: ﴿ما هذا بشرًا﴾[5] والثانية: ما التميمية، وهي غير عاملة، وسميت "ما" الحجازية نسبة إلى القوم الذين يعملونها، وهم أهل الحجاز، قال سيبويه:[6] "هذا باب ما جرى مجرى "ليس" في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله. وذلك الحرف "ما"، تقول ما عبدُ الله أباك، وما زيدٌ منطلقًا، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى " أمّا" و "هل"، أي.لا يعملونها في شيء"، ويسميها المبرد "ما" النافية استنادًا إلى معناها لا إلى عملها[7]، وتسمى

---

(١) سورة هود: ٨.

(٢) انظر تفسير الطبري: ٢٥٤/١٥، وتفسير البحر المحيط: ٢٠٦/٥.

(٣) انظر: املاء ما من به الرحمن: العكبري، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١٩٧٩/١، ٣٥/٢.

(٤) انظر: الإنصاف: ١٦٣/١.

(٥) سورة يوسف: ٣١.

(٦) الكتاب: ٥٧/١.

(٧) المقتضب: ٤٠٦/٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أيضًا "ما" المشبهة بليس[1]، فقد أشبهت (ليس) في شيئين: معناها وهو النفي، وعملها في التأثير في ما بعدها، على أن الاسم الأول يُرفع والثاني يُنصب، "والنصب (بما) عند الحجازيين في مثل قوله تعالى: " ما هذا بشرًا" ما هو إلا أثر من آثار قياس "ما" على "ليس"، إذ المعنى فيهما سواء".[2]

ومن شروط نصب "ما" للخبر، أنه يجب تأخيره، فلا يتقدم، وإن تقدم ففي نصبه خلاف نقله أبو حيان بقوله:[3] " وذَكر لنصب الخبر شروطًا في المشهور: أحدها تأخر الخبر، فإن تقدم ارتفع، نحو: ما قائمٌ زيدٌ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصبه فتقول: ما قائمًا زيد، وعنه وعن الكسائي فيما نقل ابن عصفور، لا يجوز النصب، وقال الجرمي: هي لغة، وحكى: " ما مسيئًا من أعتب"، ونسبة جواز ذلك إلى سيبويه باطلة".

بناء على هذا الشرط، فجملة "ما" الحجازية تكون على ترتيب معين وهو:

ما هذا بشرًا

ما + مبتدأ + خبر

والأصل في هذه الجملة أنها مكونة من مبتدأ وخبر:

هذا بشر

مبتدأ + خبر

دخلت (ما) على هذه الجملة فتحولت إلى جملة منفية، وأثرت على الخبر بتغير حركته الإعرابية:

ما هذا بشرًا

(عنصر نفي) + مسند إليه +مسند (تتغير حركته اقتضاء لعنصر التحويل وهو أثر غير إلزامي)

ما مبتدأ خبر

---

(١) انظر: شرح المفصل: ١/١٠٨.

(٢) التطور اللغوي مظاهره وعلله: رمضان عبد التواب، ٦٩.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣/١١٩٧-١١٩٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا الأصل في ترتيب الجملة يوجب النصب للخبر، وهو ما أوجبه سيبويه[١] والكسائي[٢] وابن عصفور[٣] في لهجة الحجاز، ولكي يبقى الخبر منصوبا، يجب أن يحتفظ بهذه الرتبة، وهي تأخره بعد "ما" واسمها. وقد قاس سيبويه "ما" هنا على "إنّ" حيث قال:[٤] " ولا يجوز أن يكون مقدمًا مثله مؤخرًا، كما لا يجوز أن تقول: إنّ أخوك عبدَ الله، على حد قولك: إنّ عبدَالله أخوك، لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته، فكما لا تتصرف "إنّ"، كذلك لم يجر كل ما يجوز فيه، ولم تقو قوته فكذلك "ما".

فقد قاس النحاة "ما" على "ليس"؛ لاتفاقهما في المعنى، فكلاهما يحمل دلالة على النفي، فكان هذا الاشتراك سببًا في عمل "ما" في الاستعمال اللغوي عند أهل الحجاز فحُملت عليها، ولم تحمل "ما" التميمية.

قال المحزومي في الفرق بين "ما" عند أهل الحجاز، و"ما" عند أهل تميم:[٥]" ويبدو لي أن أساس هذا الاختلاف بين اللغتين قائم على ما بين اللغتين من تفاوت، فلغة الحجاز أعلى في التطور من لغة تميم، وأدق في التعبير عن معانيها، ويبدو للدارس أن العربية في الحجاز جرت على أن الخبر يرتفع إذا كان صفةً للمبتدأ، أو كان عينه نصب،.....، و(ما) هذه مثل (ليس) إذا دخلت على المبتدأ أو الخبر، كان لها ما لليس من دلالة على النفي، ونفت أن يكون الخبر عين المبتدأ أو صفة له فانتصب على الخلاف".

---

(١) الكتاب: ٥٧/١.

(٢) همع الهوامع: ١١٣/٣.

(٣) المقرب: ١٠٢/١، وانظر: شرح جمل الزجاجي: ٥٩٢/١.

(٤) الكتاب: ٥٩/١.

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٤٩-٢٥٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد أجاز الفراء[١] نصب الخبر مع تغير رتبته أي تقدمه على اسم "ما" مستدلا على ذلك بالشواهد الحية في الاستعمال اللغوي، ومن ذلك: "ما مسيئا من أعتب"[٢]،وقال فيها الجرمي إنها لُغيَّة[٣]وأوردها سيبويه بالرفع: "ما مسيء من أعتب".[٤] فهذا شاهد حي على تقديم الخبر مع بقائه منصوبا، فيكون تقدمه جائزًا. ويمكن وصف ما طرأ على هذه الجملة على النحو التالي:

فالأصل في هذه الجملة: " ما مسيئا من أعتب ":

من أعتب مسيء

مسند إليه + مسند

دخل هذا الأصل عنصر تحويل فتحولت إلى جملة تحويلية، اسمية، منفية بدخول عنصر النفي "ما" فأصبحت، على صورتين بحسب المستعمل لها:

(١) ما من أعتب مسيء

(عنصر نفي) + مبتدأ + خبر

(اسمها عند اهل تميم) (خبرها عند أهل تميم مرفوع)

(٢) ما من أعتب مسيئا

(عنصر نفي عمل قياسًا على ليس) (اسمها عند الحجازيين) (خبرها عند الحجازيين منصوب)

ثم طرأ تحويل آخر بالترتيب على الصورة الثانية فتقدم خبرها على اسمها مع بقاء أثر عنصر النفي في الخبر فأصبحت:

ما مسيئا من أعتب

فتقديمه للأهمية والتأكيد .

ومن الشواهد الحية فيما سمع عن العرب من تقديم خبر "ما" مع بقائه منصوبًا قول الفرزدق:

فأصبحوا قَدْ أعادَ اللهُ نعمتَهم إذ هم قريشٌ وإذا ما مثلَهم بشرُ[٥]

---

(١) معاني القرآن: ٤٢/٢.

(٢) مجمع الأمثال: ٢٨٨/٣، " ما أساء من أعتب" تضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويخبر أنه سيعتب".

(٣) انظر: شرح التصريح: ١٩٨/١.

(٤) الكتاب: ٥٩/١.

(٥) ديوان الفرزدق: دار صادر – بيروت ، ١٩٦٦، ١٨٥/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهذا الشاهد تقدم فيه خبر ما (مثلَهم) على اسمها مع بقائه منصوبا، ومن منع تقديم خبر "ما" مع بقائه منصوبا، فقد وجه نصب الخبر توجيهات مختلفة: فقد قال فيه سيبويه: إنه شاذ، ولا يقاس عليه،(١)وقيل أيضًا: إن الفرزدق تميمي، وعندما أراد أن يتكلم بلغة الحجازيين غلط، ولم يعرف شروطها عندهم؛ لأن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته.(٢)

وقد أوِّلت الفتحة على أنها فتحة بناء لا نصب، حيث بُني الخبر على الفتح لإبهامه مع إضافته للضمير المبني، والمبهم المضاف إلى المبني يجوز بناؤه وإعرابه"،(٣) لكن إذا كان يجوز فيه الإعراب والبناء، يمكن أن تكون الفتحة للإعراب.

وقد وُجهت "مثلَهم" على أنها حال ؛ لأنها في الأصل نعت لـ "بشر" ونعت النكرة إذا تقدم نصب على الحال وخبر "ما" محذوف تقديره: ما في الوجود بشرٌ مماثلا لهم.(٤)

وأولت أيضًا على أنها ظرف زمان تقديره: وإذ مكانهم بشرًا، أي: في مثل حالهم.(٥)

فهذه التعليلات لتأويل نصب خبر "ما" عندما يتقدم، قد تخرج الخبر من دائرة الخبرية إلى الحال أو الظرف، مع انتقاء دلالته عليها، وتحمِّل النص أكثر مما يحتمل، فما دامت العرب قد نطقت به – أي خبر ما – منصوبا مع تقدمه، فهي ظاهرة لغوية عند بعض العرب.

ويمكن وصف ما طرأ على قول الفرزدق على النحو التالي:

فالأصل التوليدي لهذا التركيب: "ما مثلَهم بشر" :

بشرٌ مثلُهم

مبتدأ + خبر

---

(١) الكتاب: ١/٦٠.

(٢) انظر: شرح التصريح: ١/١٩٨.

(٣) شرح التصريح: ١/١٩٨.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ٤٧٥.

(٥) انظر: شرح التصريح: ١/١٩٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهي جملة توليدية اسمية، تفيد معنى الإخبار، وقد يطرأ تحويل على هذا الأصل بزيادة عنصر النفي "ما"، فتحولت الجملة إلى جملة تحويلية اسمية (منفية) بتأثير عنصر النفي ونصب الخبر على لغة أهل الحجاز فأصبحت:

ما بشرٌ مثلَهم

عنصر نفي + مبتدأ + خبر

(اسم ما) (خبر ما منصوب على لغة الحجازيين)

ثم طرأ تحويل آخر على الجملة، وذلك بتقديم خبر"ما" مع بقائه منصوبا، فأصبحت كما قالها الفرزدق:

ما مثلَهم بشر

عنصر نفي + خبر(ما) + اسمها

ثانيًا: الخلاف في حركة اسم "لا" النافية للجنس:

"لا" النافية للجنس من الحروف التي عملت عمل "إنَّ"، تدخل على الجملة الاسمية فيتأثر ما بعدها، ينصب المبتدأ ويسمى اسمها، ويبقى الخبر مرفوعا ويسمى خبرها، وقد أطلق عليها البصريون مصطلح: "لا النافية للجنس"(١) في حين أطلق عليها الكوفيون مصطلح "لا التبرئة"،(٢)، ومعنى التبرئة: تخليص الشيء من الشيء، وتنزيهه عنه، ومن هنا أطلق على هذه الأداة: "لا التبرئة"؛ لأنها تبرء الجنس الداخلة عليه وتنزهه عن الخبر الواقع بعده، فإذا قلت: لا غلامَ في المنزل، فقد دلت "لا" على تبرئة جنس الغلمان عما وقع بعدها، أي: دلت على أنه ليس في المنزل أحد يتصف بأنه غلام، وكذلك قيل لها: "النافية للجنس" من هذا المعنى؛ لأنها تنفي جنس الغلمان عن الخبر الواقع بعدها"(٣)

ما تقدم يخص معناها، أما تأثيرها فيما بعدها، فقد عملت عمل "إنَّ" فما بعدها يكون منصوبا، وقد وقع الخلاف بين النحويين في حركة نصبه (الفتحة) إذا كان

---

(١) انظر: الكتاب: ٢٧٤/٢، وشرح التصريح: ٢٣٥/١.

(٢) انظر: معاني القرآن: الفراء، ١٢٠/١، ٨٤/٢، ٩٥/٣.

(٣) في مصطلح النحو الكوفي: حمدي الجبالي، ١٢٥-١٢١، وانظر: في المصطلح النحوي البصري: يحيى عبابنة ٢٠١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مفردًا، هل هي حركة إعراب أو حركة بناء، قال أبو حيان:[1] "واختلفوا في هذه الحركة، فذهب أكثر البصريين إلى أنها حركة بناء، والأخفش والمازني والمبرد، والفارسي، وذهب الكوفيون، والجرمي، والسيرافي، والرماني، إلى أنها فتحة إعراب، ونُسب ذلك إلى سيبويه".

والحقيقة أن الخلاف في حركة اسم "لا" قد يكون متأتيًا من فهمهم لأحد أقوال سيبويه، فقد نظروا إليه من زوايا مختلفة، ووجهوه توجيهات مختلفة، وهو قوله[2]: "و"لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب "إنَّ" لِمَا بعدها، وتُرك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسة عشر؛ وذلك لأنها تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسمٍ وهو الفعل وما جرى مجراه".

إنّ من قال: إنها حركة بناء انطلق من فهمه لقول سيبويه: "وإنما تُرك التنوين في معمولها؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزله اسم واحد كخمسة عشر" وإلى هذا القول ذهب أكثر البصريين، والمازني[3]، والأخفش[4]، والمبرد[5]، والفارسي[6].

وحجتهم فيما ذهبوا إليه أنَّ اسم "لا" المفرد النكرة غير منون، وعدم التنوين يعني البناء؛ لأن "لا" ركبت مع اسمها، فأصبحت كالشيء الواحد، وأصبح الاسم كالجزء من الكلمة فلا ينون، وقد قال الفارسي[7]: "ووجه بنائهم رجلا أنَّ "لا" دخلت عليه فصارت كالجزء منه، يد لك على هذا قولهم: أجبت بلا شيء، فيدخلون الباء على "لا" كما دخلت على الاسم إذا انضم إلى الاسم بُني".

وقد علل الفارسي حركة البناء تعليلا شكليا، وعللها رضي الدين الاستراباذي تعليلا اعتمد فيه على المعنى، وذلك أن "لا" تضمنت معنى "مِنْ" الاستغراقية، حيث

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٢٩٦/٣.

(٢) الكتاب: ٢٧٤/٢.

(٣) انظر: شرح الرضي: ١٥٥/٢، وهمع الهوامع: ٢٠٠/٢.

(٤) معاني القرآن: ٥/١، ١٧٤.

(٥) المقتضب: ٣٥٧/٤.

(٦) التعليقة: ١٨/٢-١٩، وانظر: المسائل العسكريات: ١٤٤-١٤٥، والإيضاح العضدي: ٢٣٩/١.

(٧) المسائل المنثورة : ٨٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال:[1] "والحق أن تقول: إنه مبني لتضمنه لـ(من) الاستغراقية، وذلك قولك: لا رجلَ، نصّ في نفي الجنس بمنزلة: لا مِنْ رجلٍ، بخلاف لا رجلَ في الدار و امرأة، فإنه وإن كانت النكرة في سياق النفي تفيد العموم، لكن لا نصا بل هو الظاهر، كما أن: ما جاءني من رجل نصّ في الاستغراق، بخلاف ما جاءني رجلٌ إذ يجوز أن يقال: لا رجلٌ في الدار بل رجلان، ولا يجوز: لا رجلَ في الدار بالفتح بل رجلان، وما جاءني من رجل بل رجلان للزوم التناقض، فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى (مِنْ) ".

أما الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي[2]، فقد اعتمدوا على قول سيبويه: "ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين"، فالفتحة على رأيهم حركة إعراب محتجين بحجج، وقد عرضها أبو البركات الأنباري، منها:[3]

أن "لا" قامت مقام الفعل في النصب، فاكتفوا بلا من الفاعل فنصبوا النكرة وحذفوا التنوين للإضافة، وكأن التقدير: لا أجد رجلا في الدار[4]، وردَّه الأنباري: بأنّ هذا مجرد دعوى تفتقر إلى دليل[5]، ولا يستقيم معها تقدير فعل؛ لأن جملة "لا" النافية للجنس في أصلها جملة إخبارية مثبتة، وهي جملة اسمية تتكون من:

رجلٌ في الدار

مبتدأ + خبر

مسند إليه + مسند

بناء على هذا الأصل فإن الجملة تتكون من مبتدأ وخبر، وهذا الابتداء غير جائز في العربية فهو ابتداء بالنكرة بلا مسوِّغ، وقد يدخل هذا الأصل عنصر تحويل وهو "لا" فتنتقل دلالة الجملة من الإثبات إلى نفي الجنس فتصبح:

---

(١) شرح الرضي: ١٥٦/٢، وانظر: الإنصاف: ٣٦٧/١.

(٢) انظر: شرح الرضي: ١٥٥/٢، وهمع الهوامع: ١٩٩/٢.

(٣) انظر: الإنصاف: ٣٦٦/١-٢٦٧.

(٤) الإنصاف: ٣٦٦/١.

(٥) انظر: الإنصاف: ٣٦٧/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لا رجلَ في الدار

عنصر نفي + مبتدأ + خبر

مسند إليه + مسند

ومن الحجج أيضًا أن "لا" جاء بعدها نكرة، والنكرة يكون خبرها قبلها، فإذا كانت نكرة فهي تنصب بغير تنوين.(١)

ومنها أيضًا أن "لا" تكون بمعنى "غير"، وقد تخالف معنى "غير" فتحمل معنى "ليس" وللمخالفة في معناها نصبت ما بعدها، وردَّ عليهم الأنباري بأنها لو كانت بمعنى "ليس" لما جاء ما بعدها مرفوعًا.(٢)

ومن الحجج: أنَّ "لا" قد عملت النصب؛ لأنها في معناها نقيضة "إنَّ" فـ "لا" معناها النفي، و"إنَّ" تفيد الإثبات، و"لا" على هذا المعنى تكون قد خالفت "إن" وهي متفرعة عنها فتنصب من غير تنوين؛ وذلك لأن الفرع أقل درجة من الأصل.(٣)

إنَّ الخلاف في هذه المسألة كله خلاف جدلي، قائم على القياس والتأويل، في عدم تنوين الاسم بعد "لا"، وقد يكون امتناع التنوين لعله صوتية فسَّرها الزجاج بالثقل، نقل قوله الاستراباذي(٤) :"بل مراده أنه معرب لكنه مع كونه معربا مركبٌ مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل عشرةٌ عن خمسة، فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله".

---

(١) انظر: الإنصاف: ٣٦٦/١.

(٢) انظر الإنصاف: ٣٦٧/١-٣٦٨.

(٣) انظر: الإنصاف: ٣٦٧/١.

(٤) شرح الرضي: ١٥٥/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثًا: الاستثناء

الاستثناء في اللغة: المنع والصرف،[1] وفي الاصطلاح: "إخراج الشيء من الشيء، ولولا الإخراج لوجب دخوله فيه"[2]، وهو: " صرف اللفظ عن عمومه لإخراج المستثنى من أن يتأوله الأول، وحقيقته تخصيص، وليس كل تخصيص استثناء".[3] فدلالة الاستثناء قائمة على: إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها.

وقد اختلف النحويون في عدة مسائل في هذا الباب وهي:

١- الخلاف في ناصب المستثنى.

٢- الخلاف في رتبة المستثنى.

٣- الخلاف في "حاشا" بين الفعلية و الحرفية.

٤- الخلاف في "سِوى" بين الاستثناء والظرفية.

٥- الخلاف في كون :"لاسيما" من أدوات الاستثناء.

٦- الخلاف في كون "بله" من أدوات الاستثناء.

الخلاف في ناصب المستثنى:

اختلف النحويون في ناصب المستثنى بعد "إلا" نحو جاء القوم إلا زيدًا، فزيدًا منصوب وفي عامله خلاف نقله أبو حيان، حيث قال:[4] "وإذا انتصب ما بعد (إلاّ) على الاستثناء، فالخلاف في الناصب، فقيل: النصب بـ (إلاَّ) نفسها ونُسب إلى سيبويه، وقيل: بما قبل (إلاّ) من فعل وغيره بوساطة (إلاّ) ونُسب إلى سيبويه وقيل بما قبلها من غير واسطة (إلاَّ) وهو مذهب ابن خروف مستدلا عليه في زعمه بكلام سيبويه، وقيل: بـ(أنَّ) مقدرة بعد(إلا) ونسب إلى الكسائي، وقيل: باستثناء ضميره بعد (إلا) وهو مذهب المبرد، والزجاج، وقيل: بمخالفته الأول، ونسب إلى

---

(١) الكليات: ٩١/١.

(٢) التعريفات: ٤٥.

(٣) شرح المفصل: ٧٦/٢.

(٤) ارتشاف الضرب: ١٥٠٥/٣-١٥٠٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكسائي، وقيل: بـ(إنْ) مخففةٌ من (إنَّ) مركبا منها ومن (لا)، فمن نصب غلَّب حكم (إنَّ)، وخبرها محذوف، ومن رَفَع غلب حكم (لا)، ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر ورافع الفاعل، وناصب المفعول" يتضح من نقل أبي حيان للخلاف في ناصب المستثنى تعدد الأقوال فيه وهي:

القول الأول: إن (إلا) هي العامل، فهي التي نصبت المستثنى بعدها؛ لأنها قامت مقام الفعل (أستثني) ونابت عنه فعملت[1] والتقدير في: قام القوم إلا زيدا، قام القوم أستثني زيدًا، حيث قامت "إلا" مقام الفعل "أستثني" فعملت عمله.

وقد اعترِض على هذا القول من وجوه مختلفة عرضها الأنباري:

الوجه الأول: إذا عملت (إلا) النصب فهو إعمال لمعناها؛ لأنها قامت مقام الفعل (أستثني) ولا يجوز إعمال معاني الحروف؛ لأن عمل معاني الحروف يؤدي إلى تقدير الفعل الذي ناب عنه الحرف، فينتفي معنى الإيجاز من تعويض (إلا) من الفعل.[2]

الوجه الثاني: أنَّ "إلاّ" لا يكون ما بعدها منصوبًا دائمًا، فقد يكون مرفوعًا أو مجرورًا، فلو عملت (إلاّ) النصب في المستثنى لما جاء ما بعدها مجرورًا أو مرفوعًا، ولاقتصرت (إلاّ) على النصب، فنفي أن تكون هي العاملة[3]

إن (إلا) يختلف معناها وتختلف وظيفتها النحوية، فتكون للاستثناء أو الحصر، بحسب السياق الذي تكون فيه، وحركة الاسم الذي يليها نقول: جاء القوم إلا زيدًا جاء الاسم بعد (إلا) منصوبًا، و(إلا) تحمل دلالة الاستثناء، في إخراج زيد من حكم ما قبله، فهذه الجملة فيها إثبات المجيء للقوم ونفيه عن زيد.

أمّا في التركيب التالي: ما جاء القوم إلا زيد، فالاسم الذي بعد (إلا) مرفوع، وتقوم دلالة التركيب على نفي القيام عن القوم وإثباته لزيد، أو حصره. كذلك إذا كان ما بعدها مجرورًا، نحو: ما مررت برجل إلا زيدٍ، فـ"إلا" في هذا السياق

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٧٦/٢، وشرح التصريح: ٣٤٩/١، وشرح الأشموني: ٣٩١/١.

(٢) انظر: الإنصاف: ٢٦٣/١.

(٣) انظر: الإنصاف: ٢٦٣/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

خرجت من دائرة الاستثناء، وأفادت معنى جديدًا هو الحصر والتوكيد[1]، فهذه الأمثلة تدل على أن (إلا) لا تكون للاستثناء إذا كانت في سياق النفي، فيأتي ما بعدها مجرورًا أو مرفوعًا.

الوجه الثالث: لو كانت (إلا) هي الناصبة، لجاز تقديرها قبل (غير)، فلما لم يجز ذلك لم تكن هي الناصبة، فلا يجوز أنْ يقال: قام القوم إلا غير زيد؛ لأن ذلك يؤدي إلى إفساد المعنى[2]، فلم يجز الجمع بين "إلا" و"غير"؛ لأن (غير) تكون في بعض السياقات دالة على الاستثناء[3]، فتتضمن معنى "إلا" وهو: إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها .

الوجه الرابع: لماذا لا يقدر الفعل "امتنع" بدلا من "أستثني"، فيرتفع ما بعد "إلا"، ولا يكون منصوبًا.[4]

يمكن القول: إن تقدير الفعل "امتنع" بدلا من "أستثني"، قد يُخرج تركيب الجملة من دلالته على معنى الإخراج الحاصل بوجود "إلا"؛ لأن تقدير الفعل "أستثني" يتفق مع دلالة الاستثناء على الإخراج، والفرق بين تقدير الفعلين يتضح من خلال التركيبين التاليين:

(١) قام القوم امتنع زيد

(٢) قام القوم أستثني زيدًا

فدلالة الجملة الأولى مع "امتنع" تفيد الإخبار، بقيام الفعل من القوم وامتناع زيد عن القيام بنفسه، ولا يفيد ذلك أنَّ زيدًا بين القوم، أما الجملة الثانية مع "أستثني" فتفيد الإخبار بقيام القوم وإخراج زيد من نسبة القيام إليه، وربما لا يكون القيام من زيد بمحض إرادته، فقد يكون مُجْبَرًا على ذلك، فيدل ذلك على أنَّ زيدًا جزء من القوم.

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٩٨.

(٢) انظر: الإنصاف: ٢٦٣/١.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ٢١٠.

(٤) انظر: الإنصاف: ٢٦٣/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوجه الخامس: أنَّ الكلام مع "إلا" يكون جملتين، ومع الفعل يكون جملة واحدة، فالأولى جعله جملة واحدة[1]، وهذا القول لا يتفق مع التحليل اللغوي المعاصر في بيان الأصل التوليدي للجملة، فمع "إلا" تكون الجملة على النحو التالي:

قام القوم إلا زيدًا

فعل + فاعل + أداة الاستثناء + مستثنى

فهذه جملة فعلية واحدة، تم فيها تعويض "إلا" من الفعل "أستثني زيدًا"، وتكون الجملة مع الفعل "أستثني" على النحو التالي:

قام القومُ أستثني زيدًا

فعل + فاعل + فعل + (فاعل مضمر وجوبا) + مفعول به

وهذا الأصل يتكون من جملتين: قام القومُ وأستثني زيدًا، وهذا التحليل يخالف ما قال به الأنباري من أن الكلام مع (إلا) جملتين، وقد تبين أنه جملة واحدة.

وقد تكون "إلا" غير ناصبة؛ لأنها غير مختصة، فقد باشرت الأسماء والأفعال والحروف، نحو: ما جائي زيد قط إلا يقرأ، ولا رأيت خالدًا إلا على الفرس، ففقدت بذلك اختصاصها بالأسماء، فانتفى عملها فيها،[2] وهذا خلطٌ، أيضا بين "إلا" في سياق الاستثناء، و"إلا" في سياق الحصر، وعلى هذا يمكن القول: إنَّ (إلا) قامت مقام الفعل في دلالتها على الاخراج ولم تقم مقامه في العمل، فدلالة الإخراج الدال عليه سياق الاستثناء يقتضي أن يكون المستثنى منصوبا، إذ إن الإخراج يقتضي المخالفة في العلامة الإعرابية.[3]

القول الثاني: إنَّ الناصب للمستثنى هو الفعل الواقع قبل (إلا) بوساطة (إلا) وهو ما ذهب إليه جمهور النحويين، وسيبويه[4]، والقول بأن "إلا" واسطة لنصب الفعل متأتٍ من القول بلزوم بعض الأفعال، فالأفعال اللازمة ضعيفة ولا تقوى على

---

(١) انظر: الإنصاف: ٢٦٤/١.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٧٦/٢.

(٣) انظر: الإعراب على الخلاف في الجملة العربية: صاحب أبو جناح، مجلة المورد، م١٣، ع٣/١٩٨٢، ص٧٩.

(٤) الكتاب: ٣١٠/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عمل النصب، فاحتاج الفعل اللازم إليها لنصب المستثنى كما تقوّى الفعل اللازم بحرف الجر فتعدى إلى المفعول.[١]

وقد ورد في سياق جملة الاستثناء ولم يسبق المستثنى بفعل، نحو: القوم إخوتك إلا زيدًا، فكان هذا القول نقضًا لنصب الفعل للمستثنى؛ لا نعدامه، وقد قدِّر له فعل: القوم يصادقونك إلا زيدًا.[٢]

يرى ابن خروف أنَّ المستثنى منصوب بالفعل دون وساطة "إلا"[٣] محتجًا بأن "غير" نُصبت مع عدم وجود "إلا" فنصبَها الفعل قبلها. وتقدير "إلا" مع غير لا يجوز؛ لأنه لا يستقيم معه معنى الجملة.

القول الثالث: وهو ما ذهب إليه الكسائي، ومؤداه أن "أنَّ" المقدرة بعد "إلا" هي التي نصبت المستثنى[٤]، وخبرها محذوف، والتقدير: قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم، وقد رُدّ هذا القول في أنه "لو كان هذا النصب أنه يُفعل لكان مع (لا) في قولك: قام زيد لا عمرو"[٥]، يمكن القول: إن تقدير "أنَّ" بعد (إلا) على قول الكسائي، لا حاجة للجملة به؛ لأن معنى الإخراج أفادته "إلا"، و(أنَّ) وظيفتها التأكيد بنفي القيام عن زيد، على تقدير: قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم. كما أن هذا التقدير يلزمنا بتقدير آخر لإتمام معنى الجملة، وإتمام عناصر جملة "أنَّ" فلا حاجة إلى تقدير يؤدي إلى تقدير آخر.

القول الرابع: نصب المستثنى بالفعل "أستثني" مضمرًا، وقال عنه أبو حيان: "استثناء ضميره بعد إلاَّ"، وهو قول الزجاج[٦]، والمبرد[٧]، لكن هذا القول يخرج ما بعد إلا من دائرة الاستثناء، إلى دائرة المفعول به[٨]والتقدير يكون:

---

(١) انظر: منهج السالك: ١٦٠.

(٢) انظر: الإنصاف: ٢٦٤/١.

(٣) انظر: شرح التصريح: ٣٤٩/١، وهمع الهوامع: ٢٥٢/٣.

(٤) انظر: الجنى الداني: ٥١٦، وشرح المفصل: ٧٦/٢-٧٧، وهمع الهوامع: ٢٥٣/١.

(٥) شرح المفصل: ٧٧/٢.

(٣) انظر: شرح الرضي: ٨١/٢.

(٧) المقتضب: ٣٩٠/٤.

(٨) شرح الرضي: ٨١/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قام القوم إلا أستثني زيدًا

فعل + فاعل + أداة الاستثناء + فعل + (فاعل مضمر) + مفعول به.

وقد اعترض ابن عقيل على هذا الرأي بقوله[1] "ويُردَّ بأنه لا يُجمع بين فعل وحرف يدل على معناه، بإظهار ولا بإضمار، ولو جاز هذا النصب لأولي (ليت) بأتمنى".

القول الخامس: نُصب المستثنى بـ"إنْ" مخففة رُكبت (إلا) منها ومن (لا) فصارتا حرفا واحدًا، وهو ما ذهب إليه الفراء[2]، ويقتضي هذا القول أن تكون (إلا) مركبة من حرفين: (إنَّ) المشددة و(لا) العاطفة فصارت (إنَّ لا) خُففت النون وأدغمت في اللام فأعملوها فيما بعدها عملين: نصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا لـ"أنْ" وعطفوا بها في النفي اعتبارًا، لـ(إلا) فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل "لا" فجعلوها عاطفة، وإذا نصبوا بها ، وقد كفت (لا) من الخبر والتأويل إنَّ زيدًا لم يقم"[3] ففي هذا الكلام تأويل لمجيء ما بعد (إلا) منصوبا ومرفوعا، فإذا كان منصوبا فعلى تقدير (إنْ)، إذا كان مرفوعا فعلى تقدير (لا) العاطفة، ولم يلق هذا القول قبولا عند رضي الدين الاستراباذي حيث قال:[4] "وفيما قال نظر من وجوه: لأن (لا) على المعنى الذي أوردناه غير عاطفة، ومع التسليم، فإن (لا) العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات، نحو جاءني زيد لا عمرو، وأنت تقول: ما جاءني القوم إلا زيدٌ؛ ولأن فيها عزلا لـ(إن) مرة، ولـ(لا) أخرى عن مقتضييهما؛ وذلك لأنه لا يُنصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها أخرى، ولا يجتمع الحكمان معًا في موضع؛ ولأن المعطوف عليه قليلا ما يحذف"، كما يمكن القول: إن تجزئة "إلا" إلى حرفين ما هو إلا تسويغ عمل الرفع مرة، وعمل النصب أخرى، وهذا قد يخالف الناحية الوصفية، فـ(إلا) حرف واحد دال على الاستثناء كغيره من حروف المعاني.

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد: ٥٥٦/١.

(٢) معاني القرآن: ٣٧٧/٢.

(٣) شرح التصريح: ٣٤٩/١.

(٤) شرح الرضي: ٨١/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وما ذهب إليه الفراء في تأصيل (إلا) معنى لا عملا قد وافقه بالقول بالتركيب بعض المحدثين في أن "الاستثناء أصلها من تركيب الجمل، فإن (إلا) مركبة من (إنْ) الشرطية، و(لا) النافية، مثل: ما جاءني أحد إلا زيد، أصلها: إن لم يكن جاءني زيد فما جاءني أحد، غير أنَّ ما جاءني أحد إلا زيد بعيد عن هذا الأصل جدًا".(١)

القول السادس: وهو ما ذهب إليه بعض الكوفيين(٢) ومؤداه أن المستثنى نُصب بعامل معنوي، وهو: "الخلاف". وذلك أن المستثنى قد خالف المستثنى منه في الحكم فنصب، والخلاف يتفق مع العلاقات المعنوية داخل جملة الاستثناء، فالاستثناء قائم على معنى وظيفي هو: إخراج ما بعد إلا من حكم ما قبلها، وهذا الخلاف اقتضى نصب ما بعد (إلا) وهذا القول يخلص النحو من التأويلات الكثيرة في تقدير عامل لفظي لنصب المستثنى؛ لأن المستثنى يخرج من حيز الإضافة والإسناد فلا يُرفع أو يُجر.(٣)

وقد لاقى هذا القول اعتراضًا، ووجه الاعتراض يكون بـ"لكن" في نحو: قام زيد لكن عمرو، فما بعد لكن مخالف لما قبله في الحكم، ولو كان الخلاف يوجب النصب لنصب ما بعد (لكن)(٤).

يمكن القول :إنّ دلالة الجملة الاستثنائية في: قام القوم إلا زيدًا، تختلف عن دلالة الجملة مع "لكن"، نحو: قام القوم لكن زيد لم يقم، فالجملة الأولى مع (إلا) أفادت معنى الإخراج، في إخراج ما بعد إلا من حكم ما قبلها، ولم تدل مع لكن على معنى الإخراج، وهو المعنى الذي يقوم الاستثناء عليه؛ لأن (إلا) تتضافر معها قرائن لتدل على الاستثناء، وهي علاقة الإخراج، وعلاقة الإخراج هي قرينة معنوية على إرادة "باب المستثنى"، فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق، فإذا قلنا: جاء القوم إلا زيدًا، فقد أُسند المجيء إلى

---

(١) التطور النحوي للغة العربية: برجشتراسر: ١٧٥.

(٢) انظر معاني القرآن: ١٥/٢، ٢٧٣/٣.

(٣) انظر: الاعراب على الخلاف في الجملة العربية: صاحب أبو جناح: ٧٦-٧٩.

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: ٢٧٣/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القوم وأخرج زيد من هذا الإسناد"[1] ، وكذلك " تتضافر (إلا) وهي قرينة لفظية مع معنى الإخراج، وهي قرينة معنوية ليفهم من كليهما، ومعهما "النصب" وغيره من القرائن معنى الاستثناء".[2]

الخلاف في رتبة المستثنى:

إنَّ رتبة المستثنى بعد المستثنى منه، وقد تتغير هذه الرتبة، فيقدم المستثنى أول الكلام، أو على المستثنى منه، وإذا تقدم لا يكون إلا منصوبًا.[3]

والأصل في ترتيب جملة الاستثناء على النحو التالي:

الفعل (أو ما قام مقامه) + المستثنى منه + عنصر الاستثناء + المستثنى منه

قام القوم إلا زيدًا

وقد تتغير رتبة المستثنى، فيتحرك داخل الجملة وذلك على صورتين:

(١) عنصر الاستثناء + المستثنى + فعل + فاعل + المستثنى منه

(٢) فعل + فاعل + عنصر الاستثناء + المستثنى + المستثنى منه

وقد أدى هذا التغير في رتبة المستثنى إلى نشوء خلاف بين النحويين، والخلاف الأول في تقديم المستثنى أول الكلام، قائم على جواز ذلك ومنعه، قال أبو حيان:[4] " وتقديم المستثنى أول الكلام لا يجوز عند الجمهور وأجازه الكسائي والزجاج، وفي النهاية: أجازه الكوفيون، نحو: إلا زيدًا قام القوم، ... والمنع نصُّ ابن الضائع، والجواز ظاهر كلام شيخنا أبي الحسن الأبذي، ... وفي النهاية: مذهب البصريين أنه لا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام إجراء لأداته مجرى حرف العطف: لأن معنى (إلا زيدًا) لا زيد".

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٩.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها:٢٠٠.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٢/٧٩، وشرح الرضي: ٢/٨٤.

(٤) ارتشاف الضرب: ٣/١٥١٧-١٥١٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فتقديم المستثنى أول الكلام فيه قولان:

القول الأول: منع التقديم أول الكلام: حيث لا يجيزه جمهور النحويين فلا يقدم أول الكلام ولا يبتدأ به[١]، وسبب المنع متأت من وجوه: **الأول:** أنه إذا تقدم المستثنى فإن هذا التقديم سيؤدي الى عمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، أي الفعل على رأي من جعله عاملا يعمل في المستثنى وقد تقدم عليه، ولا يجوز ذلك قياسا على حرف الاستفهام[٢]، **والثاني:** أن الاستثناء يشبه البدل، فكما لا يتقدم البدل فكذلك المستثنى لا يجوز تقديمه[٣]، **والثالث:** أنَّ "إلا" أشبهت (واو) المفعول معه، فكما امتنع تقديم المفعول معه، فكذلك المستثنى لا يجوز تقديمه على الفعل[٤]

القول الثاني: وهو ما ذهب إليه الكسائي والزجاج والكوفيون والأبذي[٥] ومؤداه أن تقديم المستثنى أول الكلام جائز، مستندين إلى السماع والقياس، فالسماع كقول الشاعر[٦]

خلا أن العِتاق مِنَ المطايا حَسَيْنَ به فَهُنَّ إليه شوسُ

فالاستدلال بهذا البيت في قوله (خلا)، فهي من أدوات الاستثناء وقد تقدمت أول الكلام [٧] والأصل في ترتيب البيت:

حسين به فهن إليه شوس خلا أنَّ العتاق من المطايا

ومعنى البيت لا يستقيم مع هذا الترتيب ؛ مما جعل الأنباري يضعِّف الاحتجاج به، وأن الاستثناء لم يقع في أول الكلام؛ لتعلقه بما قبله[٨]

إلى أن عرَّسوا أغبَّ منهم قريبًا ما يُحس لهن حَسيسُ

خلا أنَّ العتاق من المطايا حسين به فهن إليه شوس[٩]

---

(١) انظر: الخصائص: ٣٨٢/٢، وشرح الرضي: ٨٢/٢، ومنهج السالك: ١٦٤، وهمع الهوامع: ٢٦٠/٣.

(٢) انظر: الإنصاف: ٢٧٦/٢.

(٣) انظر: الخصائص: ٣٨٢/٢، والإنصاف:٢٦١/١.

(٤) انظر: منهج المسالك: ١٦٤، والاستغناء في أحكام الاستثناء: ٢١٦.

(٥) انظر: الإنصاف: ٢٧٣/١، وهمع الهوامع: ٢٦٠/٣-٢٦١.

(٦) شعر أبي زبيد الطائي: جمع وتحقيق: نوري حمودي القيسي، بغداد: ١٩٦٧، ٩٦.

(٧) انظر: الإنصاف: ٢٧٧/١.

(٨) الإنصاف: ٢٧٧/١.

(٩) شعر أبي زبيد الطائي: ٩٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الشواهد أيضًا على تقديم المستثنى أول الكلام قول الراجز:

وبلدة ليس بها طوري

ولا خلا الجن بها إنسي[1]

حيث قدم المستثنى (خلا الجن) أول الكلام، فيجوز تقديمه بناء على ذلك، وقد ردَّ الأنباري هذا القول، وعدّه مما لا حجة فيه؛ لأن المستثنى منه محذوف، تقديره: ولا خلا إنسيًا خلا الجن، وإنسي دليل عليه،وإن قُدِّم المستثنى فهو ضرورة شعرية.[2]

أما القياس، فقد أجاز النحويون تقديم المستثنى على المستثنى منه، نحو: مالي إلا أباك أحد، فقياسًا على تقديمه على المستثنى منه جاز تقديمه أول الكلام، ولم يُجز البصريون تقديمه؛ لأنه يشبه البدل، فالبدل لا يجوز تقديمه وكذلك المستثنى، لكن الكوفيين لا يرون مشابهته للبدل؛ لأنه لو شابهه لما جاز تقديمه.[3]

ويرد الأنباري عليهم بهذا القول: [4] " قلنا هذا فاسد؛ لأن المستثنى تجاذبه شبهان: أحدهما كونه مفعولا، والآخر كونه بدلا، جُعلت له منزلةٌ متوسطةٌ عملا بكلا الشبهين، على أنَّ من العرب من يجوِّز البدل مع التقديم، فتقول: ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ، فيرتفع البدل مع تقديمه على المبدل منه؛ لأن هذا التقديم التقدير به التأخير، وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب".

والقول بأن الاستثناء، يشبه البدل، متأت من الخلط بين أسلوبين: أسلوب الاستثناء مع (إلا)، وأسلوب الحصر مع(ما + إلا)، وهذا الرد متأثر بالمنطق كثيرًا؛ إذ كيف يجوز تقدمه على المستثنى منه ولا يجوز تقدمه على الفعل، والعلة في ذلك أن الاستثناء في منزلته قد وقع بين المفعول به والبدل في شبهه لهما.

والأصل في ترتيب جملة الاستثناء على النحو التالي:

---

(١) ديوان العجاج: تحقيق: حمزة حسن، دار الشروق – بيروت، ١٩٧٧، ٣١٩.

(٢) انظر: الإنصاف: ١/٢٧٤.

(٣) انظر: الإنصاف: ١/٢٧٤.

(٤) الإنصاف: ١/٢٧٧، وانظر الخصائص: ٢/٣٨٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قام القوم إلا زيدًا

فعل + الفاعل + عنصر الاستثناء + المستثنى

وقد يطرأ تحويل على هذا الترتيب بتحريك (عنصر الاستثناء + المستثنى) داخل الجملة، فيتقدم على الفعل فتصبح الجملة على الترتيب التالي:

إلا زيدًا قام القوم

عنصر الاستثناء + المستثنى + الفعل + الفاعل

وهذا الترتيب أضفى معنى جديدًا على المستثنى؛ وذلك أن في تقديمه أول الكلام إظهارًا لأهميته، وما أراد منه المتكلم من لفت انتباه السامع لاستثناء زيد واختلف النحويون أيضًا في رتبة المستثنى بين الفعل والمستثنى منه – أي توسطه – قال أبو حيان:[1] " فأما إذا تقدم على المستثنى منه وعلى الفاعل ، وتوسط بين جزئي الكلام، ففي ذلك مذاهب: أحدها: الجواز على الإطلاق كان العامل متصرفا أو غير متصرف والثاني المنع على الإطلاق، والثالث: التفصيل بين أنْ يكون متصرفا فيجوز، نحو: القوم إلا زيدًا جاء، أو غير متصرف، فلا يجوز نحو: القوم إلا زيدًا في الدار، وهو مذهب الأخفش وهو الذي نختاره إذ ورد به السماع، ويحتاج جواز: القوم إلا زيدًا في الدار إلى سماع، ولا خلاف في جواز: قام إلا زيدًا القوم".

إن جواز توسيط المستثنى مُستدل عليه بالسماع، بما ورد عن العرب، والمنع على اعتبار أن المستثنى مشبه بالمفعول معه، فيمنع تقديمه على المستثنى منه، كما مُنع تقديمه أول الكلام،[2] والمذهب الثالث اعتمد فيه أصحابه على تصرف العامل، فالعامل المتصرف يجوز توسيط المستثنى معه، نحو: جاء إلا زيدًا القوم، أما غير المتصرف، فلا يجوز معه توسيطه، نحو: القوم إلا زيدًا في الدار.[3]

---

(١) ارتشاف الضرب: ٣/١٥١٨-١٥١٩.

(٢) انظر: شرح التصريح: ١/٣٥٥.

(٣) انظر: همع الهوامع: ٣/٢٦١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يمكن القول: إن التوسيط تحويل يطرأ على ترتيب جملة الاستثناء، فتقديمه على المستثنى منه للأهمية، فيكون التحويل الذي يطرأ اعلى جملة الاستثناء على صورتين:

(١) التقديم: عنصر الاستثناء + المستثنى + الفاعل + المستثنى منه

(٢) التوسيط: الفاعل + عنصر الاستثناء + المستثنى + المستثنى منه.

الخلاف في (حاشا) بين الفعلية والحرفية:

قسم النحويون أدوات الاستثناء بحسب الاستعمال اللغوي إلى ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف، فـ"إلا" هي أم الباب في أدوات الاستثناء وباقي الأدوات محمولة عليها،[١] ومن الأدوات التي اختلف في تصنيفها بين الفعل والحرف: حاشا ،[٢] وسنفصل القول في الخلاف في "حاشا"، وهي على ثلاثة أقسام بحسب استعمالها:[٣]

الأول: أن تكون فعلا ماضيا متصرفا، ويكون التصرف منه أحاشي، وحاشيت.

الثاني: أن تكون للتنزيه، وليست للاستثناء، وقد اختلفت النحويون في كونها اسما أو فعلا، نحو قوله تعالى: "وقلن حاش لله"[٤]

الثالث: أن تكون للاستثناء، وإذا كانت للاستثناء، فقد اختلف النحويون في كونها فعلا أو حرفا، وقد نقل أبو حيان هذا الخلاف فقال:[٥] "ويستثنى بـ(حاشا)، مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها حرف خفض دال على الاستثناء كـ(إلا)، ... وذهب بعض الكوفيين والمبرد والفراء إلى أنها فعل ناصب للاسم بعدها بمنزلة: عدا زيدًا، وخلا زيدًا، وجوز المبرد في الاستثناء الوجهين، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها استعملت استعمال الحروف فحذف فاعلها".

---

(١) مغني اللبيب: ٩٨.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٧٨/٢، ومغني اللبيب: ١٧٨-١٧٩، وارتشاف الضرب: ١٥٣٤/٣.

(٣) انظر: الجني الداني: ٥٥٨-٥٦٢، ومغني اللبيب: ١٦٤-١٦٦.

(٤) سورة يوسف: ٥١.

(٥) ارتشاف الضرب: ١٥٣٢/٣-١٥٣٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فـ(حاشا) يتنازعها ثلاثة أقوال:

القول الأول: إنها حرف جر، وإليه ذهب سيبويه[١] وأكثر البصريين[٢] معتمدين على ما نطقت به العرب من جر الاسم بعد (حاشا)[٣]، والدليل على كونها حرف جر، أنه لا يجوز دخول "ما" عليه، فلا يجوز أن تقول: ما حاشا زيدًا، كما يقال: ما خلا زيداً، فلو كان فعلا لجاز ذلك، فلا تقع صلة لـ(ما) المصدرية كما في (خلا) و(عدا)[٤]

أما **القول الثاني:** والذي يقضي بأن (حاشا) فعل، فقد ذهب إليه بعض الكوفيين[٥]، والمبرد[٦]، والدليل على فعليتها وجوه:

الأول: تصرف (حاشا)، فيتصرف منها المضارع، ومنه قول الشاعر:

وما أرى فاعِلا في الناسِ يُشْبِهه وما أحاشِي مِنَ الأقوامِ مِنْ أحدِ[٧]

فـ(أحاشي) المضارع المتصرف من (حاشا) والتصرف دليل على أنها فعل، لأن التصرف من خصائص الأفعال، وقال ابن منظور:[٨] "وحاشَيْت من القوم فلانًا، استثنيت، وحكى اللحياني: وما حاشيت منهم، وما تحشيتُ، وما حاشَيْتُ".

ويرد الأنباري هذه الحجة بأن تصرف (حاشا) غير مقبول وأن ما ورد من قول النابغة أن (أحاشي) مأخوذ من لفظ (حاشا) كما يقال: بسمل وحمدل، من "بسم الله"، و"الحمد لله"، وكذلك (حاشا) يؤخذ من لفظها (احاشي)[٩].

لكن اشتقاق (حمدل) و(بسمل) لا يتفق مع اشتقاق (أحاشي)؛ لأن تركيب (حمدل) و(بسمل) اختصار (الحمد لله وبسم الله) وجعله في كلمة واحدة، وهو ما يعرف في اللغة العربية بالنحت، فلا يتفق هذا التركيب مع اشتقاق (أحاشي).

---

(١) الكتاب: ٣٠٩/٢، ٣٤٩-٣٥٠.

(٢) انظر: الأصول في النحو: ٢٨٨/١، وشرح الرضي: ١٢٢/٢، وشرح الأشموني: ٤٠٩/١.

(٣) انظر: منهج المسالك: ١٧٦.

(٤) انظر: الانصاف: ٢٨٠/١، وشرح الرضي: ١٢٢/٢.

(٥) همع الهوامع: ٢٨٥/٣.

(٦) المقتضب: ٣٩١/٤.

(٧) ديوان النابغة: تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر، ص ٢٠.

(٨) لسان العرب: (حَشَا)، ١٨١/١٤.

(٩) انظر: الإنصاف: ٢٨٢/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثاني: ومن الدليل على أن (حاشا) فعل: "أن الخفض يتعلق به، نحو قوله تعالى: ﴿حاشَ للهِ ما هذا بشراً﴾[1]، وحرف الجر إنَّما يتعلق بالفعل لا بالحرف؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف[2].

حاشا في هذا السياق لا تدل على الاستثناء، وإنما هي للتنزيه، فلا حجة فيها، فهي بمنزلة "بعيداً منه"[3] وفيه قول آخر: إنها اسم مضاف لما بعده، وقد تظهر اللام قبل المضاف، فتقول: حاش الله، وحاش لله[4] وقد أولت على أنها اسم نصب المصدر الواقع بدلا من فعل، فمن قال: حاشا لله فكأنه قال: تنزيها لله[5] وعلى هذا المعنى تكون (حاشا) تنزيها لا استثناء.

الثالث: ومن الدليل على فعلية (حاشا) أنه يدخلها الحذف، والحذف يكون للأفعال، فتقول: حاش بحذف الألف.[6]ونقول: إن الحذف لا يختص بالأفعال وحدها، فقد يدخل الحروف أيضًا، فنقول في سوف، سَوْ أفعل، وكذلك (حاشا) يدخلها الحذف، فيقال: حاش[7]وقيل:إن (حاش) و (حشا) لغتان في (حاشا) الاستثنائية أو التنزيهية.[8]

اما **القول الثالث**، والذي يتفق مع المنهج الوصفي في تفسير هذه الظاهرة فهو ما ذهب إليه المبرد من أن (حاشا) تكون فعلا وحرف جر، حيث قال:[9] "أما ما كان من ذلك اسمًا فغير وسوى، وما كان حرفا سوى (إلا) فَحَاشَا وخلا، وما كان فعلا: فحاشا وخلا، وإن وافقا لفظ الحرف".

---

(١) يوسف: ٥١.

(٢) انظر: الإنصاف: ١/٢٨٠.

(٣) انظر: الإنصاف: ١/٢٨٤.

(٤) انظر:رصف المباني: ١٧٩.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٥٣٥.

(٦) انظر: الإنصاف: ١/٢٨٠.

(٧) انظر: شرح الرضي: ٢/١٢٤.

(٨) شرح الأشموني: ١/٤١٠.

(٩) المقتضب: ٤/٣٩١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فاستنادا إلى ما سمع عن العرب في الاستعمال اللغوي لـ(حاشا) بنصب ما بعدها وجرِّه، فإنها تكون فعلا وتكون حرف جر، فتتردد بين الفعلية والحرفية.

الخلاف في "سِوى" بين الاستثناء والظرفية:

تستعمل "سِوى" في الأصل ظرف مكان، وقد بين رضي الدين الاستراباذي معناها في الظرفية والاستثناء فقال:(١) " سوى في الأصل ظرف مكان، وهو "مكانًا" قال الله تعالى: ﴿مكَانًا سُوًى﴾(٢)، أي: مستويًا، ثم حُذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، مع قطع النظر عن معنى الوصف، أي: معنى الاستواء الذي كان في "سوى" فصار "سوى" بمعنى "مكانا" فقط، ثم استعمل "سوى" استعمال لفظ مكان، ... فـ(سوى) في الأصل: مكان مستوٍ، ثم صار بمعنى مكان " ثم بمعنى بدل، ثم بمعنى الاستثناء".

فـ"سِوى" بحسب دلالتها في الاستعمال اللغوي تكون: ظرف مكان، وللاستثناء، والخلاف وقع في ملازمتها الظرفية أو الخروج منه للاستثناء،قال أبو حيان : (٣)" و(سوى) بكسر السين وضمها مقصورتين، وبفتح السين وكسرها ممدودتين ويستثنى بها في الاتصال والانقطاع، وكونها ظرفا كالمجمع عليه: إلا ما ذهب إليه الزجاجي أنها اسم لا ظرف، وتابعه ابن مالك ، فزعم أنها بمعنى (غير) وقال الكوفيون: وقد يكونان اسمين بمعنى غير وهي عند سيبويه، والفراء، وأكثر النحاة لازمة الظرفية لاتتصرف، وذهب بعضهم إلى أنها تستعمل ظرفا كثيرًا وغير ظرف قليلا، وهو قول الرُّماني، والعكبري وابن عصفور"،فـ"سِوى" يتنازعها قولان: **الأول**: الظرفية، **والثاني**: اسم كـ"غير"في الاستثناء:

---

(١) شرح الرضي: ٢/١٣١-١٣١.

(٢) سورة طه: ٥٨.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣/١٥٤٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القول الأول: وهو ما ذهب إليه سيبويه[١] والفراء وجمهور البصريين،[٢] ومؤداه أن (سوى) ملازمة للظرفية، والدليل على كونها ظرفا وقوعها صلة، نحو: جاءني الذي سواك، أي: جاءني الذي مكانك، أي في موضعك، فهي على ذلك ظرف مكان، وعند إضافتها تكون بمعنى(مكانك)؛ لأنها لو كانت اسمًا بمعنى (غير) فلا يجوز وقوعها صلة.[٣]

القول الثاني: وهو ما ذهب إليه الزجاجي[٤] وابن مالك[٥]، ومؤداه أن (سوى) اسم كـ(غير) دالة على الاستثناء، قال ابن مالك:[٦] "و (سِوى) المشار إليه اسم يستثنى به، ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه، ويُعرب هو تقديرًا، كما تعرب (غير) لفظًا، خلافًا لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف"، ويتضح قوله في الألفية حيث قال:[٧]

ولسِوَى سُوَى سواءٌ اجْعَلا على الأَصحِ ما لغير جُعِلا

فحكم سوى كحكم (غير) في الاستثناء.

كما يعلل ابن مالك خروج (سوى) عن الظرفية ولحاقها لأدوات الاستثناء بقوله:[٨] "وانما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين: احدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك واحد، وانه لا أحد منهم يقول: إن (سوى) عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على مكان أو زمان بمعزل عن الظرفية، الثاني: إن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك، أنها قد اضيفت وابتدئ بها، وعمل فيها الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية"، وقد نقل أبو حيان ما جاء

---

(١) الكتاب: ١/٣١-٣٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ٢/٢٤٧، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/٥٩٤.

(٣) انظر: الإنصاف: ١/٢٩٦-٢٩٧.

(٤) حروف المعاني: تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة -بيروت، ط١/١٩٨٤، ٢٣-٢٤.

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٠٧.

(٦) شرح الكافية الشافية: ٢/٧١٦.

(٧) منهج المسالك: ١٧٢، وانظر: شرح التصريح: ١/٣٦٢.

(٨) شرح الكافية الشافية: ٢/٧١٦-٧١٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عن العرب في تصرف (سوى) في الاستعمال اللغوي[1] وقد ذهب بعض الكوفيين إلى القول بأن (سِوى) اسم دال على الاستثناء وليست ظرفا[2]، ودليل ذلك أن الجر يدخل عليها وهو داخل في نطاق تصرفها[3].

القول الثالث: وهو ما ذهب إليه الرُّماني والعكبري[4]، وابن عصفور[5] ومؤداه أن (سِوَى) تستخدم ظرفا كثيرًا، وغير ظرف قليلا، وهذا القول متأت من اختلاف دلالة (سِوى) في السياق الاستعمالي لها.

فدلالة (سوى) تختلف في سياق الظرف عنها في سياق الاستثناء، ففي: جاء الذي سواك، تختلف فيه دلالة (سوى) عن نحو: قاموا سواك، ففي هذه الجملة، تحمل فيها (سوى) دلالة الإخراج، في نسبة القيام إلى ضمير الجماعة الغائب ونفيه عن المخاطب المضاف إلى (سوى)، كما تقول: قام القوم سوى زيد، فيمكن عدها في دائرة الاستثناء في دلالتها على ما قام عليه الاستثناء. وهي قرينة (الإخراج)، فتحمل على "غير" في معناها، أمّا الجملة الأولى: جاء الذي سواك، فلا تحتمل أن تدل الجملة على معنى الإخراج، في هذا السياق، فتكون (سواك) بمعنى مكانك، وتحمل معنى آخر: جاء الذي دونك.

بناء على هذا اللام، يمكن القول: إن الذي يحدد كون (سوى) استثناءً أو ظرفا هو دلالة سوى في سياقها، فإن احتملت معنى الإخراج دلت على الاستثناء، وإن لم تدل فتحتمل الظرفية.

الخلاف في كون "لاسيما" من أدوات الاستثناء:

من أدوات الاستثناء التي اختلف النحويون فيها: (لاسيَّما)، والخلاف وقع في كونها من أدوات الاستثناء، قال أبو حيان:[6] "وعدَّ جماعة منهم الأخفش وأبو حاتم

---

(١) منهج السالك: ١٧٢-١٧٣.

(٢) انظر: شرح الرضي: ١٣٢/٢، والاستغناء: ١١٦-١١٧.

(٣) انظر: الإنصاف: ٢٩٤/١.

(٤) انظر: همع الهوامع: ١٥٦/٣.

(٥) شرح جمل الزجاجي: ٢٥٦/٢.

(٦) ارتشاف الضرب: ١٥٤٩/٣-١٥٥٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والنحاس في أدوات الاستثناء (لاسيَّما) لما رأوا ما بعدها مخالفا لما قبلها بالأولوية التي لما بعدها، والصحيح أنها ليست من أدواته، وإنما ذكرها سيبويه في باب (لا) التي لنفي الجنس".

فمن جعلها من أدوات الاستثناء فقد استند إلى المعنى، على أن ما بعدها مخالف لما قبلها في أولويته في الحكم، نحو: قام القوم لاسيَّما زيدٌ، فقد خالف زيد القوم بالأولوية في القيام، وكأنه انماز به، والحكم على ما بعدها في كونه "بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان استثناءً من الأول؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له"[1]، فزيد شارك القوم في القيام لكنه زاد عليهم بشيء ما.

ولم يعد أبو حيان (لاسيّما) من أدوات الاستثناء، فهي عنده "بمعنى، "مثل والسيّ: المثل، تقول: أنت سيي بمعنى: مثلي، ... وما أرى لإلحاقها في باب الاستثناء وجهًا؛ لأنك إذا قلت: جاء القوم ولاسيما زيد، فمعناه: ولا مثل زيد فيمن جاءني، فكأنك قلت: لا يأتي مثل زيد فإنما نفيت أحدًا ممن جاءك شبهًا لزيد"[2] فما بعدها قد يكون متفردًا أو متميزًا عما قبلها في الحكم عن طريق الأولوية،[3] وقول أبي حيان اعتمد فيه على رأي سيبويه حيث جعلها في باب (لا) النافية للجنس، ومعناها: مثل، يقول:[4] "وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب: ولا سيما زيد فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيد، و(ما) لغو، وقال: ولاسيما زيد كقولهم: دِع ما زيد،... فسيٌّ في مثل هذا الموضع بمنزلة (مثل)."

والحكم على (لاسيما) في أنها من أدوات الاستثناء يكون من خلال دلالتها في سياقها الذي اُستخدمت فيه، ومن خلال المقابلة بينها وبين (إلا) التي هي أم أدوات الاستثناء، فالمستثنى بعد (إلا) يخرج من حكم ما قبلها، والتحليل التالي يبين ما أفادته (لاسيما) والفرق بينهما وبين (إلا):

(١) جاء القوم إلا زيدًا

---

(١) همع الهوامع: ٢٩٢/٣.

(٢) تذكرة النحاة: ٢٩٧-٢٩٨.

(٣) انظر: منهج السالك: ١٧٧.

(٤) الكتاب: ٢٨٦/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(٢) جاء القوم لا سيما زيد.

فالجملة الأولى تفيد إخراج "زيدًا" من حكم المجيء المنسوب إلى القوم فـ"زيدًا" لا يشارك القوم في فعل المجيء، فهو مستثنى من القيام بهذا الفعل وهذا متأت من وجود عنصر الاستثناء "إلا"، أما الجملة الثانية فهي تدل على اشتراك زيد مع القوم في فعل المجيء، وقد زاد عنهم وتفرد، فلم يحدث مع (لاسيما) إخراج لحكم ما بعدها مما قبلها، كما في (إلا) فلا تكون (لاسيما) من أدوات الاستثناء، لعدم إفادتها معنى الإخراج؛ لأن الإخراج قرينة معنوية على إرادة "باب المستثنى".

الخلاف في كون (بَلْهَ) من أدوات الاستثناء:

تدل (بَلْهَ) في الاستعمال اللغوي على ثلاثة معانٍ، اعتمادًا على حركة الاسم الذي يليها[١]:

الأول: اسم فعل بمعنى (دع) وهو الاستعمال الشائع لها، وإذا كانت اسم فعل يكون ما بعدها منصوبا، نحو: بله زيدًا، أي: دع زيدًا[٢]، والدليل على أنها اسم فعل أنها مبنية، ودليل البناء عدم التنوين.[٣]

الثاني: مصدر بمعنى الترك يكون مضافا، وما بعده مجرورًا، نحو: بله زيدٍ، أي: ترك زيد، وجمهور البصريين لايجيزون فيما بعدها إلا الخفض على أنه مصدر[٤]، وقيل: (بله) في الأصل مصدر فعل مهمل، والفعل المهمل مرادف لـ"دع"؛ لأن (دع) ليس له مصدر من فعله بل من معناه، وهو الترك.[٥]

الثالث: اسم مرادف لـ"كيف"، ويكون ما بعده مرفوعا، نحو: بله زيدٌ، أي: كيف زيدٌ، وزيد، مرفوع على الابتداء مؤخر، و"بله" في محل رفع خبر.[٦]

---

(١) انظر: لسان العرب: (بله)، ١٣/٤٧٨.

(٢) الكتاب: ٤/٢٣٢.

(٣) انظر: شرح التصريح: ٢/١٩٩.

(٤) انظر منهج السالك: ١٧٩.

(٥) شرح التصريح: ٢/١٩٩، وانظر: همع الهوامع: ٣/٢٩٧.

(٦) انظر مغني اللبيب: ١٥٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد روي عن العرب ما جمع الاستعمالات الثلاث لـ(بله) فجاء ما بعدها مرفوعًا ومجرورًا ومنصوبًا نحو قول الشاعر:

تذر الجماجمَ ضاحيًا هاماتُها بَله الأكف كأنها لم تُخلق[1]

فالاسم التالي لـ"بله" وهو: (الأكف) روي مرفوعا ومنصوبًا ومجرورًا، فالرفع على أن (بله) اسم مرادف لـ(كيف)، والتقدير: كيف الأكفُ، والنصب على أن "بله" اسم فعل، والتقدير: دع الأكفَ، أما الجر فعلى أن "بله" مصدر بمعنى الترك، والتقدير: ترك الأكفِ.

وفي كونها من أدوات الاستثناء خلاف بين النحويين، قال أبو حيان:[2] "وعد الكوفيون والبغداديون: (بله)، من أدوات الاستثناء، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء، نحو: أكرمتُ العبيدَ بله الأحرارَ، أو ما بعدها خارج مما قبلها في الوصف من حيث كان مترتبا عليه، فجعلوه استثناء، إذ المعنى: إن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها".

فـ(بله) عند الكوفيين والبغداديين بمعنى (إلا) على الزيادة في حكم ما بعدها عما قبلها، على تأويل: إن إكرامَ الأحرار يزيد على إكرام العبيد.[3]

اما البصريون فلا يجيزون كون (بله) من أدوات الاستثناء[4]، ويوافق أبو حيان البصريين، فـ(بله) ليست من أدوات الاستثناء"؛ "لأن ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها، ومن حيث دخول حرف العطف عليه، ولم يتقدمها استثناء".

والمثال الذي ورد على "بله" يوضح أنها قد تكون بمعنى (لاسيما):

أكرمت العبيد بله الأحرارَ

أكرمت العبيد لاسيما الأحرارَ

---

(١) ديوان كعب بن مالك: تحقيق: سامي مكي العاني: بغداد، ١٩٦٦، ٢٤٥.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٥٥٤/٣.

(٣)انظر: الجنى الداني: ٤٢٥، والاستغناء في أحكام الاستثناء: ١١٣.

(٤) انظر: همع الهوامع: ٢٩٧/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذلك لاشتراكهما في زيادة الحكم لما بعدهما عما قبلهما، على تقدير: إن إكرام الأحرار يزيد على إكرام العبيد، والحكم على كون (بله) من أدوات الاستثناء يكون بمقابلتها مع (إلا)؛ للوقوف على الفرق بينهما في الدلالة على الاستثناء:

(١) أكرمت العبيد بله الأحرارَ

(٢) أكرمت العبيد إلا الأحرارَ

فالجملة الأولى مع (بله) تدل دلالة على اشتراك العبيد والأحرار في حكم الإكرام، لكن إكرام الأحرار يزيد على إكرام العبيد، أو ينماز الأحرار على العبيد بكيفية معينة في الإكرام، وأما الجملة الثانية مع (إلا) فلا يقع فعل الإكرام على الأحرار، بل الإكرام واقع على العبيد فقط دون الأحرار، كما أن المعنى لا يستقيم إذا قدرنا الفعل (أستثني) بدلا من (بله)، فعلى هذا لا تكون (بله) من أدوات الاستثناء لانتفاء دلالتها على الإخراج، وهو المعنى القائم عليه الاستثناء، والذي يتحقق مع "إلا" وتقدير الفعل "أستثني"، فقد تكون (بله) اسم فعل بمعنى (دع) مثل: أكرمت العبيد بله الأحرار، فالمعنى هنا: أكرمت العبيد دع الأحرار، وهو تمثيل واجتهاد نحوي، وليس من الواقع اللغوي الاستعمالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

رابعا: الحال

الحال: في اصطلاح النحويين "ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا، نحو: ضربت زيدًا قائمًا، أو معنى، نحو: زيد في الدار قائمًا".(١)

واصطلاح الحال يقضي بأن يكون الحال من الفاعل أو المفعول فقط، وما عداهما من الأسماء الأخرى لايندرج تحتها، فالأولى أن يكون الحال: "صفة تبين هيئة صاحبها" استنادًا إلى وظيفتها النحوية في الجملة،(٢) والأمثلة على ورود الحال من غير الفاعل والمفعول كثيرة جدًا، فمن مجيء الحال من المجرور قوله تعالى: ﴿وكفى بالله شهيدا﴾(٣)، فـ"شهيدًا" حال من لفظ الجلالة، ومن مجيئه من الاسم المجرور بالإضافة قوله تعالى: ﴿أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتًا﴾ (٤) وقد يأتي من المبتدأ أو الخبر أيضًا.(٥)

وقد اختلف النحويون في هذا الباب في مسائل مختلقة وهي:

١- الخلاف في نصب "فاه" في: "كلمته فاه إلى فيّ".

٢- الخلاف في مجيء الحال معرفة.

٣- الخلاف في نصب الحال المعرفة بالألف واللام.

٤- الخلاف في نصب "وحده".

٥- الخلاف في نصب المصادر الموضوعة موضع الحال.

٦- الخلاف في رتبة الحال.

٧- الخلاف في نصب "قائمًا" في قولهم: هذا زيد قائمًا.

٨- الخلاف في العامل في الحالين: إذا توسطتهما أفعل التفضيل.

٩- الخلاف في اقتران الجملة الحالية بقد.

---

(١) التعريفات: ١١٤، وانظر: الكليات: ٣٦١، وكشاف اصطلاحات الفنون: ١٢٠/٢.

(٢) الحال من غير الفاعل والمفعول: محمد خليفة التونسي، مجلة العربي، ع ٢٤٣ (أيار) ١٩٧٨، ١٣٤-١٣٥.

(٣) سورة النساء: ٧٩.

(٤) سورة الحجرات: ١٢.

(٥) انظر الأمثلة على ذلك في: الحال من المجرور والمبتدأ و الخبر: محمد خليفة التونسي، مجلة العربي، ع ٣٣٦، (تموز) ١٩٧٨، ١٣٠-١٠٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخلاف في نصب "فاه" في:" كلمته فاه إلى فيّ":

تكون الحال في أغلب أحوالها مشتقة، وقد يغني عن اشتقاقها أن تدل على المفاعلة[1]،و مما دل على مفاعلة قولهم: "كلمته فاه إلى فيّ"، في نصب (فاه) خلاف نقله أبو حيان حيث قال:[2] "وما تقدم من أن فاه إلى فيّ منصوب على الحال؛ لأنه واقع موقع (مشافهًا) وزعم الفارسي أنه حال نائبه مناب جاعلا ثم حذف، و صار العامل كلمته، وقال: هذا مذهب سيبويه، وذهب السيرافي إلى أنه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع (فاه إلى فيّ) موضع مشافهةً، ومشافهةً موضع مشافهًا، وذهب الأخفش إلى أن أصله من فيه إلى فيّ، فحذف حرف الجر، وذهب الكوفيون إلى أن أصله: كلمته جاعلا فاه إلى فيّ".

إن كلمة "فاه" في هذا التركيب جاءت منصوبة، وفي تأويل نصبها أقوال:

الأول: أن "فاه" حال نابت مناب "جاعلا، فالتقدير : كلمته جاعلا فاه إلى فيّ، حذفت "جاعلا" ونابت عنها "فاه" في الوظيفة النحوية فاستحقت أن تكون حالا،وقد نسب هذا القول إلى الفارسي ونسبه إلى سيبويه،و يدرجه سيبويه في "باب ما يُنصب من الأسماء التي ليست صفة ولا مصادر"؛ لأنه حال يقع فيه الأمر فيُنصب لأنه مفعول به، وذلك قولك: كلمته فاه إلى فيّ، وبايعته نقدًا، أي: كلمته في هذه الحال، ... والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل"[3] وقد يبدو للقاريء، أن سيبويه يجعله مفعولا به وحالا،ويرى الرماني أن قول سيبويه لا تناقض فيه، فكلمة(فاه)، مفعول به من جهة حقيقتة في نفسه، وفي موضع الحال من جهة أنه وقع موضع جاعلا فاه إلى فيّ".[4]

الثاني: وهو ما ذهب إليه السيرافي[5]، ومؤداه أن كلمة "فاه" لا تكون حالا بلفظها، بل هي اسم، وهذا الاسم وضع موضع المصدر، وهذا المصدر لا يكون حالا بلفظه، بل يكون في موضع الحال، على التقدير التالي:

---

(١) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٨.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣/١٥٥٩.

(٣) الكتاب: ١/٣٩٠.

(٤) الكتاب: ١/٣٩٠، حاشية المحقق.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

كلمة فاه ← قامت مقام مشافهةً ← قامت مقام مشافهًا.[1] وذلك لأنَّ الحال تكون مشتقة، وإلا فإنها تؤوَّل بمشتق يصلح أن يكون حالا.

الثالث: وهو ما ذهب إليه الأخفش[2]، فكلمة (فاه) قد نصبت على نزع الخافض على تقدير: كلمته من فيه إلى في، حذف حرف الجر، ونصبت (فاه) على الحال. الرابع: وهو قول الكوفيين، وهو أن (فاه) نصبت على المفعولية لا الحالية، وناصبها محذوف تقديره: جاعلا .

بعد بسط الأقوال في نصب (فاه) تبين أنها قد تنصب على الحالية أو المفعولية، والحكم على نصبها يكون بالنظر إلى الوظيفة النحوية التي قامت بها كلمة (فاه)، فالحال تبين هيئة صاحبها، وفي هذا السياق لم تقم كلمة (فاه) بهذه الوظيفة؛ لأن الحال ساقط من التركيب، قدِّر بـ(جاعلا)، و (جاعلا) هي الحال، تبين هيئة صاحبها، فيمكن اعتبار(فاه) مفعولا به للحال (جاعلا)، على تقدير الكوفيين، وليست حالا ولا اسمًا قام مقام المصدر لكثرة التأويلات.

الخلاف في مجيء الحال معرفة:

من شروط الحال أن تكون نكرة، ولا تكون معرفة حتى لا تلتبس بالصفة، وقد ورد في الاستعمال اللغوي أقوال جاءت الحال فيها معرفة من ذلك: مررت بهم الجمَّاء الغفير، وادخلوا الأول فالأول، فكانت مثار خلاف بين النحويين في كون الحال معرفة حقيقيةً أو صوريةً، وفي جواز مجيء الحال معرفة قال أبو حيان[3]: "ومذهب الجمهور اشتراط تنكير الحال، وأجاز يونس والبغداديون أن تأتي معرفة نحو: جاء زيد الراكب، وأجاز الكوفيون أنه إذا كان فيها معنى الشرط، جاز أن تأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة" .

---

(١) شرح الرضي: ٢١/٢، وانظر : منهج السالك: ١٨٥.

(٢) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١٠/٢، وشرح المفصل: ٦١/٢.

(٣)ارتشاف الضرب: ١٥٦٢/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فجمهور البصريين[1] على وجوب تنكير الحال، وقد علل ذلك ابن يعيش بقوله:[2] "وقد استحقت أن تكون نكرة؛ لأنها في المعنى خبر ثان، ألا ترى أن قولك: جاء زيد راكبًا قد تضمن الإخبار بمجيء زيد راكبا في حال مجيئه،وأصل الخبر أن يكون نكرة، لأنها مستفادة، وأيضا لأنها تشبه التمييز في الباب، فكانت نكرة مثله، وأنها تقع في جواب كيف، و(كيف) سؤال عن نكرة".

كما أن دخول الألف واللام ينقل الاسم من الحال إلى الصفة، فينتفي الغرض الذي جيء من أجله الحال، قال ابن السراج[3]: "فإن دخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعرفة، وفرقا بينه وبين غيره، والفرق بين الحال وبين الصفة، تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ، والحال زيادة في الفائدة والخبر، ...، فهذا فرق ما بين الصفة والحال، وهو أن الصفة لا تكون إلا لاسم مشترك فيه لمعنيين أو لمعان، والحال قد تكون للاسم المشترك والاسم المفرد، وكذلك الأمر في النكرة، إذا قلت: جاءني رجل من أصحابك راكبا إذا أردت الزيادة في الفائدة والخبر".

فقد أوجبوا تنكير الحال خوفا من اللبس بين الصفة والحال، وأمّا ما سمع عن العرب معرفا بالألف واللام أو بالإضافة فهو مؤول عند البصريين بالنكرة، فهو معرفة لفظا نكرة في المعنى، فنحو: جاءوا الجمَّاء الغفير، تؤول بـ: جاءوا جميعا، وجاء وحده، تؤول بـ: منفردًا[4].

وقد أجاز يونس والبغداديون أن تجيء الحال معرفة مطلقا، ولا يَشترط عندهم تنكيرها،[5] معتمدين في ذلك على ما سمع عن العرب، قياسا على الخبر، فيجيزون نحو: جاء زيد الراكب، على أن (الراكب) حال[6].

أما الكوفيون فقد أجازوا مجيء الحال على صورة المعرفة إذا كان في الحال معنى الشرط، نحو: عبدُ الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ، والتقدير: إذا أحسن

---

(١) الكتاب: ١/٣٧٥-٣٧٦، والأصول في النحو: ١/٢١٤، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢١١.

(٢) شرح المفصل: ٢/٦٢.

(٣) الأصول في النحو: ١/٢١٤.

(٤) انظر: أوضح المسالك: ٢/٢٦٥-٢٦٦، وشرح الأشموني: ١/٤١٤.

(٥) انظر: شرح الرضي: ٢/١٦-١٧، وهمع الهوامع: ٤/١٨.

(٦) منهج السالك: ١٨٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

أفضل منه إذا أساء، فإذا لم يتضمن معنى الشرط، فلا يصح مجيئه معرفة[1]. ولم يلق هذان القولان قبولا عند بعض النحويين، فقد قال ابن عقيل[2]: "وكلا القولين ضعيف: أولهما: للفرق بين الخبر والحال إذ السكوت على الاسم وعدم غلبة الاشتقاق في الخبر يرفع إبهام النعتية بخلاف الحال، والسماع قليل مؤول، أما ثانيهما: لاحتمال غير الحالية فيما ذكره، وهو كون المحسنُ والمسيءُ خبري كان مضمرة، أي إذا كان" .

يمكن القول: إن الحال إذا صار معرفة فإن الوظيفة النحوية له تنتقل للدلالة على الصفة، والمقابلة بين الجملتين التاليتين تبين المعنى الوظيفي للحال والصفة:

(١) جاء زيد راكبًا.

(٢) جاء زيد الراكبُ.

فالجملة الأولى تبين هيئة (زيد) عند المجيء، من خلال الحال (راكبا) وذلك أنه يمكن السؤال عنه بـ(كيف) فيكون الجواب راكبا، و(راكبا) تتعلق بزيد نفسه لا بشخص آخر، أما الجملة الثانية فهي إخبار عن صفة (زيد) عند مجيئه وتحتمل الإخبار عن أكثر من شخص اسمه (زيد) ويتعين (زيدٌ) بالصفة "الراكبُ" .

الخلاف في نصب الحال المعرفة بالألف واللام:

سمع عن العرب الحال معرفة بالألف واللام، منها: جاءوا الجمَّاءَ الغفير وادخلوا الأول فالأول، ومنه قول لبيد[3]:

فأرسلها العراكَ ولم يذدْها ولم يُشفق على نغص الدِّخال

فـ(الجمَّاء) و(الأول) و(العراك) كلها أحوال جاءت معرفة بالألف واللام، وقد اختلف النحويون في تأويل نصبها، قال أبو حيان[4]: " وقالوا: جاءوا جماءً غفيرًا، وجمًا غفيرًا، والمعنى واحد وهو عند سيبويه اسم موضوع موضع المصدر؛ أي:

---

(١) انظر: شرح الأشموني: ٤١٤/١.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد: ١١/٢.

(٣) شرح ديوان لبيد العامري: تحقيق: إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢، ٨٦.

(٤) ارتشاف الضرب: ١٥٦٣/٣-١٥٦٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مررت جموعًا غفيرًا، وجعله غير سيبويه مصدرًا، والجمّاء الغفير: هي البيضة التي تجمع الرأس وتضمه قاله الكسائي وابن الأعرابي، ومذهب الأخفش والمبرد أن هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة، إنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة، فبعض هؤلاء قدر ذلك العوامل أفعالا وهو مذهب الفارسي، وبعضهم قدرها أسماء مشتقة من تلك الأفعال، فيكون التقدير في أرسلها العراك تعترك أو معتركة، وذهب ابن طاهر وابن خروف وجماعة وإلى أنها ليست معمولة عوامل مضمرة بل هي واقعة موقع أسماء الفاعلين، منتصبة على الحال بنفسها مشتقة من ألفاظها ومن معانيها، ...، وذهب ثعلب أن الجماء الغفير منتصب على المدح لا الحال، ... وأما قولهم: (أرسلها العراك) فهو عند الكوفيين مضمن أرسلها معنى أوردها فهو مفعول ثان لأوردها، وزعم ابن الطراوة أن انتصاب (العراك) ليس على الحال بل على الصفة لمصدر محذوف، أي: لإرسال العراك".

إن هذه الأحوال التي جاءت معرفة بالألف واللام تؤول عند بعض النحويين في نصبها على المصدرية أو المفعولية.

فمن عدها أحوالا فقد جعل "أل" فيها زائدة وليست للتعريف، ودليل ذلك مجيئها بغير "أل"، نحو جاءوا جماءً غفيرًا[1]، فكانت أحوالا معرفة باللفظ فقط مؤولة بالنكرة، والتقدير: جاءوا جميعًا[2]، ومن لم يعدها أحوالا فقد أول نصبها تأويلات أخرى، وقدر الحال قبلها، وفي تأويل نصبها خمسة أقوال:

القول الأول: ما ذهب إليه الأخفش والمبرد، ومؤداه أن هذه الأسماء المعرفة بالألف واللام ليست أحوالا، وتقدَّر الأحوال بالعوامل التي نصبت هذه الأسماء، قال المبرد[3]: " واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال، ولكن دل على موضعه وصلح للموافقة فنصب؛ لأنه في موضع ما لايكون إلا نصبًا". فهذه الألفاظ ليست أحوالا، لكن قد يكون فيها معنى الحال، وقد قدر

---

(١) الكتاب: ٣٧٥/١.

(٢) انظر: شرح التصريح: ٣٧٣/١.

(٣) المقتضب: ٢٣٧/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفارسي الأحوال قبل هذه المصادر بأنها أفعال حيث قال[1]: " ... وهذه معارف وهي أحوال، فالقول: إن هذه الأشياء ليست أحوالا، وإنما الحال هو الفعل الذي وقعت فيه هذه المصادر في موضعه، فالتقدير: طلبته يجتهدك، وأرسلها تعترك، فدل (جهدك) و(العراك) على يجتهد ويعترك، فالفعل هو الحال في الحقيقة، وهذه الألفاظ دالة عليه، ويدل على صحة ذلك أن (أنْ) المضمرة لم تقع أحوالا في شيء؛ لأنها دالة فيها على لفظ الفعل كما في ألفاظ المصادر دلالة عليها"، فالعراك في هذا التركيب مفعول به للفعل المضمر "تعترك".

وقد ذهب بعضهم إلى تقدير الحال بأنها أسماء مشتقة من الأفعال[2]، والتقدير: أرسلها معتركة (العراك)، فتكون العراك مفعولا به أيضًا للاسم المشتق.

القول الثاني: وهو ما ذهب إليه ابن خروف وابن طاهر، ومؤداه: أن هذه المصادر المعرفة بالألف واللام ليست معمولة لعوامل مضمرة كما في القول الأول، فهذه المصادر قامت مقام أسماء فاعلين نصبت على الحال، تأويل (العراك) معتركة[3]، فعلى هذا التأويل تبقى هذه المصادر ضمن دائرة الحال، ولا تخرج منه، فتؤول بنكرة مشتقة من لفظها ومعناها.

القول الثالث: وهو ما ذهب إليه ثعلب ومؤداه أن "الجمَّاء" منصوبة على المدح لا الحال[4]. فهذا التأويل يخرجها من دائرة الحال، فهي منصوبة على المدح في الكثرة التي جاءوا بها؛ لأن الجمّاء الغفير تدل على الكثرة.

القول الرابع: وهو ما ذهب إليه الكوفيون في تأويل نصب "العراك" فهي عندهم مفعول به لا حال[5]، على أن الفعل متضمن معنى فعل آخر ينصب "العراك" وهو: (أورد).

القول الخامس: وهو ما ذهب إليه ابن الطراوة، والذي يرى فيه أن "العراك" صفة لمصدر محذوف تقديره: لإرسال العراك.

---

(١) الإيضاح العضدي: ٢٣٧/٣.

(٢) انظر: منهج السالك: ١٨٤.

(٣) انظر: منهج السالك: ١٨٤.

(٤) انظر: منهج السالك: ١٨٦.

(٥) انظر: منهج السالك: ١٨٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هذه هي التأويلات في نصب المصادر التي جاءت معرفة بالألف واللام، ففي تفسير معناها ووظيفتها النحوية في الجملة، يمكن أن نقول: إن المعرف بالألف واللام في مثل هذا السياق إذا أدت الحال وظيفةً في بيان هيئة صاحبها كانت حالا، فعلى سبيل المثال إذا قلنا: أرسلها العراك، هل قامت العراك بهذه الوظيفة، فهي تحتمل لأن تكون حالا أو مفعولا به، فإذا أوِّلت على معنى (معتركة) استقامت معها وظيفة الحال، لكن بلفظها لا تكون حالا فتكون منصوبة على المفعولية، وتوصف بالشذوذ على الحال كما يتضح من قول ابن يعيش حيث قال[1]: "فنصب (العراك) على الحال وهو معرفة، إذا كان في تأويل معتركة وذلك شاذ لا يقاس عليه، وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر؛ لأن لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقته أن تكون بالصفات، ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام، ولم تقل العرب: أرسلها معتركةً، ولا جاء زيد القائم، لوجود لفظ الحال، والتحقيق أن هذا نائب عن الحال وليس بها".

الخلاف في نصب "وحده":

لم تستعمل "وحده" إلا منصوبة، إلا بعض الأنماط التي سمعت عن العرب مجرورة، نحو: نسيج وحدِه، وعيير وحدِه، وجُحيش وحدِه[2] فقد أدرج النحويون (وحدَه) في باب الحال، وهي تخالف الحال في كونها معرَّفة بالإضافة، والحال لا تكون إلا نكرة وفقا للقاعدة؛ مما أدى إلى خلاف بين النحويين في تأويل نصبها، قال أبو حيان[3]: "وأمّا (وحده) فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ...، ومذهب المبرد أنه حال من المفعول أي: ضربته في حال أنه منفرد بالضرب، ...، وذهب جماعة إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال، ... وذهب يونس وهشام على أحد قوليه إلى أنه ينتصب انتصاب

---

(١) شرح المفصل: ٢/٦٢-٦٣.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٢/٦٣.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣/١٥٦٦-١٥٦٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الظروف فتجرى مجرى (عنده)، فجاء زيد وحده، تقديره: جاء زيد على وحده ثم حذف الحرف ونصب على الظرف".

إن كلمة (وحده) يتنازعها أربعة أقوال في توجيه نصبها:

الأول: ما ذهب إليه الخليل وسيبويه[1] من أن (وحدَه) اسم موضوع موضع المصدر، والمصدر موضوع موضع الحال؛ لأن (وحده) ليست مصدرًا، فالمصدر هو: (إيحادًا)، وضع موضع (موحِدًا)، ودل على ذلك الاسم (وحده) ومعناه: "موحدًا له بمروري به فقط ولم أجاوزه"[2].

الثاني: أن (وحده) مصدر، وتأويل المصدرية فيه من وجهين: الوجه الأول: أنه مصدر على حذف حروف الزيادة، أي (إيحادًا)[3] قياسًا على المصدر (نباتا)، في قوله تعالى: "أنبتكم من الأرض نباتا"[4] وأرى أن المصدرين يختلفان عن بعضهما من جهة الاشتقاق؛ لأن (نباتا) مشتقة من (نَبَتَ)، وهي في هذه الآية في بعض الأقوال مصدر للفعل (أنبت) وحروف الزيادة كانت بين الفعل والمصدر مع الاختلاف في الاشتقاق، لكن الآخر مختلف في (وحده) مع (إيحادًا) للاختلاف في الاشتقاق، فـ (إيحادًا) مصدر (أوحد)، الوجه الثاني: إن (وحده) مصدر لم يلفظ له بفعل فيكون كالأبوة والأخوة"[5].

الثالث: وهو ما ذهب إليه يونس وهشام من أن (وحده) نُصب نصب الظروف[6]، فيكون مثل (عنده) ومعناه: على حياله بمعنى الظرف[7]، ونصبه على الظرف على تقدير حرف جر، والأصل: زيد على وحده، حذف حرف الجر

---

(١) الكتاب: ١/٣٧٣.

(٢) منهج السالك: ١٨٦.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٢/٦٣.

(٤) سورة نوح: ١٧.

(٥) همع الهوامع: ٤/٢٠.

(٦) انظر: شرح الرضي: ٢/٢٠.

(٧) شرح المفصل: ٢/٦٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ونصب (وحدَه) على الظرف، ودليل ذلك ما سمع عن العرب: جلسنا على وحديهما "وزيد وحده على تقدير؛ عنده، أي على موضع التفرد[1].

إن نصب (وحده) على الظرفية لا يستقيم معه معنى الحال الذي تدل عليه كلمة (وحده)، ففي هذا اللفظ دلالة على الانفراد، فكيف نستشف هذا المعنى إذا كان ظرفًا، فهذا التأويل يؤدي إلى تحميل كلمة (وحده) أكثر مما تحتمل من معنى، كما أنه إذا قدر نصبه على الظرف يخرج من دائرة الحال إلى الإخبار، فتكون (وحده) خبرًا لا حالا[2] .

الرابع: وتأويل نصبه بفعل مضمر تقديره: وحد وحده[3]، قياسا على: زيد إقبالا وإدبارًا، أي: يقبل إقبالا، ويدبر إدبارًا[4] وهذا التقدير يخرج (وحده) من دائرة الحال إلى دائرة المفعول المطلق، فالدلالة لـ(وحده) في الاستعمال اللغوي دلالة على الحال، لدلالتها على الانفراد، وبيان هيئة صاحبها، وبين نصبه على الحال وعلى الظرف فرق، فنصبه على الحال يدل على الانفراد، ويتقيد بصاحبه خاصة، فلا يحدث المجيء إلا من زيد وحده، لكن مع نصبه على الظرف، قد يحدث إشراك للفعل مع الفاعل، فيكون المجيء من زيد مع مشاركة آخرين له؛ لأن (على وحده) في تقدير ظرف قد تفيد الاشتراك[5] ، يمكن القول: إن (وحدَه) تدخل دائرة الحال، وذلك لأن معناها الانفراد، وهي منصوبة دائمًا، لكنها تنضم إلى قائمة ما ناب عن الحال؛ لأنها خالفت الحال في مجيئها معرفة بالإضافة.

---

(١) انظر: منهج السالك: ١٨٦.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٤/٢٠.

(٣) انظر: همع الهوامع: ٤/٢٠.

(٤) انظر: منهج السالك: ١٨٦.

(٥) انظر: منهج السالك: ١٨٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخلاف في نصب المصادر الموضوعة موضع الحال:

تستخدم بعض المصادر للدلالة على بابين نحويين هما: الحال والمفعول المطلق نحو: بغتة وصبرًا وسعيًا، فقد أدرجها النحويون في باب الحال[١] ، وقد جعلها ابن هشام في باب المنصوبات المتشابهة في: "ما يحتمل المصدرية والحالية"[٢].

وقياس هذه المصادر خلاف بين النحويين، فالبصريون والكوفيون لا يقيسون هذه المصادر، فيقتصر على ما سمع عن العرب[٣]، وقد خالف المبرد ما أجمعوا عليه وقاس على هذه المصادر[٤].

وقد اختلف النحويون في نصب هذه المصادر على الحال أو المصدرية قال أبو حيان[٥]: " ويقدر سيبويه هذه المصادر منصوبة بالفعل قبلها أحوالا، أي دعوتهم مجاهرًا، وقتلته مصبورًا، وكذا باقيها، وقال الكوفيون والأخفش المبرد: قبل كل مصدر فعلٌ مقدر ذلك الفعل هو الحال، أي: زيد طلع يبغت بغتةً وقيل: هي أحوال على حذف مضاف، أي: ذا فجأة، وذا صبر، وقيل: هي مصادر على حذف مضاف أي: لقاء فجأة، ... ويقدر مضافا محذوفا من لفظ الفعل".

فهذه المصادر كما اتضح من نقل أبي حيان للخلاف فيها، تحتمل في تأويلها النصب على المصدرية أو الحالية، وفيه أقوال:

القول الأول: إن هذه المصادر تعرب أحوالا على تأويلين:

الأول: وهو ما ذهب إليه سيبويه، فهذه المصادر منصوبة عنده بالفعل قبلها على تأويل صفة مشتقة، حيث قال[٦]: " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر، فانتصب لأنه موضوع فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبرًا، ولقيته فجأة ومفاجأة، وكفاحا ومكافحةً، ولقيته عيانا وكلمته مشافهةً، ...".

---

(١) انظر على سبيل المثال: أوضح المسالك: ٢/٢٦٧-٢٦٨.

(٢) مغني اللبيب: ٧٢٩-٧٣٠.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٢/٩٥-٦٠، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٥، وشرح التصريح: ١/٣٧٤.

(٤) المقتضب: ٣/٢٦٨-٢٥٩.

(٥) ارتشاف الضرب: ٣/١٥٧١.

(٦) الكتاب: ١٠/٣٧٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الثاني: أن هذه المصادر ليست وصفا مشتقا فلا تكون حالا في لفظها، وكونها حالا على حذف المضاف، والتقدير: ذا فجأة وذا صبر[1]، وهذا التأويل فيه مخالفة لما اتفق عليه جمهور النحويين؟، من أن الحال لا تكون إلا نكرة، وعلى هذا التقدير تصبح الحال معرّفة بالإضافة، فلا تكون حالا على هذا التقدير ويستقيم معها تأويلها على الصفة أكثر من الحال.

القول الثاني: إن هذه المصادر ليست أحوالا، وفيه تقديران:

الأول: ما ذهب إليه الأخفش والمبرد من أن هذه المصادر مفاعيل مطلقة منصوبة بتقدير فعل من لفظها، قال المبرد[2]: " لأن المعنى جئته ماشيا فالتقدير، أمشي مشيا، لأن المجيء على حالات والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال" وعلى هذا التقدير يكون الفعل المضمر هو الحال.

الثاني: أن هذه المصادر مفاعيل مطلقة على تقدير مضاف من لفظه: لقيته لفاء فجأة، وإتيان ركض[3].

إن هذه المصادر في وظيفتها النحوية قد أشبهت الحال في بيان هيئة صاحبها، ففي: جاء زيد ركضًا أو مشيًا، تكون دالة على هيئة صاحبها ويمكن السؤال عنها بـ"كيف" فنقول: كيف جاء زيد؟ فالجواب: ركضا أو مشيًا، لكن هذه المصادر خالفت الحال في انها لم تأت وصفا، فوقع خلاف في عدّها مفعولا مطلقا أو حالا.

وأما ما يمكن أن نقوله في هذا المقام فهو أننا محكومون في هذا بالاستعمال اللغوي، وقبول هذه الأنماط مرهون بهذا الاستعمال، فلما كانت أنماطا مستعملة مروية عن العرب فإن قضية الخلاف فيها تبقى مسألة اجتهادية بين النحاة، والاستعمال هو الذي يقرر القاعدة، وليست القاعدة هي التي تحدد الاستعمال.

---

(١) انظر: منهج السالك: ١٨٨، وهمع الهوامع: ١٥/٤.

(٢) المقتضب: ٢٣٤/٣.

(٣) منهج السالك: ١٨٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخلاف في رتبةُ الحال:

ينتظم جملة الحال ترتيب معين يقتضي فيه. فالأصل تأخير الحال:

العامل + صاحب الحال + الحال

فرتبة الحال تكون بعد العامل وصاحبها، وقد يطرأ تحويل على هذا الأصل فتتيح اللغة العربية للناطقين بها إمكانيات أخرى في ترتيب جملة الحال، فتتقدم الحال على صاحبها فتصبح:

العامل + الحال + صاحب الحال

أو على العامل فتصبح: الحال + العامل + صاحب الحال

والتغيير في رتبة الحال يرتبط مع صاحبها ومع العامل.

فصاحب الحال يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، فإذا كان مجرورًا بحرف جر أصلي ففي تقدمه على صاحبه خلاف، نحو: مررت بهندٍ ضاحكةً، قال أبو حيان[1]: " وإن كان غير زائد نحو: مررت بهند ضاحكة، فمذهب البصريين أنه لايجوز تقديمها مطلقًا، كان ذو الحال ظاهرًا أو مضمرًا، لا تقول: مررت ضاحكةً بهند، وأجاز ذلك من المتأخرين ابن كيسان والفارسي وابن برهان، وفصل الكوفيون، فقالوا: إن كان ذو الحال مضمرًا جاز تقديمها عليه، نحو: مررت ضاحكةً بك، وكذا إن كان المضمرين أحدُهما: مجرور بالحرف نحو: مسرعين مررت بك، ومررت مسرعين بك، وإن كان مظهرًا والحال فعل جاز تقديمَ الحال على المجرور، نحو: مررت بهند تضحك، فيجوز: مررت تضحك بهند، وإن كان الحال اسمًا فلا يجوز تقديمها، لا يجوز: مررت ضاحكةً بهند".

لقد منع البصريون تقديم الحال على صاحبها المجرور، فلا يجوز عندهم نحو: مررتُ ضاحكةً بهند، قال ابن السراج[2]: "وتكون الحال من المجرور كما تكون من المنصوب، وإن كان العامل في الموضع فعلا، فتقول: مررت بزيد راكبًا، فإن كان الفعل لا يصل إلاّ بحرف جر، لم يجز تقديم الحال على المجرور إذا كانت له، فتقول: مررت راكبًا بزيد، وإذا كان (راكبًا) حالا لك، وإن كان حالا

---

(١) ارتشاف الضرب: ٣/١٥٧٩-١٥٨٠.

(٢) الأصول في النحو: ١/٢١٤-٢١٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لزيد لم يجز؛ لأن العامل في "زيد" الباء، فلمّا كان الفعل لا يصل إلى زيد إلا بحرف جر لم يجز أن يعمل قبل ذكر الحرف".

نلمح من كلام ابن السراج أن تقديم الحال على صاحبها المجرور قد يُحدث لبسًا في أن تكون الحال من ضمير المتكلم، ولا تكون من صاحبها المجرور، وقد يكون هذا اللبس ومراعاة المعنى هو المانع من تقديم الحال لا العامل الذي يُعلل به منع التقديم كما قال أبو حيان[١]: "وإنما لم يجز ذلك؛ لأنه تقرر أن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، والعامل هنا في ذي الحال الحرف، وهو أيضا موصل معنى الفعل إلى المجرور، وهو غير متصرف، فلم يجيزوا تقديم الحال عليه، كما لم يجيزوا تقديمها على اللفظ العامل بما تضمنه من معنى الفعل".

بالمقابل نجد ابن كيسان والفارسي[٢]، وابن برهان، قد جوزوا تقديم الحال على صاحبها المجرور، قال ابن برهان[٣]: " تقدّم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر، فإذا قلنا: مررت بزيد، والحال من التاء، صح أن تقول: ضاحكا مررت بزيد، ومررت ضاحكا بزيد".

وقد استندوا في تجويز ذلك إلى السماع نحو قوله تعالى: "وما أرسلناك إلاّ كافة للناس"[٤]، على أن "كافة" حال تقدمت على صاحبها المجرور "للناس"، إذ الأصل: للناس كافة، على أن كافة لم تستعمل إلا حالا[٥] ومن منع تقديمه، تكون "كافة" حالا من الكاف في "أرسلناك" والهاء للمبالغة والتقدير: وما أرسلناك إلا كافة للناس، وقيل أيضًا: نعت لمصدر محذوف[٦]، أمّا ما ورد من أشعار العرب فهو ضرورة عند النحويين الذين لا يجيزون وشاذ؛ لأنه يجوز في الشعر ما لايجوز في غيره[٧].

---

(١) منهج السالك: ١٩١.

(٢) انظر: شرح الرضي: ٣٠/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢١/٢.

(٣) شرح اللمع: تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط١/١٩٨٤، ١٢٧/١-١٢٨.

(٤) سورة سبأ: ٢٨.

(٥) شرح اللمع: ١٢٨/١.

(٦) انظر: منهج المسالك: ١٩٢.

(٧) أوضح المسالك: ٢٨١/٢-٢٨٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

و للكوفيين قول ثالث في تقديم الحال على صاحبها المجرور، ومؤداه التفصيل حيث يجوز عندهم تقديم الحال إذا كان صاحبها ضميرًا، نحو: مررت ضاحكةً بك، أو إذا كان الحال جملة، نحو: مررت بهند تضحك، حيث يجوز: مررت تضحك بهند، أما إذا كان صاحب الحال اسمًا ظاهرًا فلا يجوز تقديم الحال عليه[1].

وقول الكوفيين هذا قد يكون ناتجًا عن قضية أمن اللبس في صاحب الحال فقد أجازوا تقديم الحال على صاحبها إذا كان ضميرًا، وإذا كان جملة، لأن الضمير والجملة لا يحدث معهما لبس في تعيين صاحب الحال.

أما علاقة الحال مع عاملها، فهي قائمة على تصرف العامل مع تقديم الحال، فإذا كان متصرفا فقد اختلف النحويون في تقديم الحال عليه، نحو: جاء زيد مسرعًا، قال أبو حيان[2]: "والعامل في الحال إن كان فعلا متصرفًا أو صفة "مشبهة" ولا يتعلق به مانع تقديم جاز أن يتقدم الحال عليه، نحو: مسرعًا جاء زيد،... هذا مذهب البصريين إلا الجرمي، لإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها المتصرف وإلا الأخفش فإنه منع تقديمها في نحو: راكبا زيد جاء، ... وذهب الكوفيون إلى تفصيل ذلك فقالوا: إن كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخرت، وتوسطت والرافع قبلها، ولا يتقدم على الرافع والمرفوع كليهما فلا يجوز عندهم: راكبًا جاء زيد ويجوز التوسط نحو: جاء راكبا زيد، وإن كانت من مرفوع مضمر جاز تقديمها وتوسيطها وتأخيرها، ولم يفرقوا بين الفعل وغيره، فيجوز: في الدار أنت قائمًا، وفي الدار قائمًا أنت، وقائمًا في الدار أنت، وجئت راكبًا، وراكبًا جئت".

فقد أجاز البصريون تقديم الحال على عاملها المتصرف[3]، فيجوز: راكبا جاء زيد، وقد استندوا إلى السماع والقياس، فالسماع نحو قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا

---

(١) شرح التصريح: ٣٨٠١/١.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٥٨١/٣-١٥٨٢.

(٣) انظر: المقتضب: ٣٠٠/٤، والأصول في النحو: ٢١٤/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أبصارهم يخرجون﴾[1]، والأصل في ترتيب الجملة: يخرجون خشعًا أبصارهم، فتقدمت الحال للأهمية.

أمّا القياس فهو قائم على تصرف الفعل، فالفعل المتصرف يجوز تقديم معموله عليه، كما جاز تقديم المفعول عليه، وكذلك الحال يجوز تقديمها على الفعل المتصرف تشبهًا بالمفعول به[2].

وقد خالف الجرمي البصريين فلم يجوز تقديم الحال هنا تشبيهًا لها بالتمييز[3].

ويرى ابن عقيل أن الحال أشبه بالظرف من التمييز، والظرف يجوز تقدمه[4]، ومنع الأخفش التقديم لبعد العامل من الحال[5].

أما التقديم عند الكوفيين فهو جائز وذلك إذا كان صاحب الحال ضميرًا مرفوعًا، نحو: أنت قائمًا في الدار فيجوز: قائمًا أنت في الدار، وإذا كان صاحب الحال اسمًا ظاهرًا لم يجز التقديم[6]؛ وذلك لأن الحال إذا تقدمت سيؤدي إلى تقديم المضمر على الظاهر على اعتبار أن في الحال ضميرًا يعود على صاحبها[7]، ويرد الأنباري على قولهم بأن الضمير وإن كان متقدمًا في اللفظ فهو مؤخر في التقدير، فيجوز تقديمه[8].

إن هذه التعليلات في منع تقديم الحال تتعلق بالعامل في تصرفه وعدمِه، مع أن الحال في تقديمها تبقى متصلة مع صاحبها، وما تقديمها إلا لغرض بلاغي، والأصل في جملة الحال أن تكون على الترتيب التالي:

---

(١) سورة القمر: ٧.

(٢) انظر: الإنصاف: ٢٥١/١.

(٣) منهج السالك: ١٩٤، وانظر شرح التصريح: ٣٨١/١.

(٤) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٦/٢,

(٥) انظر: همع الهوامع: ٢٨/٤.

(٦) انظر: شرح التصريح: ٣٨١/١.

(٧) الإنصاف: ٢٥١/١.

(٨) انظر: الإنصاف: ٢٥١/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جاء زيد راكبًا

العامل + صاحب الحال + الحال

فهذه جملة إخبارية، تفيد الإخبار بمجيء زيد على هيئة معينة وهو في حال الركوب، وإذا قصد المتكلم تأكيد أهمية حال زيد عند المجيء قدم الحال للأهمية، فتصبح الجملة على الترتيب التالي:

راكبا جاء زيد

الحال + العامل + صاحب الحال

الخلاف في نصب (قائمًا) في قولهم: هذا زيد قائمًا:

تأتي الحال في سياق الجملة الإخبارية، المكونة من مبتدأ وخبر، نحو: هذا زيد قائمًا، وقد أطلق عليه سيبويه خبرًا؛ لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ[1]، والخلاف وقع في عامل النصب لـ"قائمًا"، وتتضح أقوال النحاة في نصبها فيما نقله أبو حيان حيث قال[2]: "وأما حرف التنبيه فنحو: هذا زيد قائما، فمذهب الجمهور أنه يجوز أن ينتصب قائما على الحال، والعامل فيه حرف التنبيه وقال ابن أبي العافية، والسهيلي: لا يجوز أن يعمل حرف التنبيه في الحال، وأمّا اسم الإشارة، فذهب الجمهور إلى أنه يجوز أن ينتصب قائما باسم الإشارة، ووافقهم ابن أبي العافية، وقال السهيلي: لا يعمل اسم الإشارة والناصب في مثل هذه المسألة فعل مضمر تدل عليه الجملة تقديره: انظر إليه قائمًا، وهذا كله على قول البصريين أن قائمًا حال، وتقدم قول الكوفيين في باب كان أن قائمًا يسمونه خبر التقريب".

فـ(قائمًا) تكون حالا عند البصريين وخبرًا عند الكوفيين، وإذا كانت حالا ففي عامل نصبها أقوال:

القول الأول: إن الناصب لها حرف التنبيه (ها)، بمعناه على تقدير: انظر إليه أو انتبه إليه قائمًا[3].

---

(١) انظر الكتاب: ٨٦/٢.

(٢) ارتشاف الضرب:١٥٨٤/٣-١٥٨٥.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٥٨/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القول الثاني: إن الناصب لها اسم الإشارة (ذا) بمعناه، على تقدير: أُشير إليه[1]، فهذا إعمال لمعنى الفعل عند البصريين حيث إن حرف التنبيه واسم الإشارة قد استُنبط منهما فعل فعملا[2]، ولم يجوِّز أبو حيان عمل اسم الإشارة أو حرف التنبيه؛ لأن في ذلك اعمالا لمعاني الحروف، ومعاني الحروف لا تعمل في الظروف أو الأحوال[3]، وقد يعمل اسم الإشارة في الحال؛ وذلك أن الأسماء أجريت مجرى الأفعال كالصفات المشتقة[4].

ويعمل معنى الإشارة فيما بعده، ويبين السهيلي ذلك بقوله[5]: "قلنا: معنى الإشارة تدل على قرائن الحال من الايماء باللحظ واللفظ الخارج من طرف اللسان وهيئة المتكلم، فقامت تلك الدلالة مقام التصريح بلفظ الإشارة، لأن الدال على كلام النفس، إما لفظ، أو إشارة، أو خط، فقد جرت مجرى اللفظ، فلتعمل فيما عمل فيه اللفظ، وإن لم تقو قوته في جميع أحكام العمل".

وهذان القولان لم يلقيا قبولا عند أبي حيان؛ وذلك أن حرف التنبيه لا يكون عاملا؛ لأن العامل في الحال هو نفسه العامل في صاحبها، وصاحب الحال في: هذا زيد قائمًا إمَّا هذا، وإما زيد، ولم يعمل حرف التنبيه في (ذا) ولا في (زيد) فكيف يكون عاملا في الحال. ولا يصلح عمل اسم الإشارة؛ لأنه سيعمل في نفسه على اعتبار صاحب الحال وهو: (ذا)[6].

القول الثالث: إن ناصب الحال هو فعل مقدر، وهو ما ذهب إليه السهيلي حيث قال[7]: "وأصح من هذا كله عندي أن معنى الإشارة ليس هو العامل، إذ الاسم الذي هو (هذا) ليس بمشتق من أشار يشير، ولو جاز أن تعمل أسماء الإشارة لجاز أن تعمل علامات الأسماء، لأنها أيضا إيماء وإشارة إلى مذكور،

---

(١) انظر: شرح التصريح: ٣٨٢/١.

(٢) انظر: شرح الرضي: ١٤/٢.

(٣) منهج السالك: ١٩٧.

(٤) انظر: منهج السالك: ١٩٧.

(٥) نتائج الفكر: ٢٢٩-٢٣٠.

(٦) انظر: منهج السالك: ١٩٨.

(٧) نتائج الفكر: ٢٣٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإنما العامل فعل مضمر تقديره: (انظر) فأعملوا في الحال معنى (انظر) ودل عليه التوجه عن المتكلم بوجهة نحوها".

وقد استحسن أبو حيان هذا القول وهو عنده أقرب من القولين السابقين لإبقاء العمل فيه للفعل[1]، وعلى هذا الكلام مع تقديره الفعل يكون الكلام جملتين: هذا زيد انظر إليه قائمًا.

أما الاحتمال الثاني لنصب "قائمًا" فهو خبرٌ للتقريب عند الكوفيين[2]، قال أبو حيان[3]: " وذهب الكوفيون: إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب، والاسم الواقع بعدهما لا ثاني له في الوجود، ... فيعربون هذا تقريبا، والمرفوع بعده اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب"، فتقدير الكوفيين هذا يخرج "قائما" من دائرة الحال إلى دائرة الخبر، وخبر التقريب: "يشبه فيه "هذا" وكان" حين يقال: كيف تخاف الظلم وهذا الخليفة قائمًا، وكيف تجد البرد وهذه الشمس طالعةً، يقرب "هذا: و "هذه" قدوم الخليفة وطلوع الشمس، ولم يكن (هذا) في المعنى إشارة؛ لأن الخليفة لا يجهل ولا يشك فيه فتعرِّفه، وكذلك الشمس قد غنيت بشهرتها عن الإشارة التي تحددها وتعيِّنها"[4].

فقياسًا على ذلك كان (هذا) في: هذا زيد قائمًا، دالة على التقريب في تعيين زيد، فهو المقصود بالقيام لا غيره، فتعين بالإشارة إليه، ومع ذلك يمكن القول: إن (قائمًا) تحتمل مجيئها حالا أكثر من كونها خبرًا للتقريب؛ لقيامها بالوظيفة النحوية للحال في بيان هيئة زيد (صاحبها) حال الإشارة إليه.

الخلاف في العامل في الحالين إذا توسطهما أفعل التفضيل:

تتوسط أفعل التفضيل بين حالين، ونصب الحالين معها لا يكون إلا لمختلفي الذات مختلفي الحال، نحو: زيد مفردًا أنفع من عمرو معانًا، أو متفقي الحال، نحو:

---

(١) منهج السالك: ١٩٨.

(٢) انظر: شرح العمل لابن عصفور: ٣٧٦/١، وهمع الهوامع: ١١٣/١.

(٣) ارتشاف الضرب: ١١٤٨/٣.

(٤) منهج السالك: ١٩٨-١٩٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

زيدٌ مفردًا أنفع من عمرو مفردا، أو متحدي الذات مختلفي الحال، نحو: زيد قائما أخطب منه قاعدًا[1]، وقد اختلف النحويون في العامل في الحالين، وتجسد خلافهم في الاستعمال اللغوي التالي: هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطَبًا، قال أبو حيان[2]: "واختلف في العامل في هذين الحالين، فذهب المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته إلى أنهما منصوبان على إضمار كان التامة صلة لـ(إذا) إن كان الحالان على تقدير الحال، وصلة لـ(إذا) إن كان مما تقدم، وأجاز بعض أصحابنا تقدير كان الناقصة صلة لـ(إذا) أو لـ(إذ)، فإن تقدّم الحال الأولى اسم إشارة نحو: هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطَبًا، فقيل: العامل في (بُسرًا) اسم الإشارة، وقيل: حرف التنبيه، وذهب المازني والفارسي في تذكرته ابن كيسان وابن جني وابن خروف إلى أن أفعل التفضيل هو العامل في الحالين، فـ(بُسرًا) حال من الضمير المستكن في أطيب، و(رُطَبًا) حال من الضمير في منه، ونسب هذا إلى سيبويه، وهو الذي نختاره".

ففي قولهم: هذا بُسرًا أطيب منه رطبًا، فـ(بسرًا)، و(رطبا) حالان توسطهما أفعل التفضيل، وقد تأول النحويون نصبها على أقوال:

القول الأول: نُصبَ الحالان على إضمار (كان) وبهذا الرأي قال المبرد[3] وابن السراج[4] والزجاج والسيرافي[5]، والفارسي[6] على تقدير (كان) التامة أو الناقصة فيكون التقدير: هذا إذ كان بسرًا أطيب منه إذ كان رطبا، أو (إذاَ كان)، وتكون حينئذ صلة لـ(إذ) أو (إذا).

وقد لاقى هذا التقدير اعتراضًا، وذلك بأن إضمار (كان) هنا ضعيف، إذ لا دليل عليها، وإذا كانت (كان) الناقصة فهي دالة على الزمن، والزمن لا يُضمر،

---

(١) منهج السالك: ٢٠١.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٥٨٧/٣-١٥٨٨.

(٣) المقتضب: ٢٥١/٣.

(٤) الأصول في النحو: ٢٢٠/١.

(٥) شرح التصريح: ٣٨٢/١.

(٦) المسائل الحلبيات: ١٧٩، وانظر التعليقة: ٢١٤/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما لا يجوز إضمار (كان) التامة؛ لأنهما ترجعان إلى أصل واحد[1]. كما أن إضمار (كان) في هذا المقام يؤول إلى إضمار (إذ) معها، فهو إضمار يؤدي إلى إضمار آخر، فالأولى عدم تقدير (كان)؛ لأنه سيؤدي إلى تقدير آخر[2].

وإذا كان التقدير لـ(كان) الناقصة فإن الاسمين المنصوبين بعدهما يكونان خبرًا لـ(كان)، فينتفي كونهما حالين، ويرى ابن يعيش أنها (كان) التامة ولا تكون ناقصة، ويعلل ذلك بقوله[3]: "وهذه (كان) التامة وليست الناقصة إذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة، وكنت تقول: هذا البسرُ أطيب منه التمر؛ لأن (كان) تعمل في المعرفة عملها في النكرة، فلما اختص الموضع بالنكرة عُلم أنها التامة، وأن انتصاب الاسمين على الحال لا الخبر.

القول الثاني: إن (ها) التنبيه هي العاملة في (بسرا)، وقيل: اسم الإشارة، وقد ذكر القول فيهما في المسألة السابقة.

القول الثالث: إن أفعل التفضيل قد عملت النصب في الحالين، وبه قال المازني وابن كيسان[4] كما نسب هذا أيضًا إلى الفارسي، غير أني وجدت الفارسي لا يجيز عمل اسم التفضيل في الحالين، حيث قال[5]: "فلا يجوز أن يكون العامل فيه (أطيب) وقد تقدم عليه؛ لأن أفعل هذا لايقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله، ألا ترى أنك لا تجيز. ممن أنت أفضل "ولا" ممن أفضل أنت"، ... فأمَّا قولهم: (رُطَبا) فالعامل فيه (أطيب) ولا يمنع أن يعمل في رطب وإن لم يعمل في بُسر؛ لأن ما تأخر عنه لا يمنع أن يعمل فيه كما عمل في الظرف".

إن القول بأن اسم التفضيل هو العامل في الحالين يؤدي الى ارتكاب محظور، وهو تقديم الحال على العامل غير المتصرف (أفعل التفضيل)، وهو ما لا يجيزه بعض النحويين[6] ولو قدر أن اسم التفضيل هو العامل فعمل لتضمنه معنى فعل

---

(١) انظر: بدائع الفوائد: ابن القيم: ١٢١/٢.

(٢) انظر: نتائج الفكر: ٤٠٥.

(٣) شرح المفصل: ٦٠/٢.

(٤) شرح التصريح: ٣٨٤/١، وانظر: منهج السالك: ٢٠٢.

(٥) المسائل الحلبيات: ١٧٧-١٧٩.

(٦) انظر: همع الهوامع: ٢٧/٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يتعلق بمصدر والتقدير: هذا يزيد طيبه بسرًا على طيبه رطبا، هذا على الأصل، ثم خذف وضمن أفعل التفضيل معنى (يزيد) المتعلق بالمصدر، فبسرًا في الحقيقة معمول لمصدر محذوف، ورطبا معمول لمصدر محذوف، فلما تضمن أفعل التفضيل معنى هذين المصدرين لدلالته على نفس المتعلق بالمصدرين جاز أن يعمل مراعاة للأصل"[1] . وهو رأي جدلي يفسر العلاقات الإعرابية، ولكنه بعيد عن الواقع الاستعمالي؛ لأن مثل هذه التقديرات لم تستعمل، ولم تنطق به العرب.

الخلاف في اقتران الجملة الحالية بـ"قد":

يأتي الحال اسمًا مفردًا، ويأتي جملة: اسمية أو فعلية، وقد اشترط النحويون للحال الجملة وجود رابط يربطها بصاحبها، والرابط إما الضمير أو (الواو) أو الواو والضمير معا، أو (قد)، بحسب الجملة، إذا كانت اسمية أو فعلية[2].

والرابط مع الجملة الحالية، التي فعلها ماض (الواو) أو (الواو وقد)، وقد وقع خلاف بين النحويين في وجوب اقتران (قد) بها، وهو ما ذكره أبو حيان بقوله[3]: "وقد يخلو الماضي منها كقوله تعالى: ﴿هذه بضاعتنا ردت إلينا﴾[4]، والصحيح جواز ذلك بغير (واو) ولا (قد) وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ما ورد من ذلك، ولا تقدر قبله (قد) خلافا للفراء والمبرد، وأبي علي، ومتأخري أصحابنا الجزولي وابن عصفور وشيخنا أبو الحسن الأبذي".

فالجملة الحالية إذا كان فعلها ماضيا فلا بد من اقتران (قد) بها؛ لأن (قد) تقرب الماضي من حال المتكلم[5]، وإن لم تذكر (قد) في الجملة فبعض النحويين لا يقدرها و بعضهم يوجب تقديرها.

---

(١) منهج السالك: ٢٠٢.

(٢)انظر: شرح المفصل: ٢/٦٥-٦٧.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣/١٦١٠.

(٤) سورة يوسف: ٦٥.

(٥) انظر: شرح الرضي: ٢/٤٥، والجنى الداني: ٢٥٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

فجمهور النحويين البصريين والكوفيين والأخفش[١] لا يوجبون تقدير (قد) وقد وافقهم أبو حيان في ذلك[٢]، مستندين في ذلك إلى السماع، كما جاء في كتاب الله عز وجل، منه قوله تعالى: "أو جاءوكم حصرت صدورهم"[٣] وقوله تعالى: "كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا"[٤]، وقوله تعالى: "ونادى نوح ابنه وكان في معزل"[٥]، فهذه وغيرها من كلام الله عز وجل شواهد على عدم وجوب اقتران (قد) مع الجملة الحالية، لكن الفراء[٦] ، والمبرد[٧] ، والفارسي[٨] ، والأبذي[٩] والجزولي[١٠] ، وابن عصفور[١١]. يوجبون (قد) مع الجملة الحالية المصدرة بفعل ماض، وإن لم تذكر يقدروها.

إن وجود (قد) في الجملة الحالية يعطي الجملة دلالة جديدة، من حيث التوكيد وتقريب الماضي من الحال[١٢]، فإذا اقترنت به أفادت توكيدًا للفعل.

---

[١] انظر: شرح الرضي: ٤٥/٢، والجنى الداني: ٢٥٦.

[٢] انظر: تفسير البحر المحيط: ٢٧٥/١، والنهر الماد من البحر المحيط: ٩٢/١-٩٣، ومنهج السالك ٢١٤.

[٣] سورة النساء: ٩٠.

[٤] سورة البقرة: ٢٧.

[٥] سورة هود: ٤٢.

[٦] معاني القرآن: ٢٤/١.

[٧] المقتضب: ١٢٤/٤-١٢٥.

[٨] الايضاح العضدي: ٢٧٦-٢٧٧.

[٩] همع الهوامع: ٤٩/٤.

[١٠] المقدمة الجزولية في النحو: تحقيق: شعبان عبد الوهاب: ٩٠-٩٣.

[١١] المقرب: ١٥٣/١-١٥٤، وشرح جمل الزجاجي: ٥٢٧/١.

[١٢] انظر: مغني اللبيب: ٢٢٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

خامسًا: التمييز

التمييز في اللغة: العزل: "المَيْز: التمييز بين الأشياء، تقول: مزت الشيء بعضه من بعض، فأنا أميّزه ميزًا، فأنا أميزه ميزًا، وقد ماز بعضه من بعض ومزت الشيء أميزه ميزًا: عزلته وفرزته، وكذلك ميَّزته تمييزًا فانماز، ابن سيده: ماز الشيء ميزًا وميزة: فصل بعضه من بعض"(١).

أما في الاصطلاح فهو: "ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة نحو: منوان سمنا، أو مقدرة نحو: لله دره فارسا، فإن (فارسا) تمييز من الضمير في (درّه) وهو لا يرجع إلى سابق معين".

واستخدمت مصطلحات أخرى للقيام بالوظيفة نفسها -رفع الإبهام- منها التبيين، وهو من اصطلاحات البصريين بالإضافة إلى التمييز(٢)، بينما استخدم الكوفيون مصطلح: التفسير أو المفسر(٣)، فهذه المصطلحات جميعها تدل على معنى واحد، وتقوم بالوظيفة نفسها من رفع الإبهام.

وقد اختلف النحويون في مسائل من هذا الباب وهي:

١- الخلاف في ناصب التمييز.

٢- الخلاف في التمييز المنقول من المفعول.

٣- الخلاف في [illegible] مجيء التمييز معرفة.

٤- الخلاف في رتبة التمييز مع الفعل المتصرف.

الخلاف في ناصب التمييز:

ينقسم التمييز إلى قسمين: الأول: يرفع الإبهام في الإسناد ويسمى تمييز النسبة، أي: المبين النسبة للمسند من فعل أو شبهه نحو: طاب زيدٌ نفسا، والثاني: ما يرفع الإبهام الحاصل في اسم قبله، ويسمى تمييز المفرد، نحو: عشرون

---

(١) لسان العرب: (مَيَزَ)، ٤١٢/٥.

(٢) انظر: المقتضب: ٣١٢/٣، والأصول في النحو: ٢٢٢/١.

(٣) انظر: معاني القرآن: الفراء، ٧٩/١، ١٥٢، ١٦٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

درهما[1]، وقد اختلف النحويون في ناصب تمييز النسبة، قال أبو حيان[2]: "فالأول ينتصب بعد فعل أو مصدر ذلك الفعل، أو ما اشتق منه من وصف، ... هذا مذهب سيبويه والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي، قال ابن عصفور: ذهب المحققون الى أن العامل فيه هو الجملة المنتصب عن تمامها، لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه، وهو اختيار ابن عصفور".

فتمييز النسبة في نحو: طاب زيد نفسا، في نصبه أقوال:

القول الأول: إن الناصب له عامل لفظي وهو الفعل قبله أو ما قام مقامه من وصف مشتق، وهو ما ذهب إليه سيبويه[3]، والمازني[4]، والمبرد[5]، وابن السراج[6]، والفارسي[7]؛ فالتمييز مرفوع في المعنى، فالناصب له الفعل كما أن الفعل يرفع المرفوع، ويتضح ذلك من قول الفارسي[8]: "والعامل في التمييز يكون على ضربين: فعل وغير فعل فيما عمل فيه الفعل، فنحو: تفقأ زيد شحما، وتصبب بدن عمرو عرقا، وامتلأ الإناء ماءً، فالمنصوب في هذا الموضع هو مرفوع في المعنى؛ لأن المتصبب هو العرق والذي ملأ الإناءَ هو الماء، والذي تفقأ هو الشحم، فالمرفوع هو المنصوب".

وعلى اعتبار أن التمييز محوّل عن فاعل، فالعامل في المرفوع على أصله هو العامل في المنصوب بعد تحويله.

القول الثاني: وهو ما اختاره ابن عصفور، والذي يقضي بأن التمِيز قد نصب عن تمام الكلام حيث قال[9]: "والصحيح أن المانع من تقديمه كون العامل

---

(١) انظر: أوضح المسالك: ٣١٨/٢.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٦٢١/٤.

(٣) الكتاب: ٢٠٤/١-٢٠٥.

(٤) همع الهوامع: ٦٩/٤.

(٥) المقتضب: ١٣٢/٣.

(٦) الأصول في النحو: ٢٢٣/١.

(٧) الإيضاح العضدي: ٢٠٣/١-٢٠٤.

(٨) الإيضاح العضدي: ٢٠٦/١.

(٩) شرح جمل الزجاجي: ٢٨٤/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فيه لايكون فعلا، فإذا كان فعلا فإنما العامل فيه تمام الكلام، فكما جاز في عشرين أن تنصبه فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام".

يمكن القول في أن ما ذهب إليه ابن عصفور يتفق مع الوظيفة النحوية للتمييز في تبيين ما قبله، فلو كان الفعل ناصبا للتمييز لاقتصر التبيين على الفعل فقط، لكن نصبه عن تمام الكلام يكون بيانا لِمَا قبله، فكانت تسميته بتمييز النسبة، لبيان النسبة في الإسناد بين الفعل والفاعل معا، وهو الكلام السابق للتمييز، وقد تم الكلام عنده وذلك أنه استوفى عناصر الإسناد، ففي: طاب زيدٌ نفسا، التمييز (نفسا) رفع الإبهام عن نسبة الطيب إلى زيد، ولم يرفع الفعل (طاب) وحده أو (زيد) وحده فالتبين حصل للاثنين معا من خلال التمييز فيكون نصبه عن تمامِ الكلام.

الخلاف في التمييز المنقول من المفعول:

يكون التمييز منقولا من الفاعل؛ لأن التمييز في أصله يكون مرفوعا نحو: طاب زيدٌ نفسا، فالأصل: طابت نفس زيد، فـ (نفسا) في الأصل فاعل، واختلف النحويون في نقل التمييز من المفعول، قال أبو حيان[1]:"واختلفوا في نقله من المفعول، فذهب أكثر المتأخرين إلى أنه جائز، وحملوا عليه قوله تعالى:﴿ وفجرنا الأرض عيونا﴾ [2]قالوا أصله :"وفجرنا عيونَ الأرض، وأنكر نقله من المِفعول الأستاذ أبو علي، وتلميذه أبو الحسن الأبذي، وأبو الحسن بن أبي الربيع، وحمل عيونا على الحال الأستاذ أبو علي، وعلى البدل أو على إسقاط حرف الجر أبو الحسن، وقال الأبذي متأولا كلام الجزولي: يمكن أن يريد بقوله منقولا من المفعول: المفعول الذي لم يُسم فاعله نحو: ضُرِبَ زيدٌ ظهرًا وبطنا، وفُجرت الأرض عيونا، وإلى أن التمييز يكون منقولا من مفعول: ذهب ابن عصفور وابن مالك من أصحابنا".

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٦٢٣/٤.

(٢) سورة القمر: ١٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالأصل في قوله تعالى:﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾ فجرنا عيون الأرض، فـ (عيونا) مفعول به في الأصل، فكان خلاف في كون التمييز منقولا من المفعول.

وقد ذهب ابن عصفور[١]وابن مالك[٢]معتمدين على السماع إلى جواز كون التمييز منقولا من المفعول، وقد نفى أبو علي الشلوبين ذلك، ونصبه على الحال، فنَصبه على الحال أبلغ عنده من نصبه على التمييز حيث قال[٣]:"وقد يكون هذا على تأويل: وفجرنا الأرضين محال الماء أو حوامل الماء، ونحن إذا قلنا ذلك أعني (الحال) للماء مع التفجير كانت المحال أوالحوامل عيونا، فإن قلت، أجود الوجهين في المعنى: الحال أو التمييز؟ فالجواب: أن الأجود في المعنى على الحال، أنه أبلغ وحيث كانت الحال من مناحيه" فقصد الشلوبين بيان حال العيون عند تفجير الماء حيث إنها هي الحاملة للماء.

وبالنظر إلى الوظيفة النحوية التي تقوم بها (عيونا) نقول : إننا لوسلمنا بأنها حال فهل قامت بوظيفة الحال، وهل قامت ببيان هيئة صاحبها؟ والصحيح أنها لا تصلح أن تكون حالا لانعدام قيامها بوظيفة الحال، من خلال علاقتها بالتركيب وقد قامت بتفسير ما قبلها من تفجير الارض.

وقد فسرها أبو الحسن ابن أبي الربيع تفسيرين: الأول: بدل (بعض من كل) [٤] وقد رد أبوحيان هذا التفسير بقوله [٥]:"لو كان بدلا لما التزمت العرب فيه التِنكير، ولجاء فجرنا الأرض عيونا، وغرست الأرض شجرًا، فالتزام تنكير الاسم هنا دليل على أنه تمييز منقول من المفعول".

الثاني: أن (عيونا) نصبت على نزع الخافض على أنها مفعول به، [٦] والتقدير: بعيون الأرض، واعتقد أن المعنى لا يستقيم معه، إلاّ إذا اعتبرنا الجملة

---

(١) شرح جمل الزجاجي: ٢٨٢/٢.

(٢) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٦٢/٢، وشرح الأشموني: ٤٤٣/١.

(٣) التوطئة: ٢٨٥.

(٤) انظر: المساعد علىتسهيل الفوائد: ٦٢/٢.

(٥) منهج السالك: ٢٢٥.

(٦) انظر: همع الهوامع: ٦٨/٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من حيث أصلها، وفجرنا عيون الارض، فـ (عيون) مفعول به منصوب من غير تقدير حرف جر على المفعولية.

وقد تأول الأبذي قول الجزولي، [1] على أن المقصود بالمفعول: المفعول الذي لم يسم فاعله، [2] على تقدير: فُجرت الارضُ عيونا.

إن مثل التأويلات تخرج عن حقيقة موجودة من خلال ما روي من استعمال لغوي، مثل ما جاء في الآية الكريمة، وبما أن العربية حفظت لنا نصا فصيحا على كون التمييز منقولا من المفعول، فالأولى الأخذ به، لا سيما إذا كان كلام الله عز وجل، فيكون بذلك التمييز منقولا من المفعول.

الخلاف في مجيء التمييز معرفة:

شرط التمييز أن يكون نكرة، وقد سمع تعريفه عن العرب، وقد كان مثار خلاف، قال أبو حيان[3]:"واختلف النحويون في التمييز أيجوز أن يكون معرفة أم لا، فذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلاّ نكرة، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة وورد منه شيء معرف (بأل) وبالإضافة، وتأوله البصريون على زيادة (أل)، والحكم بانفصال الإضافة واعتقاد التنكير، وأما ما جاء من قولهم:"سَفِه زيدٌ نفسَه وألِمَ رأسه" فتأولوه على تضمين الفعل ما يتعدى، فتنصب تلك الأفعال على المفعول به، أو على إسقاط حرف الجر، أو على التشبيه بالمفعول به".

يوجب أغلب النحويين البصريين في التمييز أن يكون نكرة، ويتضح تمسكهم بهذا الشرط من تعريفهم للتمييز، إذ هو :"اسم نكرة بمعنى (من) مبين لإبهام اسم، أو إبهام نسبة[4]"؛ وذلك لأن التمييز قد دل على الاشتراك فهو واحد بمعنى الجمع على تقدير (مِنْ)، عندما تقول: عندي عشرون درهما تعني عشرون من الدراهم،

---

(١) المقدمة الجزولية: ٢٢٢.

(٢) انظر: شرح التصريح: ٣٩٨/١.

(٣) ارتشاف الضرب: ١٦٣٣/٤.

(٤) انظر: شرح التصريح: ٣٩٤/١، وشرح الأشموني: ٤٤٢/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما أن التمييز قد أشبه الحال في بيان ما قبله، فلما اتفقا في الوظيفة فقد اتفقا أيضا في لفظ النكرة، [١] وهذا قياس قد يدخله بعض التناقض؛ وذلك لأن الحال قد جاءت معرفة، فكما سمعت الحال معرفة سمع التمييز معرفة، مما جعل الكوفيين وابن الطراوة يجوزون مجيء التمييز معرفة، [٢]ومنه قول الشاعر: [٣]

علام مُلئت الرعبَ والحربُ لم تقد

فالتمييز في قوله:" (الرعب) والأصل أن يكون نكرة (رعبا)، ومما ورد عن العرب معرفة: سَفِه زيدٌ نفسَه وألَم رأسَه، ووجع بطنه، [٤]على تقدير: سفه زيد نفسا، وألم رأسا ووجع بطنا.

ومنه ما ورد عن العرب لغة مشهورة نقلها ابوحيان جاء فيها التمييز معرفة وهي: ما فعلت الخمسة عشر الدرهم والعشرون الدراهم. [٥]

فما ورد عن العرب تمييزًا معرفة، هو تمييز عند الكوفيين، بينما تأول البصريون نصبه علىأقوال، إذا كان معرفًا بالإضافة:

الأول: النصب على المفعولية، فالأسماء المنصوبة المعرفة مفعول به، وذلك بتضمين الفعل معنى فعل آخر متعد فنحو: ألم بطنه، فـ (ألم) فعل لازم وحتى يصل أثره إلى (بطنه) لنصبه ضمن معنى(شكا)، [٦]وهذا التقدير فيه نفي لمعنى التبيين ورفع الإبهام الذي قام به التمييز، وهو :(بطنه) في هذا المثال.

الثاني: النصب علىالتشبه بالمفعول به، [٧]وقد جعل التمييز من باب المشبه بالمفعول في نصبه، [٨]وهو داخل في إطار هذا الفصل.

الثالث: النصب على نزع الخافض، والأصل: سفه زيد في نفسه.

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٢/٧٠.

(٢) انظر: شرح الرضي: ٢/٧٢، وهمع الهوامع: ٤/٧٢.

(٣) الشاهد بلا نسبة، انظر: منهج السالك: ٢٢١، وهمع الهوامع: ٤/٧٢.

(٤) انظر: شرح الرضي: ٢/٧٢، وشرح الأشموني: ١/٤٤٢.

(٥) منهج السالك: ٢٢١.

(٦)انظر: شرح الرضي: ٢/٧٢.

(٧)انظر: همع الهوامع: ٤/٧٢.

(٨)الأصول في النحو: ابن السراج: ١/٢١٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأما إذا كان معرفا بالألف واللام، فـ(أل) زائدة وليست للتعريف[1]. إنَّ مجيء الحال معرفة وارد عن العرب، وليس لأحد أن ينكره، وما على الدراسين إلاّ تحليل هذه الشواهد، والوقوف على الفرق بين مجيء التمييز نكرة، ومجيئه معرفة، فلو جعلنا (أل) زائدة، إلاّ أنها تفيد معنى إضافيا على جملة التمييز لم تكن له وهو نكرة، فمثلا قول الشاعر: ملئت الرعب، فكلمة (الرعب) معرفة بالألف واللام، فهي تفيد تخصيصا أكثر من كونها نكرة، ومع ذلك فهي شواهد قليلة تصل إلى حد الندرة والقاعدة لا تبنى على النادر، ولهذا فإن موقفنا من هذه الشواهد هو القبول إذا كانت مروية عن الفصحاء، ولكننا لا نجيز القياس عليها وإن كنا لا نخطئها.

الخلاف في رتبة التمييز مع الفعل المتصرف:

الأصل في ترتيب جملة التمييز على النحو التالي: الفعل + الفاعل +التمييز، وقد ورد في العربية أنماط تخالف هذا الترتيب، نحو: التمييز + الفعل + الفاعل.

وقد اختلف النحويون في جواز تقديم التمييز على فعله المتصرف، قال أبوحيان[2]:"واختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرف الذي تميزه منقول فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه، وبه قال ابوعلي في شرح الأبيات وأكثر متأخري أصحابنا، وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد إلى جواز ذلك، وهواختيار ابن مالك، وهوالصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك، وقياسا على الفضلات".

فتقديم التمييز يعتريه قولان بين المنع والتجويز:

---

(١) منهج السالك: ٢٢١.

(٢)ارتشاف الضرب: ٤/١٦٣٤-١٦٣٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القول الأول: وهو ما ذهب إليه سيبويه، [١] والفراء، [٢] وأكثر البصريين والكوفيين[٣] والفارسي، [٤] ومؤداه عدم تجويز تقديم التمييز على فعله المتصرف، وذلك لأن التمييز هو الفاعل في المعنى، فإذا كان فاعلا في المعنى فلا يجوز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا، [٥] ويرد الاستراباذي هذا التعليل بقوله[٦]:"فأي مانع أن يكون للفاعل أيضا إذا صار على صورة المفعول" ، فهذا قياس مفترض على اعتبار أصل التمييز لا على التمييز بلفظه، فالفاعل لا يتقدم على الفعل، لأن ذلك يحول وظيفته النحوية من الفاعل إلى المبتدأ.

القول الثاني: وهو ما ذهب إليه الكسائي، والجرمي والمازني، [٧] والمبرد[٨] وابن مالك، [٩] ومؤداه جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف مستدلين على ذلك بالسماع والقياس، فالسماع ما ورد عن العرب من تقديم التمييز على الفعل وذلك نحو قول الشاعر:

أتهجرُ سلمى بالفراق حبيبَها وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ[١٠]

فـ (نفسًا) تمييز تقدم على عامله المتصرف (تطيب)، إذ الأصل في ترتيب الجملة: وما كان بالفراق تطيب نفسا.

---

(١)الكتاب: ١/٢٠٥.

(٢)معاني القرآن: ١/٧٩.

(٣)انظر: الاصول في النحو: ١/٢٠٣، والخصائص: ٢/٣٨٤.

(٤) كتاب الشعر: تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١/١٩٨٨، ١/٢٦٩.

(٥) انظر: الإنصاف: ٢/٨٣٠.

(٦) شرح الرضي: ٢/٧١.

(٧) انظر: شرح التصريح: ١/٤٠٠، وهمع الهوامع: ٤/٧١.

(٨) المقتضب: ٣/٣٦.

(٩) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١١٥، وانظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٧٧٤-٧٧٨.

(١٠) البيت للمخبل السعدي: المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره، حاتم الضامن، مجلة المورد م٢، ع١/١٩٧٣، ١٢٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرى الأنباري أن هذا الشاهد لا حجة فيه، وعلى أن الرواية الصحيحة للبيت هي: وما كان نفسي بالفراق تطيب[1]

أمّا القياس: فهو أن الفعل متصرف فيجوز تقديم التمييز عليه كما جاز تقديم باقي الفضلات كالمفعول به. [2]

واختار أبو حيان جواز تقديم التمييز لورود ذلك عن العرب، وفي اختيار أبي حيان تغليب لجانب المعنى في التوكيد والاهتمام، كما يتفق هذا الراي مع التحليل اللغوي المعاصر لتقديم التمييز: [3] والأصل التوليدي للجملة: تطيب نفس الحبيب، فهي جملة توليدية فعلية، طرأ تحويل عليه بتقديم كلمة (الحبيب) فأصبحت:

يطيب الحبيبُ نفسًا

حيث أفادت معنى الشمول، ثم طرأ تحويل آخر بتقديم التمييز على الفعل المتصرف؛ لقيمة بلاغية في توكيد التمييز ولفت انتباه السامع لأهميته، فأصبحت:

نفسًا تطيب

---

(١) الإنصاف: ٨٣١/٢، وانظر: الخصائص ٣٨٤/٢.

(٢) انظر: الإنصاف: ٨٣٠/٢.

(٣) انظر: ملامح النظر الكوفي في ضوء القواعد التحويلية: فارس عيسى، ٣٩٢ وقاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف: زين الدين مهيدات: ١٥٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخاتمـة:

بعد دراسة الخلافات النحوية فـي المنصوبـات، خرجـت هـذه الدراسـة بنتـائج أهمها:

أولا: المصادر التي جاءت مثناة نحو (لبيك) و(حنانيك)، ليست مصادر مثنـاة لفظا حيث يقصد بها الدلالة على اثنين، وإنما هي مصادر على شكل المثنى يقصـد بها التكثير.

ثانيًا: المصادر التـي تستخدم فـي سياق الدعـاء نحـو "حمـدًا وشـكرًا" والتـي يضمر معها الفعل وجوبًا، هي جملة إنشائية ويمكن عدها صيغًا انفعالية.

ثالثًا: للحكم على بعض الظروف المختصة في كونها مفعولا فيـه، لا بـد مـن توافر دلالتين هما: الدلالة المعجمية فـي الدلالـة علـى الزمـان أو المكـان، والدلالـة التركيبية في تقدير حرف الجر (في).

رابعًا: إن (إذ) و(إذا) تأتيان لمعنـى المفاجـأة مـع بقائهمـا فـي دائـرة الظرفيـة الزمانية، لإن معنى المفاجأة اكتسبته مـن السـياق الـذي وردت فيـه، وقـد يتبـادلان الموقع في دلالة إحداهما على معنى الأخرى وذلك حسب السياق الذي ترد فيه.

خامسًا: يُرجح القول بأن (منذ) مركبة وليست بسيطة، وذلـك مـا دلـت عليـه الدراسات السامية في أن أصلها مركبا كما أن بعض اللهجـات العربيـة تكسِـر ميـم (منذ).

سادسًا: إن العلة في منع نداء الاسم المعرف بالألف واللام هي على صوتيـة وذلك بتشكل مقطع ترفضه العربية، فالتخلص من هذا المقطع يكـون بـ (أيْ) التـي سميت بوصلة لنداء المعرف بـ (أل).

ثامنًـا: إن الحـذف الـذي يحـدث للاسـم المنـادى بسـبب الـترخيم يكـون تحديـد الحروف التي تحذف مراعاة لبنيـة الكلمـة، وذلـك أن الحـذف للـترخيم يجـب أن لا يخل ببنية الكلمة فيؤدي ذلك إلى الإجحاف بحق معنى الكلمة.

تاسعًا: لا تعد (لاسيّما) و (بله) من أدوات الاستثناء وذلك لعـدم دلالتهـا علـى معنى الإخراج الذي قام عليه الاستثناء.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عاشرًا: كان من نتائج الدراسة التأصيلية أن وجدت بعض الآراء قد نسبت إلى أصحابها خطأ وبالعودة إلى كتبهم تبين خلاف ما نسب إليهم وهي:

١- ما نسب إلى المبرد بأن الفعل المضمر هو الناصب للمصدر.

٢- ما نسب إلى الجرجاني من أن الواو هي الناصبة للمفعول معه.

٣- ما نسب إلى الفارسي من عدم تجويز تقديم خبر ليس عليها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملـــخص

الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات من كتاب ارتشاف الضرب

دراسة تأصيل وتقويم

إعداد

بشائر عبدالله محمود علاونه

إشراف الدكتور

يحيى عبابنه

لقد قام النحو العربي كله على الخلاف بين النحويين في التأويل والتفسير وهذا أمر طبيعي، والخلاف بين النحويين في مجمله قائم على التأويل والتوجيه، مما أدى إلى تباين وجهات النظر فيما بينهم، فكان هذا البحث محاولة للوقوف على طبيعة الخلافات النحوية في المنصوبات من كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، حيث يعد هذا الكتاب سجلا حافلا بالخلافات، فهو ينقل الكثير من الآراء والمذاهب النحوية.

وتنحو هذه الدراسة منحيين أساسيين في دراسة المسائل الخلافية:

الأول: الدراسة التأصيلية، وهي التي تُعنى برد الأقوال والآراء إلى أصحابها، مما تطلب الرجوع إلى كتب أصحاب الآراء ما أمكن ونسبتها إليهم، مع التأكد من صحة ما نسب إليهم، الثاني: الدراسة التقويمية: وهي التي تعنى بمعالجة الخلافات النحوية، وتوجيهها بالتحليل والوصف.

ويتكون البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، وقد دار الحديث في التمهيد حول ثلاثة محاور هي: الخلافات النحوية: طبيعتها ونشأتها وأسبابها، وكتاب ارتشاف الضرب: أهميته في تطور الآراء النحوية ونقله للخلافات والمنصوبات: معناها وما يندرج تحتها من أبواب؛ إذ إن الجامع بينها هي حركة النصب "الفتحة".

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أمّا الفصول الثلاثة فقد كانت ميدانا للمسائل الخلافية، وقُسِّمت الفصول إلى:

الفصل الأول: الخلافات النحوية في المفاعيل الخمسة، حيث عرضت المسائل الخلافية في المفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول فيه، والمفعول به، والمفعول لأجله.

الفصل الثاني: يتناول الخلافات النحوية في المحمول علىالمفعول به ويندرج تحته: التحذير، والاشتغال، والنداء والاختصاص.

أمّا الفصل الثالث: فيتناول الخلافات النحوية في المشبه بالمفعول في اللفظ، ويندرج تحته خبر النواسخ والاستثناء والحال والتمييز.

وكانت دراسة المسألة تعتمد على نص أبي حيان في نقله للخلاف، ثم بسط الأقوال، وتاصيل الآراء ثم محاولة تفسيرها والأخذ براي من الآراء مع تعليله.

وقد كانت نظرية العامل سببا في وقوع كثير من الخلافات بين النحويين لتبرير حركة النصب، وذلك استنادا إلى المقولة المشهورة عن النحويين في "أنه لا بد لكل منصوب من ناصب'، فكان تفسير حركة النصب بأثر عامل لفظي أو معنوي.

وكانت من نتيجة هذا البحث نتيجة للدراسة التأصيلية أن نسبت بعض الآراء إلى بعض النحويين، وبالعودة إلى كتبهم وجد خلاف ما نسب اليهم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ABSTRACT

Syntax differences and Abu Hayyan Options In accusatives (nouns) and subjunctives (verbs) from the book (Irteshaf aldarab) Consolidation & Assessment Study

By
Bashair Abdullah Alawneh
Supervisor
Dr. Yahya Qasem Ababnih

The entire syntax was based on the difference between the grammarians in explanation and interpretation and this is natural, the difference is all based on explanation and direction which resulted in having differences in visions among them. This research was an attempt to determine the nature of syntax differences in accusatives (nouns) and subjunctives (verbs) from the book (Irteshaf Aldarab) this book is considered to be very rich with differences, it transcribes a lot of syntax opinions and teachings.

The study has adopted two basic approaches in viewing the syntax differences:

1- Consolidation Study, which takes an interest inattributing saying and opinions to their originators. This required to go back to the books of those originators and attribute these opinions to them, at the same time to make sure of the correctness and truth of what has been attributed to them.

2- Assessment study, which takes an interest in treating the syntax differences and directing it by analysis and description.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

The research consists of an introduction, preface and three chapters, the conversation in the preface has focused on three points which are as follows: syntax Differences, its nature, its history and its reasons. Irteshaf Aldarab book: its importance in the development differences. Accusatives (nouns) and Subjunctives (verbs): its meaning, what comes under them in terms of chapters and sections, what they have in common is diacritical marks.

The three chapters were a field for the controversial issues, the chapters were broken down in to: its chapter, syntax differences in the five objects, controversial issues were shown in the cognate accusative, concomitant object. The 2 nd chapter, discuses the syntax differences on direct object and comes under it the 'warning' syntactical regimen, vocative and specialism. The 3 rd chapter discuses syntax differences.

The issue study depended on Abu Hayyan's text in his presentation for the differences, then laying open the sayings, make opinions deep-rooted and attempting to explain them and then adopt one of the opinions an explain it.

The factor theory was a reason for having differences among the grammarians to justify the diacritical mark, by referring to the famous predicament' Each accusatives (nouns) and subjunctives (verbs) should have a word governing its diacritical mark.

As a result of this research some opinions were attributed to some grammarians, and by going back to their books it was found out that it wasn't right what was attributed to them. Some of the explanations derivative and generative theory parameters in describing the changes that happen to the basic structure of the sentence.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

١- أبو الحسن بن الطراوة وأثره في النحو: محمد البنا، دار الاعتصام -القاهرة، ط١/١٩٨٠.

٢- أبو حيان النحوي: خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١/١٩٦٦.

٣- إحياء النحو: ابراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والنشر، (د.ط/١٩٣٧.

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي -القاهرة، ط١/١٩٩٨.

٥- الاستغناء في أحكام الاستثناء: شهاب الدين القرافي، تحقيق: طه محسن، مطبعة الإرشاد -بغداد، (د.ط)/١٩٨٢.

٦- الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣/١٩٨٨.

٧- إعراب القرآن: النحاس تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني-بغداد (د.ط) (د.ت).

٨- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، ط١/١٩٩٤.

٩- الاقتراح في علم أصول النحو: قدم له وضبطه: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، (د.ط)١٩٨٨.

١٠- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: العكبري، دار الكتب العلمية -بيروت، ط١/١٩٧٩.

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ط) (د.ت).

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية -بيروت، (د.ط)١٩٩٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١٣- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار التأليف مصر، ط١/١٩٦٩.
١٤- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ط٥/١٩٨٦.
١٥- بدائع الفوائد: ابن القيم الجوزية، دار الكتاب العربي - بيروت، (د.ط)١٩٠٠.
١٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابلي الحلبي، ط١/١٩٦٩.
١٧- بناء الجملة العربية: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط١/١٩٩٦.
١٨- التبصرة والتذكرة: الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى (د.ط) ١٩٨٢.
١٩- التبيان في إعراب القرآن: العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل -بيروت، ط٢/١٩٨٧.
٢٠- تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة -بيروت، ط١/١٩٨٦.
٢١- التراكيب اللغوية في العربية: دراسة وصفية تطبيقية: هادي نهر، مطبعة الإرشاد -بغداد، (د.ط) ١٩٨٧.
٢٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ، (د.ط) ١٩٦٧.
٢٣- التطور النحوي للغة العربية: برجشتراسر: أخرجه وعلّق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي- بالرياض، ١٩٨٢.
٢٤- التعريفات: الجرجاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب -بيروت، ط١/١٩٨٧.
٢٥- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطابع الحسيني -الرياض، ط١/١٩٩٤.
٢٦- تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية -بيروت، ط١/١٩٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٧- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن: محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف -مصر (د.ط)، (د.ت).
٢٨- التوطئة: أبو علي الشلوبين، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي -القاهرة، (د.ط) ١٩٧٣.
٢٩- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، تحقيق: محمد إبراهيم الخفناوي، دار الحديث -القاهرة، ط١/١٩٩٤.
٣٠- الجمل في النحو: الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ودار الأمل، إربد، ط١/١٩٨٤.
٣١- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية -بيروت، ط١/١٩٩٢.
٣٢- حروف المعاني: الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ودار الأمل -إربد، ط١/١٩٨٤.
٣٣- خزانة الأدب: البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الكتاب العربي للطباعة والنشر -القاهرة (د.ط)١٩٦٧.
٣٤- الخصائص: ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، (د.ط) (د.ت).
٣٥- دراسات نقدية في النحو العربي: عبد الرحمن أيوب، مؤسسة الصباح - الكويت (د.ط)، (د.ت).
٣٦- دروس اللغة العبرية: ربحي كمال: مطبعة جامعة دمشق، (د.ط) ١٩٦٦.
٣٧- ديوان العجاج: تحقيق: عزة حسن، دار الشروق -بيروت (د.ط) ١٩٧١.
٣٨- ديوان عدي بن زيد: جمعه وحققه: محمد جبار المعيبد، بغداد (د.ط) ١٩٦٥.
٣٩- ديوان الفرزدق: دار صادر -بيروت (د.ت) ١٩٦٦.
٤٠- ديوان كعب بن مالك: تحقيق: سامي مكي العاني، بغداد (د.ط) ١٩٦٦.
٤١- ديوان النابغة: تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر، (د.ط). (د.ت).
٤٢- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف ،دار المعارف - مصر، ط٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٤٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت -دمشق (د.ط) ١٩٧٥.
٤٤- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم -دمشق، ط٢/١٩٩٣.
٤٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية -بيروت، طبعة جديدة /١٩٩٥.
٤٦- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).
٤٧- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر -العراق (د.ط) ١٩٨٠.
٤٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة (د.ط)، (د.ت).
٤٩- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعه: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ،١٩٤٤.
٥١- شرح ديوان لبيد العامري: تحقيق: إحسان عباس، الكويت (د.ط) ١٩٦٢.
٥٢- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس -بنغازي، ط٢/١٩٩٦.
٥٢-شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١
٥٣- شرح اللمع: ابن برهان، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط١/١٩٨٤.
٥٤- شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب -بيروت ومكتبة المتنبي- القاهرة (د.ت).
٥٥- شرح المقدمة الجزولية الكبير: الجزولي، تحقيق: تركي بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد -الرياض، ط١/١٩٩٣.
٥٦- شعر أبي زبيد الطائي: تحقيق: نوري حمودي القيسي، بغداد (د.ط) ١٩٦٧.
٥٧-شعر الراعي النميري، دراسة وتحقيق: نوري حمودي القيسي، وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي -بغداد، (د.ط)، (د.ت).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥٨- ضحى الإسلام: أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية -القاهرة، ط٧ (د.ت).
٥٩- ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية: إسماعيل عمايرة مركز الكتاب العلمي -عمان، ط١/١٩٨٦.
٦٠- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: خليل عمايرة، دار ثروت للنشر - جدة، (د.ت).
٦١- الفعل زمانه وأبنيته: إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة -بيروت، ط٢/١٩٨٠.
٦٢- فقه اللغات السامية: كارل بروكلمان، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧.
٦٣- فقه اللغة المقارن: إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين -بيروت، ط٢/١٩٨٨.
٦٤- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق -(د.ط) ١٩٦٤.
٦٥- في التحليل اللغوي: خليل عمايرة، مكتبة المنار -الزرقاء، ط١/١٩٨٧.
٦٦- في قواعد الساميات: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي -القاهرة، ط١/١٩٨٧.
٦٧- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي -بيروت، ط٢/١٩٨٦.
٦٨- الكتاب: سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل -بيروت، ط١ (د.ت) مصورة من طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٦٩- كتاب الشعر/ أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: الفارسي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي -القاهرة -ط ١/١٩٨٨.
٧٠- الكشاف: الزمخشري، رتبة وضبطه وصحح: مصطفى حسين أحمد، القاهرة (د.ط) ١٩٨٦.
٧١- كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي، تحقيق: لطفي عبد البديع، المؤسسة العامة للتأليف والنشر ودار الكتاب العربي، (د.ت).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٧٢- الكليات: الكفوي، تحقيق: عدنان دروني ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١/١٩٩٢.
٧٣- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر -بيروت.
٧٤- اللسانيات واللغة العربية، عبد القادر الفاسي الفهري، ط٣/١٩٩٣ دار توبقال للنشر والتوزيع -الدار البيضاء.
٧٥- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة -الدار البيضاء، ١٩٩٤.
٧٦- اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب -بيروت، ومكتبة النهضة العربية، ط٢/١٩٨٥.
٧٧- مجاز القرآن: أبو عبيدة، تحقيق: فؤاد سزكين، القاهرة (د.ت) ١٩٥٤.
٧٨- مجالس ثعلب: شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة (د.ط) ١٩٨٧.
٧٩- مجالس العلماء: الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة (د.ط) ١٩٨٣.
٨٠- مجمع الأمثال: الميداني: تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة (د.ط) ١٩٧٩.
٨١- المحتسب في شواذ القراءات: ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة (د.ط) ١٩٦٩.
٨٢- المرتجل: ابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق -١٩٧٢.
٨٣- المسائل البصريات: الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - مصر، ط١/١٩٨٥.
٨٤- المسائل الحلبيات: الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم -دمشق، دار المنارة -بيروت، ط١/١٩٨٧.
٨٥- المسائل العسكريات: الفارسي، تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية (د.ط) ١٩٨١.
٨٦- المسائل المنثورة: الفارسي: تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

٨٧- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني -القاهرة، ١٩٨٤.
٨٨- معاني القرآن: الأخفش، دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب -بيروت، ط١/١٩٨٥.
٨٩- معاني القرآن: الفراء، ج١، عالم الكتب العلمية -بيروت ط٢/١٩٨٠.
ج٢: تحقيق ومراجعة، محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
ج٣: تحقيق ومراجعة، محمد عبد الفتاح الشلبي، مراجعة: علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب /١٩٧٢.
٩٠- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج: تحقيق: عبد الجليل عبده الشلبي، عالم الكتب -بيروت، ط١/١٩٧٩.
٩١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام: تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر -بيروت، ط١/١٩٩٢.
٩٢- المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني: تحقيق: كاظم بحر المرجان -بغداد /١٩٨٢.
٩٣- المقتضب: المبرد: تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب -بيروت، (د.ت).
٩٤- المقدمة الجزولية في النحو: أبو موسى الجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: حامد أحمد نيل، وفتحي محمد أحمد جمعة، (د.ط)، (د.ت).
٩٥- المقرب: ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط١/١٩٧٢.
٩٦- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: سيدني جلاسر، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٤٧.
٩٧- الموجز في نشأة النحو: محمد الشاطر أحمد، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة /١٩٨٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٩٨- نتائج الفكر في النحو: السهيلي: تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١/١٩٨٤.
٩٩- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٢.
١٠٠- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، تعليق: عبد العظيم الشناوي، ومحمد عبد الرحمن الكردي، ط٢/١٩٦٩.
١٠١- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، قدم له: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية -بيروت، ط١/١٩٩٨.
١٠٢- النهر الماد من البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عمر الأسعد، ط١/١٩٩٥، دار الجيل -بيروت.
١٠٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق:عبد العالم سالم مكرم، دار البحوث العلمية -الكويت، ١٩٨٠.

ثانيًا: الأبحاث والرسائل الجامعية

١- أثر التحويلات الأسلوبية في تفسير الإعراب في الآيات القرآنية واشواهد الشعرية: يحيى القاسم، مجلة أبحاث اليرموك، م١١، ع١/١٩٩٣.
٢- أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة: يحيى القاسم، مجلة أبحاث اليرموك، م١١، ع٢/١٩٩٣.
٣- أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى: فاضل صالح، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، م١، ع ٢١/١٩٧٧.
٤- إشكال الرتبة وباب الاشتغال: عبد القادر الفاسي الفهري، تكامل المعرفة، عدد خاص (٩) اللسانيات /١٩٨٤.
٥- الإعراب علي الخلاف في الجملة العربية، محاولة على طريق التسير: صاحب أبو جناح، مجلة المورد، م١٣، ع٣/١٩٨٤.
٦- ألنامدارس نحوية: إبراهيم السامرائي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (٢١-٢٢) ١٩٨٣.
٧- الحال فضلة: فوزي الشايب، مجلة أبحاث اليرموك، م١، ع١/١٩٩٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

٨- الحال من غير الفاعل والمفعول به: محمد خليفة التونسي، مجلة العربي ع ٢٣٤ (أيار) ١٩٧٨.

٩- الحال من المجرور والمبتدأ والخبر: محمد خليفة التونسي، مجلة العربي، ع ٢٣٦ (تموز) ١٩٧٨.

١٠- الخلاف النحوي الكوفي، حمدي الجبالي، رسالة دكتوراة -الجامعة الاردنية ، ١٩٩٥.

١١- رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء اللغة المعاصر: خليل عمايرة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت ع٨، م٢/١٩٨٢.

١٢- رأي في المفعول المطلق: محمد حسن عواد، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (١٣-١٤) ١٩٨١.

١٣- في المصطلح النحوي البصري: يحيى عبابنة، رسالة ماجستير -جامعة اليرموك، ١٩٨٤.

١٤- في مصطلح النحو الكوفي تصنيفًا واختلافًا واستعمالا: حمدي الجبالي، رسالة ماجستير -جامعة اليرموك، ١٩٨٢.

١٥- قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف: زين الدين مهيدات، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٨٤.

١٦- المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره: حاتم الضامن، مجلة المورد، م٢، ع١/١٩٧٣.

١٧- ملامح النظر الكوفي في ضوء القواعد التحويلية: فارس محمد عيسى، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، ١٩٨٩.

١٨- نزع الخافض عامل نحوي مطرد للنصب: عبد الحميد السيد طلب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية -جامعة الكويت، ع١٣، م٤/١٩٨٤.

١٩- هل الحال فضلة في أسلوب العربية: سلمان القضاة، مجلة أبحاث اليرموك، م٧، ع١/١٩٨٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المحتويات

	الصفحة
- الإهداء.	
- شكر وتقدير.	
- المقدمة.	٢-٥
- التمهيد:	
- الخلافات النحوية.	٧-١١
- كتاب ارتشاف الضرب.	١١-١٣
- المنصوبات.	١٣-١٧
- الفصل الأول: الخلافات النحوية في المفاعيل.	١٩-٢٠
أولا: المفعول المطلق	٢١-٢٢
-الخلاف في ناصب المفعول المطلق.	٢٢-٢٨
- الخلاف في قياس بعض المصادر.	٢٨-٣٠
-الخلاف في تثنية بعض المصادر.	٣٠-٣٢
- الخلاف في (حمدًا وشكرًا لا كفرًا).	٣٣-٣٤
- الخلاف في إظهار الفعل في قولهم: إنما أنت سيرًا.	٣٤-٣٥
- الخلاف في تقديم المصادر المؤكدة.	٣٥-٣٧
ثانيًا: المفعول له	٣٨
- الخلاف في كون المفعول له مصدرا.	٣٨-٣٩
- الخلاف في مجيء المفعول له معرفة.	٤٠-٤١
-الخلاف في رتبة المفعول له.	٤٢
ثالثًا: المفعول فيه	٤٣-٤٤
- الخلاف في نصب بعض الظروف.	٤٤-٤٧
-الخلاف في ملازمة (إذ) للظرفية إذا كانت للمفاجأة.	٤٧-٤٨
-الخلاف في وقوع (إذ) موقع (إذا).	٤٩-٥٠
- الخلاف في (إذا) الفجائية.	٥٠-٥٣
- الخلاف في مذ ومنذ.	٥٣-٥٦
- الخلاف في نصب الظروف المختصة.	٥٧-٥٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعًا: المفعول به	٦٠
– الخلاف في رتبة المفعول به.	٦٠-٦٣
– الخلاف في نصب "خيرًا" في قوله تعالى :"انتهوا خيرا لكم".	٦٣-٦٧
خامسًا: المفعول معه	٦٨
– الخلاف في شرط المفعول معه بعد تمام الاسم.	٦٨-٧٠
– الخلاف في ناصب المفعول معه.	٧٠-٧٦
– الخلاف في أصل الواو.	٧٦-٧٨
– الخلاف في رتبة المفعول معه.	٧٨-٨٠
– الخلاف في وجوب نصب المفعول معه.	٨٠-٨٢
– الخلاف في ترجيح العطف على النصب.	٨٢-٨٣
– الخلاف في ترجيح النصب.	٨٣-٨٥
الفصل الثاني: الخلافات النحوية في المحمول على المفعول.	٨٧-٨٨
اولا: التحذير	
– الخلاف في نصب المحذر منه المعطوف.	٨٧-٩١
ثانيًا: الاشتغال	
– الخلاف في اختيار النصب.	٩٣-٩٦
– الخلاف في ناصب الاسم المشغول عنه.	٩٦-٩٨
ثالثًا: النداء	٩٩
– الخلاف في أحرف النداء.	١٠٠
– الخلاف في ناصب المنادى.	١٠١-١٠٥
– الخلاف في حركة المنادى المفرد.	١٠٥-١٠٧
– الخلاف في نداء النكرة غير المقصودة.	١٠٧-١٠٩
– الخلاف في نداء النكرة الموصوفة.	١١٠-١١١
– الخلاف في تابع المنادى.	١١١-١١٩
– الخلاف في (اللهم).	١١٩-١٢٢
– الخلاف في نداء ما فيه (أل).	١٢٢-١٢٥
– الخلاف في المنادى المكرر.	١٢٥-١٢٧

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- الخلاف في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.	١٢٧-١٣٢
- الخلاف في الأسماء الملازمة للنداء.	١٣٢-١٣٤
- الخلاف في لام المستغاث.	١٣٤-١٣٥
- الخلاف في ندبة بعض الأسماء.	١٣٥-١٣٧
- الخلاف فيما يرخم من الأسماء.	١٣٨-١٤٦
- الخلاف فيما يحذف من آخر المنادى المرخم.	١٤٦-١٤٨
رابعًا: الاختصاص	١٤٨-١٤٩
- إعراب (أيها) في الاختصاص.	١٤٩-١٥١
الفصل الثالث: الخلافات النحوية في المشبه بالمفعول في اللفظ	
اولا: خبر كان وأخواتها	١٥٣-١٥٤
- نصب خبر كان.	١٥٥-١٥٨
- تقديم خبر (ليس) عليها.	١٥٨-١٦١
- تقديم خبر ما الحجازية.	١٦١-١٦٦
ثانيًا: لا النافية للجنس	
- حركة اسم لا النافية للجنس.	١٦٦-١٦٩
ثالثًا: الاستثناء	١٧٠
- الخلاف في ناصب المستثنى.	١٧٠-١٧٧
- الخلاف في رتبة المستثنى.	١٧٧-١٨١
- الخلاف في (حاشا) بين الفعلية والحرفية.	١٨١-١٨٤
- الخلاف في (سوى) بين الاستثناء والظرفية.	١٨٤-١٨٦
- الخلاف في كون (لا سيما) من أدوات الاستثناء.	١٨٦-١٨٨
- الخلاف في كون (بله) من أدوات الاستثناء.	١٨٨-١٩٠
رابعا: الحال	١٩١
- الخلاف في نصب (فاه) في: كلمته فاه إلى فيَّ.	١٩٢-١٩٣
- الخلاف في مجيء الحال معرفة.	١٩٣-١٩٥
- الخلاف في نصب الحال المعرفة بالألف واللام.	١٩٥-١٩٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- الخلاف في نصب "وحده"	١٩٨-٢٠٠
- الخلاف في نصب المصادر الموضوعة موضع الحال.	٢٠١-٢٠٢
- الخلاف في رتبة الحال.	٢٠٣-٢٠٧
- الخلاف في نصب قائما في قولهم : هذا زيد قائمًا.	٢٠٧-٢٠٩
- الخلاف في العامل في الحالين إذا توسطهما أفعل التفضيل.	٢٠٩-٢١٢
- الخلاف في اقتران الجملة الحالية بقد.	٢١٢-٢١٣
خامسا: التمييز	٢١٤
- الخلاف في ناصب التمييز.	٢١٤-٢١٦
- الخلاف في التمييز المنقول من المفعول.	٢١٦-٢١٨
- الخلاف في مجيء التمييز معرفة.	٢١٨-٢٢٠
- الخلاف في رتبة التمييز مع الفعل المتصرف.	٢٢٠-٢٢٢
- الخاتمة.	٢٢٣-٢٢٤
- ملخص بالعربية.	٢٢٥-٢٢٦
- ملخص بالانجليزية.	٢٢٧-٢٢٨
- ثبت المصادر والمراجع.	٢٢٩-٢٣٧

© Arabic Digital Library - Yarmouk University